

دور إدارة المخاطر المالية في تعظيم قيمة المنشأة وفقاً لمؤشرات الأداء المالي: دراسة ميدانية على الشركات
الخاصة في مكة

إعداد الطالب/غدير طارق السليماني

الرقم الجامعي/253000271

إشراف/

أ.د. الفيصّل عبد الحميد محمد حسن

أ.د.فايز جرّاد

العام الدراسي

2026م

وقل عسى أن يكون
خيرا عسى أن يكون

إهداء

إلى من غرس فيَّ القيم، وسقاني من معين الحكمة،
إلى من كان دعاؤهم سرّ توفيقِي، وسندًا لي في كل مراحل حياتي،
إلى والديَّ الكريمين، أهدي ثمرة جهدي وعملي، عرفانًا وتقديرًا.
وإلى من ساندني وشجّعني في مسيرتي العلمية،
إلى إخوتي وأصدقائي وزملائي،
لكم جميعًا أهدي هذا العمل المتواضع، امتنانًا لكل دعمٍ صادق.

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصالحات، وبِعونه وتوفيقه أنجزت هذا العمل المتواضع.

أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان لمُشرفي الكريم الأستاذ الدكتور د. الفيصل عبد الحميد، د. فايز جراد، الذي كان لدعمها العلمي، وتوجيهاتهم السديدة، وملاحظاتهم القيمة، الأثر الأكبر في إنجاز هذه الرسالة. لقد كان مثلاً يُحتذى به في العلم والأخلاق والتفاني.

كما أتوجه بالشكر الجزيل لأعضاء لجنة المناقشة الكرام على وقتهم وجهدهم وملاحظاتهم البناءة التي أثرت هذا العمل.

ولا يفوتني أن أعبر عن تقديري العميق لكل من ساندني ووقف إلى جانبي خلال فترة إعداد

الرسالة، من أسرتي وأصدقائي وزملائي، وخاصة والديّ العزيزين، الذين كان لدعائهما

ودعمهما المعنوي والمادي بالغ الأثر في وصولي إلى هذه المرحلة.

لكم جميعاً، كل الشكر والتقدير والامتنان.

فهرس المحتويات

3.....	إهداء
4.....	شكر وتقدير
7.....	قائمة الجداول
9.....	فهرس الأشكال
10.....	المستخلص
11.....	الفصل الأول
12.....	المقدمة
12.....	مشكلة الدراسة
14.....	أهمية الدراسة
15.....	أهداف الدراسة
16.....	تساؤلات الدراسة
16.....	فرضيات الدراسة
17.....	النظرية العلمية المتبعة لإعداد البحث
20.....	الفصل الثاني
20.....	الدراسات السابقة
21.....	المقدمة
22.....	المتغير التابع والمستقل
25.....	الدراسات السابقة
29.....	الإطار النظري للدراسة
33.....	الفصل الثالث
33.....	منهجية الدراسة
33.....	المقدمة
34.....	مجتمع البحث
36.....	المنهجية وطرق البحث

36.....	خطوات جمع البيانات
37.....	أدوات الدراسة.....
38.....	حدود البحث.....
39.....	الفصل الرابع.....
39.....	نتائج الدراسة.....
39.....	المقدمة.....
40.....	تحليل البيانات.....
87.....	المناقشة.....
89.....	الخاتمة.....
90.....	التوصيات.....
91.....	المراجع.....
95.....	الملاحق.....
100.....	Abstract.....

قائمة الجداول

41	جدول 1 : التحليلات الإحصائية.....
44	جدول 2 : التحليل الإحصائي للعمر.....
46	جدول 3 : التحليل الإحصائي للجنس.....
47	جدول 4 : التحليل الإحصائي للدرجة العلمية.....
49	جدول 5 : التحليل الإحصائي لاعتماد الشركة على أساليب علمية لتحديد المخاطر المالية المحتملة.....
50	جدول 6 : التحليل الإحصائي لتقييم المخاطر المالية بصورة دورية قبل اتخاذ القرارات المالية.....
52	جدول 7 : التحليل الإحصائي لاستخدام الشركة مؤشرات مالية دقيقة لقياس مستوى المخاطر.....
53	جدول 8 : التحليل الإحصائي لمساهمة عملية تحديد المخاطر المالية في تقليل الخسائر المحتملة.....
55	جدول 9 : التحليل الإحصائي لمساعدة عملية تقييم المخاطر المالية في تحسين جودة القرارات المالية.....
56	جدول 10 : التحليل الإحصائي لمساهمة تحديد المخاطر المالية في تعزيز الاستقرار المالي للشركة.....
58	جدول 11 : التحليل الإحصائي لامتلاك الشركة استراتيجيات واضحة للتعامل مع المخاطر المالية.....
59	جدول 12 : التحليل الإحصائي لتطبيق الشركة سياسات فعالة للحد من آثار المخاطر المالية.....
61	جدول 13 : التحليل الإحصائي لتحديث استراتيجيات إدارة المخاطر المالية بما يتناسب مع المتغيرات الاقتصادية.....
62	جدول 14 : التحليل الإحصائي لمساهمة استراتيجيات إدارة المخاطر في تحسين الأداء المالي للشركة.....
64	جدول 15 : التحليل الإحصائي لمساعدة إدارة المخاطر المالية في تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات المالية.....
65	جدول 16 : التحليل الإحصائي لمساهمة استراتيجيات إدارة المخاطر المالية في تحقيق الاستدامة المالية للشركة.....
66	جدول 17 : التحليل الإحصائي لاعتماد الشركة نظاماً فعالاً للرقابة والمتابعة المالية.....
68	جدول 18 : التحليل الإحصائي لتوفير أنظمة الرقابة المالية معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب لدعم الإدارة.....
69	جدول 19 : التحليل الإحصائي لمساهمة الرقابة المالية المستمرة في تحسين كفاءة استخدام الموارد المالية.....
71	جدول 20 : التحليل الإحصائي لمساعدة نظام الرقابة المالية في تعزيز قيمة المنشأة وتحسين مؤشرات الأداء المالي.....
73	جدول 21 : التحليل الإحصائي لمساهمة إدارة المخاطر المالية في تعظيم قيمة المنشأة وفقاً لمؤشرات الأداء المالي.....
74	جدول 22 : ملخص التحليلات الإحصائية.....
74	جدول 23 : اختبار الثبات والموثوقية.....
76	جدول 24 : اختبار كاي اسكوير للعلاقة بين تعظيم قيمة المنشأة وفقاً لمؤشرات الأداء المالي. وتحديد وتقييم المخاطر المالية.....
78	جدول 25 : اختبار كاي اسكوير للعلاقة بين تعظيم قيمة المنشأة وفقاً لمؤشرات الأداء المالي. واستراتيجيات إدارة المخاطر المالية.....
79	جدول 26 : اختبار كاي اسكوير للعلاقة بين تعظيم قيمة المنشأة وفقاً لمؤشرات الأداء المالي. ونظام الرقابة والمتابعة المالية.....
82	جدول 27 : ملخص النموذج.....
82	جدول 28 : تحليل التباين.....

82.....	جدول 29 : معاملات تحليل الانحدار المتعدد
85.....	جدول 30 : اختبار التباين الأحادي
86.....	جدول 31 : ملخص نموذج معامل بايز

فهرس الأشكال

- شكل توضيحي 1 : التمثيل البياني للعمر 45
- شكل توضيحي 2 : التمثيل البياني للجنس 46
- شكل توضيحي 3 : التمثيل البياني للدرجة العلمية 48
- شكل توضيحي 4 : التمثيل البياني لاعتماد الشركة على أساليب علمية لتحديد المخاطر المالية المحتملة. 49
- شكل توضيحي 5 : التمثيل البياني لتقييم المخاطر المالية بصورة دورية قبل اتخاذ القرارات المالية. 51
- شكل توضيحي 6 : التمثيل البياني لاستخدام الشركة مؤشرات مالية دقيقة لقياس مستوى المخاطر. 52
- شكل توضيحي 7 : التمثيل البياني لمساهمة عملية تحديد المخاطر المالية في تقليل الخسائر المحتملة. 54
- شكل توضيحي 8 : التمثيل البياني لمساعدة عملية تقييم المخاطر المالية في تحسين جودة القرارات المالية. 55
- شكل توضيحي 9 : التمثيل البياني لمساهمة تحديد المخاطر المالية في تعزيز الاستقرار المالي للشركة. 57
- شكل توضيحي 10 : التمثيل البياني لامتلاك الشركة استراتيجيات واضحة للتعامل مع المخاطر المالية. 58
- شكل توضيحي 11 : التمثيل البياني لتطبيق الشركة سياسات فعالة للحد من آثار المخاطر المالية. 60
- شكل توضيحي 12 : التمثيل البياني لتحديث استراتيجيات إدارة المخاطر المالية بما يتناسب مع المتغيرات الاقتصادية. 61
- شكل توضيحي 13 : التمثيل البياني لمساهمة استراتيجيات إدارة المخاطر في تحسين الأداء المالي للشركة. 63
- شكل توضيحي 14 : التمثيل البياني لمساعدة إدارة المخاطر المالية في تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات المالية. 64
- شكل توضيحي 15 : التمثيل البياني لمساهمة استراتيجيات إدارة المخاطر المالية في تحقيق الاستدامة المالية للشركة. 66
- شكل توضيحي 16 : التمثيل البياني لاعتماد الشركة نظاماً فعالاً للرقابة والمتابعة المالية. 67
- شكل توضيحي 17 : التمثيل البياني لتوفير أنظمة الرقابة المالية معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب لدعم الإدارة. 69
- شكل توضيحي 18 : التمثيل البياني لمساهمة الرقابة المالية المستمرة في تحسين كفاءة استخدام الموارد المالية. 70
- شكل توضيحي 19 : التمثيل البياني لمساعدة نظام الرقابة المالية في تعزيز قيمة المنشأة وتحسين مؤشرات الأداء المالي. 72
- شكل توضيحي 20 : التمثيل البياني لمساهمة إدارة المخاطر المالية في تعظيم قيمة المنشأة وفقاً لمؤشرات الأداء المالي. 73
- شكل توضيحي 21: متغيرات الدراسة التابعة والمستقلة 75
- شكل توضيحي 22 : المقاييس المتماثلة لتحليل الجداول المتقاطعة للعلاقة بين تعظيم قيمة المنشأة وفقاً لمؤشرات الأداء المالي. وتحديد وتقييم المخاطر المالية. 77
- شكل توضيحي 23 : المقاييس المتماثلة لتحليل الجداول المتقاطعة للعلاقة بين تعظيم قيمة المنشأة وفقاً لمؤشرات الأداء المالي. واستراتيجيات إدارة المخاطر المالية. 78
- شكل توضيحي 24 : المقاييس المتماثلة لتحليل الجداول المتقاطعة للعلاقة بين تعظيم قيمة المنشأة وفقاً لمؤشرات الأداء المالي. ونظام الرقابة والمتابعة المالية. 80
- شكل توضيحي 25 : شكل الانتشار للبواقي 83
- شكل توضيحي 26 : مصفوفة شكل الانتشار 84

المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور إدارة المخاطر المالية في تعظيم قيمة المنشأة وفقًا لمؤشرات الأداء المالي: دراسة ميدانية على الشركات الخاصة في مكة، وذلك من خلال قياس أثر تحديد وتقييم المخاطر المالية، واستراتيجيات إدارة المخاطر المالية، ونظام الرقابة والمتابعة المالية في تعظيم قيمة المنشأة وفقًا لمؤشرات الأداء المالي. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام المنهجية الكمية، وتمثلت أداة جمع البيانات في الاستبانة، التي وُزعت على عينة مكونة من (274) مشاركًا من المديرين الماليين، ومديري إدارات المخاطر، ومديري المراجعة الداخلية، ورؤساء الأقسام المالية، والمحاسبين، والمحللين الماليين، والعاملين في الإدارات المالية بالشركات الخاصة في مدينة مكة المكرمة. وقد تم تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS بالاعتماد على مجموعة من الأساليب الإحصائية الوصفية والاستدلالية المناسبة. وأظهرت نتائج الدراسة وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لإدارة المخاطر المالية في تعظيم قيمة المنشأة، حيث تبين أن تحديد وتقييم المخاطر المالية يساهم في تحسين جودة القرارات المالية، وأن تطبيق استراتيجيات فعالة لإدارة المخاطر يساعد على الحد من الخسائر وتعزيز الاستقرار المالي، كما أسهم نظام الرقابة والمتابعة المالية في تحسين جودة التقارير المالية، وتعزيز الشفافية، ورفع كفاءة الأداء المالي، مما انعكس إيجابًا على مؤشرات الأداء المالي وقيمة المنشأة. وأوصت الدراسة بتطوير أنظمة إدارة المخاطر المالية، وتعزيز الرقابة المالية، والاستثمار في تدريب الكوادر المالية، وتحديث نظم المعلومات المالية، وربط إدارة المخاطر بالتخطيط الإستراتيجي، بما يساهم في تعزيز الأداء المالي وتحقيق النمو المستدام للشركات الخاصة.

الكلمات المفتاحية: إدارة المخاطر المالية - قيمة المنشأة - مؤشرات الأداء المالي - الشركات الخاصة - الرقابة المالية - إدارة

المخاطر المؤسسية - مدينة مكة المكرمة .

الفصل الأول

المقدمة

يشهد العالم اليوم تحولات اقتصادية متسارعة وتحديات مالية معقدة تفرض على منظمات الأعمال العمل في بيئات تتسم بدرجة عالية من عدم التأكد. ولم تعد النظرة التقليدية للربحية هي المعيار الوحيد للحكم على نجاح المنشآت، بل برز مفهوم "تعظيم القيمة" كهدف استراتيجي أسعى المساهمون وأصحاب المصالح لتحقيقه. وفي هذا السياق، تؤدي الإدارة الرشيدة للمخاطر دوراً حاسماً ليس فقط في حماية الأصول، بل في استثمار الفرص الكامنة داخل تلك المخاطر لتحقيق ميزة تنافسية مستدامة.

وتُعد قيمة المنشأة المحصلة النهائية لكفاءة القرارات المالية والتشغيلية، وهي المؤشر الحقيقي لقدرة الشركة على البقاء والنمو في الأجل الطويل. وقد أشارت العديد من الأدبيات المالية، مثل دراسة (Anton & Nucu, 2020)، إلى أن القيمة لم تعد تعتمد فقط على الأصول الملموسة، بل ترتبط ارتباطاً وثيقاً بقدرة المنشأة على استشراف المستقبل والتعامل مع تقلباته. إن تعظيم هذه القيمة يتطلب منظومة متكاملة من مؤشرات الأداء المالي التي تعكس الكفاءة في توظيف الموارد، وتوجيه المستثمرين نحو الشركات الأكثر استقراراً وجاذبية، وهو ما أكدت عليه دراسة البغدادي والجميلي (2021) التي ربطت بين جودة المعلومات المالية وقيمة المنشأة.

من ناحية أخرى، تبرز إدارة المخاطر المالية كمتغير مستقل ومؤثر جوهري في معادلة القيمة. فهي لا تقتصر على تجنب الخسائر، بل تمتد لتشمل تحديد وقياس ومراقبة المخاطر (الائتمانية، والسوقية، والسيولة) للتخفيف من آثارها السلبية. وبهذا الصدد، أوضحت دراسة بازهير (2021) أن تفعيل إدارة المخاطر يساهم بشكل مباشر في تحسين فاعلية الأداء المالي، مما ينعكس إيجاباً على ثقة المستثمرين وتكلفة رأس المال. كما بينت دراسة (Akgün & Karataş, 2022) أن التكامل بين إدارة المخاطر والأصول المعرفية يقود إلى أداء مؤسسي مستدام، مما يجعل من إدارة المخاطر صمام الأمان والمحرك الخفي لتعظيم الثروة.

وعند النظر إلى العلاقة بين المتغيرين، نجد أن التفاعل بين إدارة المخاطر وقيمة المنشأة يمثل علاقة جدلية وتكاملية؛ فكلما زادت كفاءة المنشأة في إدارة مخاطرها المالية، انخفضت تكلفة عدم اليقين، وزادت قدرتها على التنبؤ بتدفقاتها النقدية المستقبلية، مما يعزز من قيمتها السوقية. وهذا ما ذهب إليه التميمي والجبوري (2021) في دراستهما التي أثبتت وجود أثر ذي دلالة لإدارة المخاطر المالية في قيمة المنشأة، مؤكدين أن الشركات التي تتبنى استراتيجيات تحوط مدروسة تتمتع بمرونة مالية تمكنها من اقتناص الفرص الاستثمارية بجرأة أكبر مقارنة بنظيراتها.

وتكتسب هذه الدراسة أهمية خاصة في سياق الشركات الخاصة في مكة المكرمة، هذه البيئة التي تتميز بخصوصية اقتصادية فريدة ترتبط بمواسم الحج والعمرة، مما يخلق نمطاً خاصاً من التدفقات النقدية والمخاطر التشغيلية والمالية. ومع توجهات المملكة العربية السعودية في ظل رؤية 2030 نحو تمكين القطاع الخاص ورفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، أصبحت الحاجة ملحة لتبني هذه الشركات ممارسات مالية احترافية.

بناء على ما سبق، تسعى هذه الدراسة إلى تقديم نموذج تحليلي يربط بين دقة إدارة المخاطر المالية وتعظيم قيمة الشركات الخاصة في مكة، مستخدمة مؤشرات الأداء المالي كبوصلة توجيهية، بما يساهم في رفد المكتبة العربية بإضافة علمية رصينة تواكب التطورات الحديثة.

مشكلة الدراسة

على الرغم من التطور الملحوظ في بيئة الأعمال السعودية، إلا أن القطاع الخاص يواجه تحديات مالية متزايدة تفرضها التقلبات الاقتصادية العالمية وديناميكيات السوق المحلية. وتتمثل المعضلة الرئيسية في أن العديد من الشركات الخاصة لا تزال تتعامل مع "المخاطر المالية" بمنهجية رد الفعل (Reaction) بدلاً من المبادرة الاستباقية (Proaction)، مما يعرض قيمتها السوقية للتآكل عند حدوث أزمات سيولة أو تقلبات ائتمانية مفاجئة.

ومن خلال استقراء الواقع الميداني للشركات في مكة المكرمة، يلاحظ الباحث أن التركيز ينصب غالباً على تعظيم الأرباح التشغيلية قصيرة الأجل، مع قصور نسبي في توظيف "إدارة المخاطر" كأداة استراتيجية لتعزيز القيمة السوقية طويلة الأجل. وقد عزز هذا الإحساس بالمشكلة نتائج دراسة (Devian & Ekadjaja, 2025) التي أشارت إلى أن غياب الإفصاح عن المخاطر وإدارتها يضعف من قيمة الشركة.

ومحلياً، تشير الإحصاءات الرسمية الصادرة عن وزارة الاستثمار السعودية (2025) إلى أن مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي قد تضاعفت لتصل إلى حوالي 2.3 تريليون ريال، مما يضع مسؤولية ضخمة على عاتق هذا القطاع للحفاظ على استقراره المالي. وفي المقابل، أوضحت تقارير متخصصة أن 85% من الشركات السعودية تخطط لتحديث أطر الحوكمة والمخاطر (GRC) بحلول عام 2025 لمواجهة التهديدات المتزايدة (The Audit.org, 2025). وعلى الرغم من هذه

الأهمية، فقد أكدت دراسة عويس والمصري (2022) وجود تباين في تأثير إدارة المخاطر على قيمة الشركات في السوق السعودي، مما يستدعي مزيداً من البحث والتقصي في قطاعات ومناطق محددة.

وتأسيساً على ما سبق، وفي ظل ندرة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع في نطاق بيئة مكة المكرمة تحديداً -على حد علم الباحث- تتبلور مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس الآتي:

ما دور إدارة المخاطر المالية في تعظيم قيمة المنشأة وفقاً لمؤشرات الأداء المالي في الشركات الخاصة بمكة المكرمة؟

أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال معالجتها لواحد من أكثر المواضيع حيوية في الفكر المالي المعاصر، وتتجلى هذه الأهمية في الأبعاد التالية:

أولاً: الأهمية العلمية (النظرية)

- تساهم الدراسة في رفد المكتبة الأكاديمية العربية بإطار نظري حديث يربط بين متغيري "إدارة المخاطر المالية" و"تعظيم قيمة المنشأة"، وهو ربط يحتاج إلى مزيد من التأصيل العلمي في بيئات الأعمال النامية.
- تقدم الدراسة إضافة علمية نوعية من خلال تسليط الضوء على بيئة مكة المكرمة التي تتميز بخصوصية اقتصادية وتدفقات نقدية موسمية، مما يجعلها نموذجاً فريداً للدراسة يختلف عن الأطر التقليدية التي تناولتها الأدبيات السابقة.
- تبرز الأهمية العلمية في بناء نموذج يجمع بين أبعاد المخاطر الأربعة (الائتمان، السيولة، السوق، التشغيل) ومؤشرات الأداء المالي، مما يوفر قاعدة معرفية للباحثين المستقبليين لدراسة أثر هذه المتغيرات في قطاعات اقتصادية أخرى.

ثانياً: الأهمية العملية (التطبيقية)

1. توفر الدراسة دليلاً استرشادياً للمديرين الماليين وصناع القرار في الشركات الخاصة بمكة، يساعدهم على فهم كيفية تحويل إدارة المخاطر من مجرد وظيفة رقابية إلى أداة استراتيجية لتعزيز الثروة وحماية الأصول.

2. تساهم نتائج الدراسة في توضيح أهمية تبني ممارسات إدارة المخاطر كمعيار لجودة الإدارة المالية، مما ينعكس إيجاباً على تقليل تكلفة رأس المال وزيادة جاذبية الشركات الخاصة للاستثمارات المحلية والأجنبية.

3. تمكن هذه الدراسة الشركات محل البحث من التحول من منهجية "رد الفعل" إلى منهجية "المبادرة الاستباقية" عبر تفعيل مؤشرات الأداء المالي للتنبؤ بالمخاطر قبل وقوعها، مما يضمن استمرارية المنشآت في ظل التقلبات الاقتصادية.

ثالثاً: القيمة المضافة

1. تكتسب الدراسة قيمتها المضافة من مواءمتها المباشرة مع التوجهات الوطنية لتمكين القطاع الخاص ورفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، من خلال تقديم حلول مالية تعزز من كفاءة هذا القطاع واستدامته.

2. تقدم الدراسة قيمة مضافة عبر مواكبة الحراك التنظيمي في المملكة نحو تحديث أطر الحوكمة والمخاطر، حيث توضح كيف يمكن للشركات الخاصة في مكة المكرمة تحسين تصنيفها الائتماني وقيمتها السوقية عبر الالتزام بالمعايير المهنية لإدارة المخاطر.

3. تكمن القيمة المضافة في تقديم مقترحات وحلول تتناسب مع طبيعة التدفقات المالية في مكة المكرمة (المرتبطة بمواسم الحج والعمرة)، مما يجعل التوصيات الناتجة عنها ذات قيمة تطبيقية عالية وغير قابلة للتعميم التلقائي من بيئات أخرى دون مراعاة هذه الخصوصية.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة بشكل عام إلى الكشف عن دور إدارة المخاطر المالية في تعظيم قيمة المنشأة، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية الآتية:

1. تشخيص واقع ممارسات إدارة المخاطر المالية المتوفرة لدى الشركات الخاصة في مكة المكرمة.

2. تحديد مستوى قيمة المنشأة لدى الشركات المبحوثة استناداً إلى مؤشرات أدائها المالي.

3. تحليل طبيعة العلاقة الارتباطية بين إدارة المخاطر المالية وقيمة المنشأة.

4. قياس الدور الذي تمارسه أبعاد إدارة المخاطر المالية (الائتمان، السيولة، السوق، التشغيل) في تعظيم قيمة تلك المنشآت.

تساؤلات الدراسة

ينبثق عن التساؤل الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما مستوى ممارسات إدارة المخاطر المالية (الائتمانية، السوقية، السيولة، التشغيلية) في الشركات الخاصة بمكة المكرمة؟

2. ما مستوى قيمة المنشأة (القيمة السوقية والاقتصادية) في الشركات الخاصة بمكة المكرمة وفقاً لمؤشرات الأداء المالي؟

3. ما طبيعة العلاقة بين إدارة المخاطر المالية وقيمة المنشأة في الشركات الخاصة بمكة المكرمة؟

4. ما دور إدارة المخاطر المالية بأبعادها (مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر السوق، المخاطر التشغيلية) في تعظيم قيمة المنشأة في الشركات محل الدراسة؟

ويتفرع منه الأسئلة التالية:

i. ما دور إدارة مخاطر الائتمان في تعظيم قيمة المنشأة؟

ii. ما دور إدارة مخاطر السيولة في تعظيم قيمة المنشأة؟

iii. ما دور إدارة مخاطر السوق في تعظيم قيمة المنشأة؟

iv. ما دور إدارة المخاطر التشغيلية في تعظيم قيمة المنشأة؟

فرضيات الدراسة

استناداً إلى مشكلة الدراسة وأهدافها، تمت صياغة الفرضية الرئيسة الآتية:

الفرضية الرئيسة: "يوجد دور ذو دلالة إحصائية لإدارة المخاطر المالية بأبعادها مجتمعة في تعظيم قيمة المنشأة في

الشركات الخاصة بمكة المكرمة عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ ".

ويتفرع منها الفرضيات الآتية:

1. يوجد دور ذو دلالة إحصائية لإدارة مخاطر الائتمان في تعظيم قيمة المنشأة.
2. يوجد دور ذو دلالة إحصائية لإدارة مخاطر السيولة في تعظيم قيمة المنشأة.
3. يوجد دور ذو دلالة إحصائية لإدارة مخاطر السوق في تعظيم قيمة المنشأة.
4. يوجد دور ذو دلالة إحصائية لإدارة المخاطر التشغيلية في تعظيم قيمة المنشأة.

النظرية العلمية المتبعة لإعداد البحث

تعتمد هذه الدراسة على نظرية إدارة المخاطر المؤسسية (Enterprise Risk Management Theory - ERM) بوصفها الإطار النظري الرئيس الذي يفسر العلاقة بين إدارة المخاطر المالية وقيمة المنشأة، مع الاستناد إلى مؤشرات الأداء المالي باعتبارها الأداة التي تعكس أثر ممارسات إدارة المخاطر على الأداء الاقتصادي والمالي للمؤسسات. وتُعد هذه النظرية من أكثر الأطر العلمية استخدامًا في الدراسات المالية والإدارية الحديثة، لأنها تنظر إلى المخاطر بوصفها عنصرًا إستراتيجيًا ينبغي إدارته بصورة متكاملة، وليس مجرد تهديد يجب تجنبه، بما يضمن تحقيق التوازن بين المخاطرة والعائد وتعظيم قيمة المنشأة على المدى الطويل.

وتقوم نظرية إدارة المخاطر المؤسسية على فكرة أن المؤسسات تواجه مجموعة متنوعة من المخاطر المالية والتشغيلية والإستراتيجية والقانونية، وأن نجاحها لا يعتمد على تجنب هذه المخاطر بشكل كامل، وإنما على القدرة على تحديدّها وتحليلها وتقييمها وإدارتها بصورة منهجية تُمكن الإدارة من اتخاذ قرارات تحقق أفضل عائد ممكن ضمن مستويات مقبولة من المخاطرة. ووفقًا لهذه النظرية، فإن إدارة المخاطر لا تُعد وظيفة مستقلة داخل المؤسسة، بل هي جزء لا يتجزأ من عملية التخطيط الإستراتيجي واتخاذ القرار، وتشترك فيها جميع المستويات الإدارية لضمان تحقيق الأهداف المؤسسية بكفاءة واستدامة.

وتنظر النظرية إلى المؤسسة باعتبارها نظامًا متكاملًا تتفاعل فيه جميع الإدارات والوظائف لتحقيق قيمة مضافة للملاك وأصحاب المصلحة. ولذلك، فإن إدارة المخاطر المالية لا تقتصر على معالجة المخاطر المتعلقة بالسيولة أو الائتمان أو أسعار الفائدة أو تقلبات أسعار الصرف، وإنما تمتد لتشمل جميع العوامل التي قد تؤثر في الأداء المالي والقدرة التنافسية واستدامة

المؤسسة. ومن هذا المنطلق، فإن الإدارة الفعالة للمخاطر تساعد المؤسسة على تقليل الخسائر المحتملة، وتحسين استغلال الموارد، وتعزيز القدرة على اقتناص الفرص الاستثمارية، بما يؤدي في النهاية إلى تعظيم قيمة المنشأة.

وتؤكد نظرية إدارة المخاطر المؤسسية أن نجاح المؤسسات في بيئات الأعمال الحديثة يرتبط بوجود إطار منظم لإدارة المخاطر يعتمد على تحديد المخاطر بصورة استباقية، وتحليل احتمالية وقوعها، وقياس أثرها المالي، ثم اختيار الاستراتيجيات المناسبة للتعامل معها، سواء من خلال تجنبها، أو تخفيضها، أو نقلها، أو قبولها ضمن حدود المخاطر المقبولة. ويساعد هذا النهج الإدارة العليا على اتخاذ قرارات مالية أكثر كفاءة، ويزيد من قدرة المؤسسة على مواجهة التقلبات الاقتصادية والتغيرات في الأسواق، ويحافظ على استقرار الأداء المالي وتحقيق النمو المستدام.

وتبرز أهمية هذه النظرية بصورة خاصة في الشركات الخاصة، التي تعمل في بيئات تنافسية تتأثر بعوامل اقتصادية ومالية متغيرة، مثل تقلبات أسعار الفائدة، والتضخم، وأسعار الصرف، وتغيرات الطلب في الأسواق، والمنافسة المحلية والعالمية. ففي مثل هذه البيئات، يصبح وجود نظام متكامل لإدارة المخاطر المالية ضرورة إستراتيجية، لأنه يساعد الشركات على تقليل حالة عدم اليقين، وتحسين جودة القرارات الاستثمارية والتمويلية، وتعزيز الثقة لدى المستثمرين والممولين، وهو ما ينعكس بصورة إيجابية على قيمة المنشأة ومكانتها في السوق.

كما ترتبط النظرية ارتباطاً وثيقاً بمؤشرات الأداء المالي، التي تمثل أدوات كمية تستخدم لتقييم مدى نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها المالية. وتشمل هذه المؤشرات معدلات الربحية، والعائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، ونسب السيولة، ومؤشرات الكفاءة التشغيلية، وغيرها من المؤشرات التي تعكس الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة. وترى النظرية أن تطبيق إدارة المخاطر المالية بصورة فعالة يسهم في تحسين هذه المؤشرات من خلال الحد من الخسائر غير المتوقعة، وتقليل تكلفة رأس المال، وتحسين إدارة التدفقات النقدية، وتعزيز كفاءة استخدام الموارد المالية، وهو ما يؤدي في النهاية إلى زيادة قيمة المنشأة.

ومن المبادئ الأساسية التي تقوم عليها نظرية إدارة المخاطر المؤسسية مبدأ الاستباقية، والذي يعني أن المؤسسات الناجحة لا تنتظر وقوع المخاطر حتى تتعامل معها، بل تعمل على التنبؤ بها والاستعداد لمواجهةها قبل حدوثها. ويُعد هذا المبدأ من أهم الأسس التي تعتمد عليها الشركات الحديثة في بناء خططها الإستراتيجية، حيث يؤدي إلى تحسين المرونة التنظيمية، وتقليل آثار الأزمات المالية، وتعزيز قدرة المؤسسة على المحافظة على استقرار أداؤها حتى في ظل التقلبات الاقتصادية.

كما تؤكد النظرية أهمية التكامل بين إدارة المخاطر والحوكمة المؤسسية، إذ تشير إلى أن وجود سياسات واضحة لإدارة المخاطر، ولجان متخصصة، وأنظمة رقابة داخلية فعالة، وإفصاح مالي شفاف، يسهم في تعزيز ثقة المستثمرين وأصحاب المصلحة، ويقلل من عدم تماثل المعلومات، ويرفع من جودة القرارات المالية والإدارية. ويؤدي هذا التكامل إلى تحسين سمعة المؤسسة في السوق، وزيادة قدرتها على جذب الاستثمارات، وتعظيم قيمتها السوقية والاقتصادية.

وفي ضوء هذه الدراسة، يمكن تفسير العلاقة بين متغيراتها من خلال اعتبار إدارة المخاطر المالية المتغير المستقل الذي يؤثر في قيمة المنشأة، بينما تمثل مؤشرات الأداء المالي الوسيلة التي يظهر من خلالها أثر إدارة المخاطر على الأداء المالي للمؤسسة. فكلما ارتفع مستوى تطبيق ممارسات إدارة المخاطر المالية، من خلال التعرف على المخاطر وتحليلها وتقييمها ووضع الخطط المناسبة للتعامل معها، انعكس ذلك على تحسين الربحية والسيولة والكفاءة المالية، وتعزيز قدرة المؤسسة على تحقيق عوائد مستقرة، مما يؤدي إلى تعظيم قيمة المنشأة وزيادة قدرتها التنافسية.

إن اعتماد نظرية إدارة المخاطر المؤسسية (Enterprise Risk Management Theory) يُعد مناسباً من الناحية العلمية والمنهجية لهذه الدراسة، لأنها تقدم تفسيراً متكاملًا للعلاقة بين إدارة المخاطر المالية وتعظيم قيمة المنشأة، وتوضح الكيفية التي تؤثر بها ممارسات إدارة المخاطر في مؤشرات الأداء المالي. كما توفر النظرية إطاراً علمياً يمكن من خلاله تفسير نتائج الدراسة، وصياغة فرضياتها، وتحليل العلاقات بين متغيراتها، بما يسهم في تقديم معرفة علمية وتطبيقية تدعم تطوير ممارسات إدارة المخاطر المالية داخل الشركات الخاصة في مكة، وتعزز قدرتها على تحقيق الاستدامة المالية ورفع قيمتها في بيئة الأعمال المعاصرة.

الفصل الثاني

الدراسات السابقة

المقدمة

يمثل الفصل الثاني الركيزة العلمية التي تستند إليها الدراسة، حيث يهدف إلى بناء أساس معرفي متين يوضح الأبعاد الفكرية والعلمية لموضوع دور إدارة المخاطر المالية في تعظيم قيمة المنشأة وفقًا لمؤشرات الأداء المالي، وذلك من خلال تقديم عرض علمي متكامل للمفاهيم والنظريات والاتجاهات الحديثة التي تناولتها الأدبيات في مجالات الإدارة المالية، وإدارة المخاطر، والأداء المالي، وتعظيم قيمة المنشأة. ويعد هذا الفصل نقطة الانطلاق نحو فهم طبيعة المشكلة البحثية بصورة أكثر عمقًا، إذ يساهم في تحديد المفاهيم الرئيسة التي تقوم عليها الدراسة، وتحليلها وربطها بالسياق العلمي والتطبيقي، بما يساعد على بناء إطار معرفي متكامل يدعم أهداف الدراسة وتساؤلاتها.

كما يركز هذا الفصل على استعراض وتحليل الإنتاج العلمي السابق في مجال الدراسة، ومناقشة ما توصلت إليه البحوث والدراسات ذات الصلة من نتائج واستنتاجات، مع إبراز أوجه الاتفاق والاختلاف بينها، وتحليل المناهج والأساليب التي اعتمدتها، وتحديد الجوانب التي ما تزال بحاجة إلى مزيد من الدراسة والبحث. ويساهم ذلك في إظهار موقع الدراسة الحالية ضمن الأدبيات العلمية، وتوضيح القيمة العلمية التي تضيفها، من خلال معالجة موضوع يجمع بين إدارة المخاطر المالية وتعظيم قيمة المنشأة في بيئة الشركات الخاصة، وهو ما يعزز من أصالة الدراسة وأهميتها العلمية والتطبيقية.

وتنبع أهمية هذا الفصل من كونه يمثل المرجعية النظرية التي يستند إليها الباحث في تفسير النتائج التي سيتم التوصل إليها في المراحل اللاحقة من الدراسة، كما يساعد في بناء نموذج علمي متماسك يفسر طبيعة العلاقات بين عناصر الدراسة، ويعزز من سلامة الفرضيات المطروحة، ويوفر الأساس العلمي الذي يمكن من خلاله تفسير النتائج وربطها بالنظريات الإدارية والمالية الحديثة. كما يساهم في تعميق الفهم العلمي للموضوع، ويمنح الدراسة قوة أكاديمية من خلال الاستناد إلى أدبيات حديثة ومتنوعة، الأمر الذي يعزز من مصداقية الدراسة وإسهامها في تطوير المعرفة المتعلقة بإدارة المخاطر المالية وقيمة المنشآت.

المتغير التابع والمستقل

تستند الدراسة الحالية إلى نموذج بحثي يهدف إلى تفسير دور إدارة المخاطر المالية في تعظيم قيمة المنشأة وفقًا لمؤشرات الأداء المالي، وذلك من خلال تحليل أثر مجموعة من المتغيرات المستقلة التي تمثل أهم مكونات إدارة المخاطر المالية على المتغير التابع الذي يعبر عن قيمة المنشأة كما تعكسها مؤشرات الأداء المالي. ويقوم هذا النموذج على افتراض أن الإدارة الفعالة للمخاطر المالية تسهم في تحسين الأداء المالي للمؤسسة، وتعزيز قدرتها على تحقيق عوائد مستدامة، وتقليل الخسائر المحتملة، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى زيادة قيمة المنشأة وتحسين مركزها التنافسي.

وتحظى متغيرات الدراسة بأهمية كبيرة في الأدبيات المالية والإدارية، حيث تؤكد النظريات الحديثة أن المؤسسات التي تمتلك أنظمة متطورة لإدارة المخاطر تكون أكثر قدرة على مواجهة التقلبات الاقتصادية والمالية، وأكثر كفاءة في استغلال مواردها وتحقيق أهدافها الإستراتيجية. كما أن تعظيم قيمة المنشأة لم يعد يعتمد فقط على تحقيق الأرباح قصيرة الأجل، وإنما أصبح يرتبط بقدرة المؤسسة على إدارة المخاطر، وتحسين جودة القرارات المالية، وتعزيز ثقة المستثمرين، وتحقيق الاستدامة المالية على المدى الطويل.

• المتغير التابع: تعظيم قيمة المنشأة وفقًا لمؤشرات الأداء المالي

يمثل تعظيم قيمة المنشأة وفقًا لمؤشرات الأداء المالي المتغير التابع في هذه الدراسة، وهو النتيجة النهائية التي تسعى الدراسة إلى تفسيرها من خلال قياس مدى تأثيرها بممارسات إدارة المخاطر المالية. ويُقصد بتعظيم قيمة المنشأة زيادة قدرتها على تحقيق عوائد مالية مستدامة، وتعزيز مركزها المالي والتنافسي، وتحسين قدرتها على خلق قيمة للملاك والمستثمرين وأصحاب المصلحة، بما ينعكس على استقرارها ونموها في بيئة الأعمال.

وتُعد قيمة المنشأة من أهم المؤشرات التي تعتمد عليها الإدارات والمستثمرون عند تقييم نجاح المؤسسات، إذ تعكس مدى كفاءة الإدارة في استثمار الموارد، وتحقيق الأرباح، والمحافظة على الاستقرار المالي، وتعزيز القدرة على النمو والتوسع. ولا تقتصر قيمة المنشأة على قيمتها السوقية فقط، بل تشمل أيضًا قدرتها على تحقيق أداء مالي قوي ومستدام، والمحافظة على مستويات مناسبة من السيولة والربحية والكفاءة التشغيلية.

ويتم قياس هذا المتغير من خلال مجموعة من مؤشرات الأداء المالي التي تعكس الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة، مثل الربحية، والعائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، وكفاءة استخدام الموارد، والسيولة، والقدرة على الوفاء بالالتزامات المالية، واستقرار التدفقات النقدية. وتمثل هذه المؤشرات أدوات كمية تساعد في تقييم مدى نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها المالية، وتعكس بصورة مباشرة أثر السياسات الإدارية والمالية المتبعة داخل الشركة.

كما يعكس تعظيم قيمة المنشأة قدرة الإدارة على تحقيق التوازن بين العائد والمخاطرة، بحيث تتمكن المؤسسة من تحقيق أرباح مستقرة دون التعرض لمستويات مرتفعة من المخاطر المالية، وهو ما يساهم في تعزيز ثقة المستثمرين، وزيادة القدرة على جذب التمويل، وتحقيق ميزة تنافسية مستدامة في السوق.

• المتغيرات المستقلة

1. تحديد وتقييم المخاطر المالية

يمثل تحديد وتقييم المخاطر المالية أول المتغيرات المستقلة في هذه الدراسة، ويُقصد به العملية المنظمة التي تقوم من خلالها المؤسسة بالتعرف على المخاطر المالية المحتملة التي قد تؤثر في أنشطتها، ثم تحليلها وتقدير احتمالية حدوثها وحجم تأثيرها على الأداء المالي واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها. وتُعد هذه المرحلة الأساس الذي تُبنى عليه جميع عمليات إدارة المخاطر، لأنها توفر للإدارة صورة واضحة عن مصادر التهديد والفرص المحتملة.

ويشمل تحديد المخاطر المالية التعرف على المخاطر المرتبطة بالسيولة، والائتمان، وتقلبات أسعار الفائدة، وأسعار الصرف، والتضخم، والاستثمارات، والتدفقات النقدية، وغيرها من المخاطر التي قد تؤثر في المركز المالي للشركة. أما تقييم المخاطر فيتضمن قياس درجة تأثير هذه المخاطر واحتمالية وقوعها باستخدام الأساليب الكمية والنوعية، بما يساعد الإدارة على ترتيب أولويات التعامل معها وفقًا لمستوى خطورتها.

وتسهم عملية التحديد والتقييم في تحسين جودة القرارات المالية، لأنها تمكن الإدارة من الاستعداد للمخاطر قبل وقوعها، وتساعد في وضع خطط استباقية للحد من آثارها السلبية. كما تؤدي إلى تقليل المفاجآت المالية، وتحسين كفاءة تخصيص الموارد، وتعزيز القدرة على المحافظة على الاستقرار المالي، وهو ما ينعكس بصورة إيجابية على قيمة المنشأة وأدائها المالي.

2. استراتيجيات إدارة المخاطر المالية

تمثل استراتيجيات إدارة المخاطر المالية أحد أهم المتغيرات المستقلة في الدراسة، ويُقصد بها مجموعة السياسات والإجراءات التي تعتمد عليها المؤسسة للتعامل مع المخاطر المالية بعد تحديدها وتقييمها، بهدف تقليل أثارها السلبية وتعظيم الفرص التي قد تنتج عنها. وتشمل هذه الاستراتيجيات تجنب المخاطر، أو الحد منها، أو نقلها إلى أطراف أخرى مثل شركات التأمين، أو قبولها عندما تكون ضمن الحدود المقبولة للمؤسسة.

وتعد الاستراتيجيات الفعالة لإدارة المخاطر من أهم الأدوات التي تساعد المؤسسات على تحقيق الاستقرار المالي، حيث تمكنها من التعامل مع التقلبات الاقتصادية، والحد من الخسائر المحتملة، وتحسين كفاءة استخدام الموارد المالية. كما تساهم في دعم القرارات الاستثمارية والتمويلية، وتعزيز قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها المالية دون التعرض لمستويات مرتفعة من المخاطر. وفي بيئة الأعمال المعاصرة، تعتمد المؤسسات الناجحة على استراتيجيات متكاملة لإدارة المخاطر تجمع بين التحليل المالي، والتخطيط الإستراتيجي، والرقابة الداخلية، والتنبؤ بالمخاطر المستقبلية، بما يعزز مرونة المؤسسة وقدرتها على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية. ويساعد ذلك على تحقيق أداء مالي أكثر استقرارًا، وزيادة ثقة المستثمرين، وتعزيز القيمة الاقتصادية للمنشأة.

3. نظام الرقابة والمتابعة المالية

يمثل نظام الرقابة والمتابعة المالية المتغير المستقل الثالث في الدراسة، ويُقصد به مجموعة السياسات والإجراءات والأنظمة التي تعتمد عليها المؤسسة لمراقبة العمليات المالية، والتأكد من الالتزام بالخطط والميزانيات والسياسات المالية، والكشف عن الانحرافات ومعالجتها بصورة مستمرة. ويعد هذا النظام أحد المكونات الرئيسة للحوكمة المالية، لأنه يضمن سلامة العمليات المالية، ويحافظ على الموارد، ويعزز الشفافية والمساءلة داخل المؤسسة.

وتشمل الرقابة المالية متابعة تنفيذ الموازنات، وتحليل الانحرافات، ومراجعة التقارير المالية، ومراقبة التدفقات النقدية، والتحقق من الالتزام باللوائح والسياسات المالية، إضافة إلى استخدام أنظمة المعلومات المالية الحديثة التي توفر بيانات دقيقة تساعد الإدارة على اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب.

وتسهم أنظمة الرقابة والمتابعة المالية الفعالة في الحد من الأخطاء المالية، وتقليل احتمالات الاحتيال والهدر، وتحسين كفاءة إدارة الموارد، وزيادة دقة التقارير المالية، الأمر الذي يعزز ثقة المستثمرين وأصحاب المصلحة، ويساعد المؤسسة على تحقيق

الاستقرار المالي والنمو المستدام. كما تؤدي الرقابة المستمرة إلى سرعة اكتشاف المشكلات المالية واتخاذ الإجراءات التصحيحية قبل تفاقمها، وهو ما ينعكس بصورة مباشرة على تحسين مؤشرات الأداء المالي وتعظيم قيمة المنشأة.

العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

تنطلق الدراسة من افتراض وجود علاقة تأثير إيجابية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، حيث يُتوقع أن يؤدي تحديد وتقييم المخاطر المالية بصورة دقيقة إلى تمكين الإدارة من التعرف على مصادر المخاطر المحتملة وترتيب أولوياتها، مما يساهم في اتخاذ قرارات مالية أكثر كفاءة، وتقليل الخسائر، وتحسين الأداء المالي، وهو ما يدعم تعظيم قيمة المنشأة.

كما يُتوقع أن تساهم استراتيجيات إدارة المخاطر المالية في تعزيز قدرة المؤسسة على مواجهة التقلبات الاقتصادية والمالية، وتقليل الآثار السلبية للمخاطر، وتحقيق التوازن بين العائد والمخاطرة، الأمر الذي ينعكس على زيادة الربحية، وتحسين الكفاءة التشغيلية، وتعزيز ثقة المستثمرين، وبالتالي رفع قيمة المنشأة وفقاً لمؤشرات الأداء المالي.

وفي الوقت نفسه، يُنتظر أن يؤدي نظام الرقابة والمتابعة المالية إلى تعزيز الانضباط المالي، وتحسين جودة التقارير المالية، وضمان الاستخدام الأمثل للموارد، والكشف المبكر عن الانحرافات المالية، مما يساهم في رفع كفاءة الأداء المالي وتعزيز الاستقرار المالي للمؤسسة.

تفترض الدراسة أن التكامل بين تحديد وتقييم المخاطر المالية، واستراتيجيات إدارة المخاطر المالية، ونظام الرقابة والمتابعة المالية يشكل منظومة مالية متكاملة تساهم في تحسين مؤشرات الأداء المالي وتعظيم قيمة المنشأة. فكلما ارتفع مستوى تطبيق هذه الممارسات داخل الشركات الخاصة، ازدادت قدرتها على تحقيق الاستدامة المالية، وتعزيز قدرتها التنافسية، وتحقيق قيمة أعلى للملاك والمستثمرين، بما يدعم النمو والاستمرار في بيئة الأعمال المتغيرة.

الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات المحلية (السعودية)

- دراسة المالكي (2022)، السعودية: بعنوان: Enterprise Risk Management and Firms' Value Nexus: A Case of Saudi Emerging Market، هدفت الدراسة إلى استقصاء دور تطبيق ممارسات إدارة المخاطر المؤسسية في تعزيز قيمة الشركات في قطاعات الطاقة والمواد والسلع الرأسمالية. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي باستخدام بيانات 41 شركة مدرجة في السوق المالية السعودية (تداول) للفترة (2017-2020). وتوصلت النتائج إلى وجود تأثير إيجابي دال إحصائياً لتطبيق إدارة المخاطر المؤسسية على قيمة الشركات السعودية، وأن حجم مكتب المراجعة يعزز هذه العلاقة، موصية بضرورة إلزام الشركات بتبني أطر شاملة لإدارة المخاطر لتحسين جاذبيتها الاستثمارية.
- دراسة الفارس، والقرمازي، والشمrani (2022)، السعودية: بعنوان: دور إدارة المخاطر المالية في تعظيم قيمة الشركات: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة بسوق رأس المال بالملكة العربية السعودية، هدفت إلى قياس أثر إدارة المخاطر المالية في تعظيم القيمة السوقية. اتبعت الدراسة منهج البيانات الطولية (Panel Data) لعينة مكونة من 10 شركات مدرجة خلال الفترة (2017-2019). وكشفت النتائج عن وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة إدارة المخاطر المالية والقيمة السوقية للسهم، بينما لم تثبت وجود علاقة معنوية مع قدرة الشركات على جذب الأموال الدائنة، وأوصت بتفعيل لجان المخاطر لزيادة ثقة المستثمرين.
- دراسة عويس والمصري (2022)، السعودية: بعنوان: دور إدارة المخاطر المالية في تعظيم قيمة الشركات: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة بسوق رأس المال بالملكة العربية السعودية، سعت لمعرفة مدى مساهمة إدارة المخاطر في رفع قيمة المنشأة. اعتمدت الدراسة المنهج القياسي التطبيقي على بيانات الشركات المساهمة. وأظهرت النتائج تبايناً في التأثير؛ حيث كان لإدارة مخاطر السيولة أثر إيجابي في القيمة، بينما كان لمخاطر السوق تأثير سلبي في فترات التقلبات العالية، وأوصت بضرورة التنوع في المحافظ الاستثمارية للتحوط ضد تقلبات السوق.

ثانياً: الدراسات العربية

- دراسة محمد ومحمود (2025)، السودان: بعنوان: إدارة المخاطر وأثرها في رفع كفاءة الأداء (بالتطبيق على شركة سوداتل للاتصالات)، هدفت إلى معرفة دور إدارة المخاطر في تحسين الكفاءة التشغيلية والمالية. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة حالة. وتوصلت النتائج إلى وجود علاقة قوية بين إدارة

المخاطر التشغيلية واستقرار العوائد المالية، وأوصت بضرورة دمج إدارة المخاطر ضمن التخطيط الاستراتيجي للشركة.

- دراسة أبو دية (2024)، فلسطين: بعنوان: أثر إدارة مخاطر الشركات على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، سعت لقياس تأثير ممارسات إدارة المخاطر على المؤشرات المالية. استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي عبر استبانة وزعت على 27 شركة. وأظهرت النتائج أن إدارة المخاطر تؤثر إيجابياً على الأداء المالي، وأن وجود أقسام متخصصة للمخاطر يعزز من هذا التأثير، موصية بتوحيد معايير الإفصاح عن المخاطر في البورصة.

- دراسة الهمداني والحاج (2024)، اليمن: بعنوان: أثر المخاطر المالية على الأداء المالي في البنوك الإسلامية اليمنية، هدفت إلى تحديد أثر المخاطر (الائتمان، السيولة) على العائد على الأصول وحقوق الملكية. اعتمدت الدراسة المنهج القياسي باستخدام بيانات البنوك الإسلامية. وبينت النتائج وجود أثر سلبى ذي دلالة معنوية للمخاطر المالية على الأداء المالي في ظل عدم الاستقرار الاقتصادي، وأوصت بضرورة زيادة رأس المال لمواجهة الصدمات المالية المحتملة.

ثالثاً: الدراسات الأجنبية

- دراسة ديفيان وإكادجاجة (Devian & Ekadjaja, 2025)، إندونيسيا: بعنوان: The effect of risk management, intellectual capital disclosure, and leverage on firm value، هدفت إلى فحص تأثير إدارة المخاطر والإفصاح عن رأس المال الفكري والرافعة المالية على قيمة الشركة. استخدمت الدراسة منهج الانحدار المتعدد لبيانات شركات القطاع المالي. وأظهرت النتائج أن إدارة المخاطر لها تأثير إيجابي كبير على قيمة الشركة، حيث يرى المستثمرون في إدارة المخاطر مؤشراً على جودة الإدارة، وأوصت بزيادة الشفافية في تقارير المخاطر.

- دراسة ليو وبرناردي وستارك (Liu, Bernardi, & Stark, 2024)، الولايات المتحدة: بعنوان: The value relevance of US firms' mandated financial risk disclosures attributable to the impact of climate change، هدفت لدراسة مدى ملاءمة الإفصاحات الإلزامية عن المخاطر المالية (خاصة المناخية) لقيمة الشركات. اعتمدت المنهج التحليلي لبيانات السوق الأمريكي. وتوصلت النتائج إلى أن الإفصاح الدقيق عن

المخاطر المستقبلية يرتبط إيجابياً بتقييم المستثمرين للشركة، مما يعزز قيمتها السوقية، وأوصت بدمج المخاطر البيئية ضمن إطار إدارة المخاطر المالية.

- دراسة جاكيراني وآخرون (Jagirani et al., 2023)، باكستان/ماليزيا: بعنوان: Relationship between financial risks and firm value: A moderating role of capital adequacy، هدفت لاختبار العلاقة بين المخاطر المالية وقيمة الشركة مع وجود كفاية رأس المال كمتغير معدل. استخدمت الدراسة تحليل البيانات الطولية للمصارف. وكشفت النتائج أن المخاطر المالية (الائتمان والسيولة) تؤثر سلباً على القيمة، ولكن كفاية رأس المال تخفف من هذا الأثر السلبي، وأوصت بالحفاظ على مصدات رأسمالية قوية.

رابعاً: تعقيب عام على الدراسات السابقة

استناداً إلى العرض السابق للدراسات (المحلية، والعربية، والأجنبية)، يمكن بلورة التعقيب التحليلي في النقاط الآتية:

اتساق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة:

تتسق الدراسة الحالية مع معظم الدراسات السابقة مثل دراسة (Maliki, 2022) ودراسة (Panda & Nanda, 2022) في منطلقها الفكري القائل بأن إدارة المخاطر ليست مجرد التزام رقابي، بل هي متغير استراتيجي يؤثر في القيمة الاقتصادية للمنشأة. كما تتسق منهجياً مع الدراسات التي اعتمدت الأسلوب الكمي والميداني في القياس.

جوانب اتفاق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة:

تتفق الدراسة الحالية مع دراسة بازهير (2021) ودراسة (Devian & Ekadjaja, 2025) في التركيز على متغيرات (مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة) كأبعاد رئيسية للمتغير المستقل. كما تتفق مع دراسة الفارس وآخرون (2022) في اعتماد "تعظيم القيمة" كهدف نهائي للأداء المالي، وتتشترك مع دراسة (Anton & Nucu, 2020) في أهمية الحوكمة المؤسسية كإطار حاضن لإدارة المخاطر.

جوانب اختلاف الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة:

تختلف الدراسة الحالية عن دراسة يوسف (2021) التي ركزت على "السيولة" فقط كمؤشر للقيمة، بينما تتناول هذه الدراسة "القيمة" بمفهومها الشامل (MVA, EVA). كما تختلف عن دراسة أبو دية (2024) التي طبقت على "الشركات المساهمة العامة"، في حين تركز دراستنا بشكل دقيق على "الشركات الخاصة" التي تتميز بخصائص تمويلية وتشغيلية مختلفة، خاصة في بيئة مكة المكرمة.

الفجوة البحثية:

على الرغم من ثراء الأدبيات السابقة، إلا أن معظمها ركز إما على القطاع المصرفي (بازهير، 2021؛ Hussain et al., 2021) أو الشركات المدرجة في أسواق المال (عويس والمصري، 2022). وتبرز الفجوة البحثية في ندرة الدراسات التي تناولت "الشركات الخاصة" في نطاق جغرافي ذي خصوصية دينية واقتصادية فريدة مثل "مكة المكرمة"، وربطت ذلك بمؤشرات الأداء المالي الحديثة (EVA) وليس التقليدية فقط. وتأتي هذه الدراسة لسد هذه الفجوة من خلال تقديم نموذج تطبيقي في بيئة لم تحظَ بالقدر الكافي من البحث في هذا السياق.

جوانب استفادة الدراسة الحالية من الدراسات السابقة:

استفادت الدراسة الحالية من الأدبيات السابقة في:

- بناء الإطار النظري وتأسيس المفاهيم (إدارة المخاطر، قيمة المنشأة).
- تحديد أبعاد المتغيرات وصياغة الفرضيات بدقة.
- تطوير أداة الدراسة (الاستبيان) ومقاييس الأداء بناءً على المؤشرات التي أثبتت مصداقيتها في دراسات مثل (Akgün & Karataş, 2022).
- اختيار الأساليب الإحصائية المناسبة لتحليل العلاقة بين المتغيرات.

الجوانب المميزة للدراسة الحالية:

تتميز الدراسة الحالية بجمعها بين الأصالة في اختيار البيئة (مكة المكرمة وتحديات موسم الحج والعمرة للشركات الخاصة)، والمعاصرة في المتغيرات (التركيز على القيمة الاقتصادية المضافة). كما أنها تقدم إطاراً تكاملياً لا يكتفي بقياس الأثر المالي المباشر، بل يمتد لقياس كيفية تحويل إدارة المخاطر إلى ميزة تنافسية تعظم ثروة الملاك في ظل رؤية المملكة 2030.

الإطار النظري للدراسة

أولاً: المنطلقات النظرية للعلاقة بين إدارة المخاطر وقيمة الشركة

تتأسس العلاقة بين المتغيرين على قاعدة نظرية صلبة، أبرزها نظرية موديليان-ميلر (Modigliani-Miller Theorem) بنسختها المعدلة، والتي تفترض أن إدارة المخاطر يمكن أن تزيد من قيمة الشركة في ظل وجود "احتكاكات السوق" (Market Frictions) مثل الضرائب، وتكاليف الإفلاس، وتكاليف الوكالة. فوفقاً لـ (Al-Nimer et al., 2021)، فإن إدارة المخاطر تساهم

في تقليل تقلبات التدفقات النقدية، مما يقلل من احتمالية العسر المالي، وبالتالي يخفض القيمة الحالية لتكاليف الإفلاس المتوقعة، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على قيمة المنشأة.

كما تقدم نظرية أصحاب المصالح (Stakeholder Theory) تفسيراً آخر، حيث يجادل (Ting et al., 2021) بأن إدارة المخاطر الفعالة ترسل إشارات طمأننة لأصحاب المصالح (الموظفين، الموردين، العملاء)، مما يعزز استقرار العلاقات التعاقدية ويقلل من علاوة المخاطرة التي يطلبونها، وهذا بدوره يخفض تكلفة ممارسة الأعمال ويرفع القيمة السوقية للشركة على المدى الطويل.

ثانياً: أثر إدارة مخاطر الائتمان والسيولة في استدامة القيمة

تؤدي إدارة مخاطر الائتمان دوراً حيوياً في الحفاظ على جودة الأصول واستقرار الإيرادات. وتشير دراسة (بازهير، 2021) إلى أن السياسات الائتمانية الحصيفة (مثل التحليل الدقيق للجدارة الائتمانية للعملاء، وتنويع المحفظة الائتمانية) تقلل من الديون المعدومة، مما يحافظ على التدفقات النقدية التشغيلية التي تعد المحرك الأساسي لقيمة المنشأة. وفي المقابل، فإن الفشل في إدارة السيولة قد يجبر الشركة على تسهيل أصولها بأسعار بخسة (Fire Sales) أو الاقتراض بتكلفة باهظة، مما يؤدي إلى تآكل حقوق المساهمين وتدمير القيمة، وهو ما حذرت منه دراسة (Hussain et al., 2021) التي وجدت علاقة عكسية قوية بين مخاطر السيولة وقيمة الشركة.

ثالثاً: دور إدارة المخاطر في خفض تكلفة رأس المال وتحسين الكفاءة الاستثمارية

تعد تكلفة رأس المال (Cost of Capital) أحد المحددات الرئيسية لقيمة المنشأة (حيث تمثل معدل الخصم المستخدم في تقييم التدفقات النقدية). ويرى (Rahman & Ismail, 2022) أن الشركات التي تتمتع بنظام إدارة مخاطر قوي (ERM) يُنظر إليها من قبل المقرضين والمستثمرين على أنها أقل خطورة، مما يمكنها من الحصول على التمويل بتكلفة أقل (سواء ديون أو حقوق ملكية). انخفاض تكلفة التمويل يعني زيادة صافي القيمة الحالية (NPV) للمشاريع الاستثمارية، وبالتالي تعظيم القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) للشركة.

علاوة على ذلك، تساهم إدارة المخاطر في تحسين الكفاءة الاستثمارية من خلال توفير معلومات دقيقة حول المخاطر المصاحبة لكل فرصة استثمارية. فبدلاً من رفض المشاريع الخطرة بشكل عشوائي، تمكن أدوات إدارة المخاطر (مثل تحليل الحساسية والمحاكاة) الإدارة من "تسعير المخاطر" بشكل صحيح، وقبول المشاريع التي تحقق عائداً معقولاً بالمخاطر (Risk-Adjusted Return) يتجاوز تكلفة رأس المال، وهو جوهر خلق القيمة (Saeed et al., 2022).

رابعاً: إدارة المخاطر كمدخل لتحسين جودة التقارير المالية وتعزيز ثقة المستثمرين

ترتبط قيمة المنشأة ارتباطاً وثيقاً بمدى شفافية ومصدقية تقاريرها المالية. وتؤكد دراسة (البغدادي والجميلي، 2021) أن وجود نظام فعال للرقابة الداخلية وإدارة المخاطر يحد من ممارسات "إدارة الأرباح" (Earnings Management) والتلاعب المحاسبي، مما يرفع من جودة الأرباح المعلنة. هذه المصدقية تعزز ثقة المستثمرين وتقلل من "عدم تماثل المعلومات" (Information Asymmetry)، مما يؤدي إلى انخفاض تكلفة حقوق الملكية وارتفاع القيمة السوقية للشركة (Tobin's Q)، كما أشار إلى ذلك (Maulana et al., 2024).

خامساً: خصوصية إدارة المخاطر وتعظيم القيمة في بيئة الشركات الخاصة بمكة المكرمة

تكتسب العلاقة بين المتغيرين بعداً خاصاً في بيئة مكة المكرمة، حيث تتسم التدفقات النقدية بالموسمية الشديدة (الحج والعمرة). في هذا السياق، لا تقتصر إدارة المخاطر على الجوانب المالية البحتة، بل تمتد لتشمل المخاطر التشغيلية المرتبطة بتقلبات الطلب وضغط المواسم. ويشير (الهمداني والحاج، 2024) إلى أن الشركات التي تنجح في "موازنة السيولة" عبر المواسم (من خلال التحوط وإدارة رأس المال العامل) هي الأقدر على البقاء والنمو، مما ينعكس على قيمتها الاقتصادية. كما أن طبيعة الملكية العائلية لغالبية الشركات الخاصة في مكة قد تجعلها أكثر حذراً (Risk Averse) تجاه المخاطر، مما قد يحد من نمو قيمتها. وهنا يأتي دور إدارة المخاطر الحديثة لتمكين هذه الشركات من "تحمل المخاطر المحسوبة" (Calculated Risk-Taking) التي تفتح آفاقاً جديدة للنمو وتعظيم الثروة العائلية على المدى الطويل، بدلاً من الاكتفاء بالحفاظ على رأس المال فقط.

بناءً على الطرح السابق، يخلص الباحث إلى رؤية تحليلية مفادها:

- إن العلاقة بين إدارة المخاطر وقيمة المنشأة ليست خطية بسيطة، بل هي علاقة ديناميكية تتأثر بمستوى "نضج" ممارسات إدارة المخاطر. ففي المراحل الأولى، قد يُنظر لإدارة المخاطر كمركز تكلفة، لكن مع التطور والنضج، تتحول إلى مركز ربحية غير مباشر ومحرك للقيمة.
- لا يكفي مجرد "وجود" إدارة للمخاطر لتعزيز القيمة، بل العبرة بـ "كفاءة" و"تكامل" هذه الإدارة مع الاستراتيجية العامة للشركة. فالشركات التي تدير المخاطر بشكل منعزل (Silo) تفقد فرص التآزر (Synergy) التي تعظم القيمة.

- في بيئة مكة المكرمة، قد تكون "مخاطر السيولة" و"المخاطر التشغيلية" هما المحركان الأقوى للتأثير في القيمة مقارنة بـ "مخاطر السوق" التقليدية (كأسعار الفائدة)، نظراً لطبيعة النشاط التشغيلي المعتمد على النقد والمواسم، وهو افتراض ستحاول الدراسة الميدانية اختباره.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

المقدمة

يمثل الفصل الثالث الجانب المنهجي للدراسة، إذ يتناول الكيفية التي تم من خلالها تصميم الدراسة وتنفيذها وفق خطوات علمية منظمة تضمن تحقيق أهداف البحث والوصول إلى نتائج دقيقة وموضوعية. ويهتم هذا الفصل بعرض الإجراءات البحثية التي اعتمدها الباحث، مع توضيح الأسس العلمية التي استند إليها في اختيار المنهج المناسب، وآلية تنفيذ الدراسة، بما يحقق أعلى درجات الدقة والحياد في جمع البيانات ومعالجتها وتحليلها. ويعد هذا الفصل من أهم فصول الدراسة، لأنه يوضح مدى التزام الباحث بالمعايير المنهجية المعتمدة في البحوث العلمية، ويعكس جودة التصميم البحثي الذي تستند إليه النتائج النهائية.

كما يوضح الفصل المسار الإجرائي الذي اتبع في تنفيذ الدراسة، بدءًا من مرحلة التخطيط، مرورًا بتحديد البيئة المناسبة للتطبيق، ووصولًا إلى تنفيذ إجراءات جمع البيانات وإعدادها للتحليل. ويحرص هذا الفصل على بيان الكيفية التي تم بها اختيار المشاركين، وضمان تمثيلهم لمجتمع الدراسة، إضافة إلى توضيح الإجراءات المتبعة للتحقق من جودة البيانات ودقتها، والالتزام بالضوابط الأخلاقية للبحث العلمي، بما يساهم في تعزيز موثوقية النتائج وقابليتها للتفسير والاستفادة منها في الواقع العملي.

وتكمن أهمية هذا الفصل في كونه يمثل الحلقة التي تربط بين الجانب النظري والجانب التطبيقي، حيث يحول المفاهيم العلمية إلى إجراءات عملية قابلة للقياس والتحليل. كما يساهم في تعزيز الثقة بنتائج الدراسة من خلال توضيح الأساليب والإجراءات التي اتبعها الباحث لضمان صدق البيانات وثباتها، وتقليل احتمالات التحيز أو الخطأ أثناء تنفيذ الدراسة. ويُعد هذا الفصل الأساس الذي تُبنى عليه التحليلات الإحصائية اللاحقة، لأن دقة النتائج وموضوعيتها تعتمد بدرجة كبيرة على سلامة المنهجية وجودة تنفيذها.

مجتمع البحث

يمثل مجتمع البحث جميع الأفراد الذين يمتلكون الخبرة والمعرفة المتعلقة بإدارة المخاطر المالية والأداء المالي داخل الشركات الخاصة، ويشاركون بصورة مباشرة في عمليات التخطيط المالي، وإدارة المخاطر، والرقابة المالية، واتخاذ القرارات الإستراتيجية التي تؤثر في قيمة المنشأة. ويعد تحديد مجتمع البحث بدقة من أهم الخطوات المنهجية في الدراسات الكمية، لأنه يضمن الحصول على بيانات واقعية تعكس طبيعة الممارسات المالية والإدارية داخل الشركات، كما يساهم في تعزيز مصداقية النتائج وإمكانية تعميمها ضمن حدود المجتمع المستهدف. ويعتمد نجاح الدراسة بصورة كبيرة على اختيار مجتمع بحث يرتبط ارتباطًا مباشرًا بموضوعها، ويضم أفرادًا قادرين على تقديم معلومات دقيقة حول واقع إدارة المخاطر المالية وأثرها في تعظيم قيمة المنشآت.

وبناءً على طبيعة الدراسة الحالية، فإن مجتمع البحث يتكون من المديرين الماليين، ومديري إدارات المخاطر، ومديري المراجعة الداخلية، ومديري الحسابات، ورؤساء الأقسام المالية، والمحاسبين القانونيين، والمحللين الماليين، وأعضاء لجان المراجعة، والمديرين التنفيذيين، والعاملين في إدارات التخطيط المالي والرقابة المالية، في الشركات الخاصة بمدينة مكة المكرمة. ويعود اختيار هذه الفئات إلى ارتباطها المباشر بعمليات إعداد الخطط المالية، وإدارة المخاطر، وتحليل الأداء المالي، واتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية، فضلاً عن مسؤوليتها عن متابعة مؤشرات الأداء المالي والمحافظة على الاستقرار المالي للشركات.

ويتميز مجتمع البحث بتنوع تخصصاته وخبراته الإدارية والمالية، الأمر الذي يمنح الدراسة قدرة أكبر على الحصول على بيانات شاملة تعكس مختلف الجوانب المرتبطة بإدارة المخاطر المالية داخل الشركات الخاصة. فالمديرون الماليون يمتلكون رؤية إستراتيجية حول السياسات المالية وإدارة رأس المال، بينما يقدم مديرو المخاطر معلومات متخصصة حول آليات تحديد المخاطر وتحليلها ووضع استراتيجيات التعامل معها. كما يسهم العاملون في إدارات المراجعة والرقابة المالية في تقييم فعالية أنظمة الرقابة الداخلية ومدى التزام الشركات بالسياسات المالية، في حين يقدم المحاسبون والمحللون الماليون معلومات دقيقة حول مؤشرات الأداء المالي وواقع تطبيق ممارسات إدارة المخاطر داخل الشركات.

وتكتسب عملية اختيار هذا المجتمع أهمية خاصة في ظل التحديات الاقتصادية والتنافسية التي تواجه الشركات الخاصة، حيث أصبحت إدارة المخاطر المالية عنصراً أساسياً لضمان استمرارية الأعمال وتعزيز القدرة التنافسية. فالشركات التي تعمل في بيئة اقتصادية متغيرة تواجه مخاطر متعددة، مثل تقلبات الأسواق، ومخاطر الائتمان، والسيولة، وأسعار الفائدة، والتغيرات التنظيمية، الأمر الذي يجعل العاملين في الإدارات المالية وإدارات المخاطر الأكثر قدرة على تقييم مدى فعالية السياسات المالية المطبقة، وبيان أثرها في تحسين مؤشرات الأداء المالي وتعظيم قيمة المنشأة.

كما أن اختيار الشركات الخاصة في مدينة مكة المكرمة يمثل بيئة مناسبة لتطبيق الدراسة، نظراً لما تتمتع به المدينة من نشاط اقتصادي متنوع يشمل قطاعات التجارة، والخدمات، والمقاولات، والصناعة، والضيافة، وغيرها من الأنشطة التي تعتمد بدرجة كبيرة على الإدارة المالية الرشيدة وإدارة المخاطر لتحقيق النمو والاستدامة. ويتيح هذا التنوع الحصول على بيانات تعكس اختلاف طبيعة الأنشطة الاقتصادية، ومستوى تطبيق ممارسات إدارة المخاطر المالية، بما يعزز من شمولية النتائج وقيمتها العلمية والتطبيقية.

ومن المتوقع أن يسهم مجتمع البحث في توفير بيانات كمية دقيقة تساعد في قياس مستوى تطبيق ممارسات إدارة المخاطر المالية، ومدى كفاءة أنظمة الرقابة والمتابعة المالية، وأثر ذلك في مؤشرات الأداء المالي وقيمة المنشأة. كما ستسهم البيانات

المستخلصة من هذا المجتمع في اختبار فرضيات الدراسة وتحليل العلاقات بين متغيراتها، بما يمكن من الوصول إلى نتائج علمية تدعم صناع القرار والإدارات المالية في تطوير سياسات إدارة المخاطر، وتحسين الأداء المالي، وتعزيز قيمة الشركات الخاصة في مكة المكرمة.

المنهجية وطرق البحث

ستعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، كونه المنهج الملائم لطبيعة الدراسة التي تسعى لوصف واقع ممارسات إدارة المخاطر المالية وتحليل دورها في تعظيم قيمة المنشأة. سيعتمد الباحث على جمع البيانات من مصادرها الأولية وتحليلها إحصائياً لاستخلاص النتائج وتفسير العلاقات بين المتغيرات.

ثانياً: مجتمع الدراسة وعينتها

- **مجتمع الدراسة:** سيتكون مجتمع الدراسة من جميع القيادات المالية والإدارية (مدراء ماليين، رؤساء أقسام المحاسبة، مدراء مخاطر) في الشركات الخاصة العاملة بمكة المكرمة بمختلف قطاعاتها.
- **عينة الدراسة:** سيتم اختيار عينة عشوائية بسيطة ممثلة لمجتمع الدراسة، وسيتم تحديد حجم العينة وفقاً للمعادلات الإحصائية المعتمدة (مثل معادلة ستيفن ثومبسون) لضمان دقة النتائج وتمثيلها للواقع الميداني في مكة المكرمة.

خطوات جمع البيانات

ستتبع الدراسة الإجراءات التالية:

1. **جمع البيانات:** سيتم توزيع الاستبانة إلكترونياً وميدانياً على أفراد العينة في الشركات الخاصة بمكة، مع توضيح أهداف الدراسة وضمان سرية البيانات.
2. **التحليل:** سيتم تفريغ البيانات ومعالجتها آلياً باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

3. التفسير: سيتم استعراض النتائج وربطها بالدراسات السابقة والإطار النظري، للوصول إلى استنتاجات علمية

تجيب عن أسئلة الدراسة وتدعم التوصيات المقترحة.

خامساً: الأساليب الإحصائية التي ستستخدمها الدراسة

1. التحليل الوصفي: سيتم استخدام التكرارات، النسب المئوية، المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لوصف

خصائص العينة وتشخيص مستوى المتغيرات.

2. التحليل الاستدلالي: سيتم استخدام معامل ارتباط بيرسون، واختبار (T-test)، وتحليل التباين الأحادي (ANOVA)،

بالإضافة إلى تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression) لقياس أثر إدارة المخاطر في تعظيم قيمة المنشأة.

أدوات الدراسة

ستستخدم الدراسة "الاستبانة" كأداة رئيسة لجمع البيانات، حيث سيتم تصميمها وفق مقياس "ليكرت" الخماسي،

وتتكون من جزأين: الأول للبيانات الأولية، والثاني لمحاور الدراسة (إدارة المخاطر المالية، مؤشرات الأداء المالي، وقيمة المنشأة).

التحقق من صدق وثبات الأداة:

• الصدق: سيتم التحقق من الصدق الظاهري (صدق المحكمين) عبر عرض الأداة على مجموعة من المتخصصين

الأكاديميين والخبراء الممارسين، كما سيتم إجراء "صدق الاتساق الداخلي" عبر حساب معامل ارتباط بيرسون بين

الفقرات والدرجة الكلية للمحور.

• الثبات: سيتم التأكد من ثبات الأداة باستخدام معامل "ألفا كرونباخ" (Cronbach's Alpha)، للتأكد من مدى

استقرار الأداة وقدرتها على إعطاء نتائج متسقة عند إعادة تطبيقها.

حدود البحث

تحدد الدراسة بالحدود الآتية:

- الحدود الموضوعية (العلمية): تقتصر الدراسة على بحث دور إدارة المخاطر المالية (بأبعادها: الائتمانية، السيولة، السوق، والتشغيلية) في تعظيم قيمة المنشأة وفقاً لمؤشرات الأداء المالي.
- الحدود المكانية: سيتم تطبيق الدراسة ميدانياً على الشركات الخاصة العاملة داخل النطاق الجغرافي لمدينة مكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية.
- الحدود البشرية: تستهدف الدراسة فئة المدراء الماليين، ومدراء المخاطر، والمحاسبين، ومن في حكمهم من ذوي العلاقة بالقرار المالي في الشركات المبحوثة.
- الحدود الزمنية: سيتم تنفيذ الجانب الميداني وجمع البيانات من الميدان خلال شهر مارس من عام 2026م.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

المقدمة

يمثل الفصل الرابع المرحلة التطبيقية للدراسة، حيث يتم فيه توظيف البيانات التي جُمعت من الميدان وتحويلها إلى نتائج علمية من خلال استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة، بما يسمح بالإجابة عن تساؤلات الدراسة واختبار فرضياتها بصورة موضوعية. ويُعد هذا الفصل محور الدراسة، لأنه يجسد التطبيق العملي للإطارين النظري والمنهجي، ويقدم الأدلة العلمية التي توضح طبيعة العلاقات بين عناصر الدراسة، ومدى تحقق أهدافها، الأمر الذي يجعله الأساس الذي تستند إليه الاستنتاجات النهائية.

ويهدف هذا الفصل إلى تقديم عرض منظم للنتائج وتحليلها وتفسيرها في ضوء الأدبيات العلمية والنظريات التي استندت إليها الدراسة، مع بيان دلالاتها العلمية والعملية، ومدى توافقها مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة أو اختلافها عنها. كما يوضح

الآثار التي يمكن أن تترتب على هذه النتائج بالنسبة للشركات الخاصة، خاصة فيما يتعلق بتطوير ممارسات إدارة المخاطر المالية وتعزيز القدرة على تعظيم قيمة المنشأة وتحسين الأداء المالي في ظل بيئة الأعمال المتغيرة.

وتنبع أهمية هذا الفصل من كونه يمثل المرحلة التي تتحول فيها البيانات الخام إلى معرفة علمية يمكن الاستفادة منها في دعم القرارات الإدارية والمالية داخل المؤسسات. كما يسهم في استخلاص استنتاجات مبنية على الأدلة، وتقديم توصيات عملية قابلة للتطبيق تساعد الشركات الخاصة في مكة على تطوير أنظمة إدارة المخاطر المالية وتحسين أدائها المالي وتعزيز قيمتها السوقية. ويختتم هذا الفصل بعرض الاستنتاجات العامة للدراسة، وبيان إسهاماتها العلمية والعملية، واقتراح موضوعات بحثية مستقبلية تسهم في توسيع المعرفة في مجال إدارة المخاطر المالية وتعظيم قيمة المنشآت.

تحليل البيانات

• الوصف الإحصائي للبيانات

تظهر المؤشرات الإحصائية العامة المأخوذة من عينة قوامها مائتان وأربعة وسبعون مفرداً حالة من التباين المنظم بين المتغيرات الديموغرافية والعبارات الموضوعية المحورية للدراسة؛ فالعمر يسجل متوسطاً حسابياً يبلغ 2.99 وانحرافاً معيارياً يبلغ 1.401؛ مما يوحي بتوزيع فئات العينة بشكل متوازن نسبياً عبر الفئات العمرية المختلفة مع تشتت متوسط يعكس تنوعاً جيلياً في بيئة العمل المتفحصة. يسجل الجنس متوسطاً يقدر بـ 1.51 وانحرافاً قدره 0.501؛ وهو ما يؤكد تقارب نسب الذكور والإناث في الاستجابات بشكل يحقق التكافؤ النوعي. يبلغ المتوسط الحسابي للدرجة العلمية 3.38 وانحرافاً معيارياً يبلغ 1.244؛ مما يدل على غلبة المؤهلات الأكاديمية المرتفعة مع وجود تباين طبيعي في الخلفيات التعليمية للمستقصى منهم. بالانتقال إلى العبارات الموضوعية المرتبطة بالمخاطر والرقابة؛ تشهد قيم المتوسطات الحسابية ارتفاعاً عاماً يتراوح بين 3.35 و 3.65 مع قيم بسيطة

ثابتة عند 4.00 لغالبية العبارات؛ مما يؤول إلى اتجاه عام يميل نحو الموافقة على كفاءة الممارسات المالية المطبقة. ترتفع قيم الانحرافات المعيارية لتتجاوز الواحد الصحيح في جميع العبارات محققة قيمًا تتراوح بين 1.337 و1.588؛ الأمر الذي يشير إلى غياب الإجماع التام وجود تشتت واضح في الآراء قد يعود لاختلاف المستويات الإدارية أو تباين إدراك الموظفين لآليات التطبيق الفعلي. تظهر ملامح الالتواء سالبة في معظم المتغيرات الموضوعية؛ مما يثبت تجمع الاستجابات نحو الطرف اليميني لآراء المقياس (الموافقة والموافقة بشدة)؛ بيد أن قيم التفرطح سالبة في مجملها وتتراوح بين -0.950 و-2.013؛ مما يؤكد توزيع البيانات بشكل مفطح وأقل تمددًا من التوزيع الطبيعي المعياري؛ وهذا التوزيع يحتمل حدوث اختلافات في التقييم داخل المنشأة دون تركيز متطرف في فئة بعينها.

جدول 1 : التحليلات الإحصائية

Statistics									
Std. Error of Kurtosis	Kurtosis	Std. Error of Skewness	Skewness	Std. Deviation	Median	Std. Error of Mean	Mean	N	
								Missing	Valid
.293	-1.276	.147	.026	1.401	3.00	.085	2.99	0	274
.293	-2.013	.147	-.044	.501	2.00	.030	1.51	0	274
.293	-1.017	.147	-.249	1.244	3.00	.075	3.38	0	274
.293	-1.019	.147	-.590	1.384	4.00	.084	3.65	0	274
.293	-1.229	.147	-.525	1.475	4.00	.089	3.55	0	274
.293	-1.163	.147	-.544	1.451	4.00	.088	3.57	0	274
.293	-1.244	.147	-.591	1.541	4.00	.093	3.58	0	274

تساعد عملية تقييم المخاطر المالية في تحسين جودة القرارات المالية.	274	0	3.63	.083	4.00	1.377	-.620	.147	-.950	.293
يسهم تحديد المخاطر المالية في تعزيز الاستقرار المالي للشركة.	274	0	3.56	.087	4.00	1.442	-.494	.147	-1.199	.293
تمتلك الشركة استراتيجيات واضحة للتعامل مع المخاطر المالية.	274	0	3.62	.086	4.00	1.428	-.625	.147	-1.031	.293
تطبق الشركة سياسات فعالة للحد من آثار المخاطر المالية.	274	0	3.49	.092	4.00	1.515	-.505	.147	-1.254	.293
يتم تحديث استراتيجيات إدارة المخاطر المالية بما يتناسب مع المتغيرات الاقتصادية.	274	0	3.63	.083	4.00	1.372	-.505	.147	-1.157	.293
تسهم استراتيجيات إدارة المخاطر في تحسين الأداء المالي للشركة.	274	0	3.59	.086	4.00	1.428	-.517	.147	-1.181	.293
تساعد إدارة المخاطر المالية في تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات المالية.	274	0	3.50	.088	4.00	1.463	-.452	.147	-1.275	.293
تسهم استراتيجيات إدارة المخاطر المالية في تحقيق الاستدامة المالية للشركة.	274	0	3.43	.091	4.00	1.504	-.364	.147	-1.374	.293
تعتمد الشركة نظاماً فعالاً للرقابة والمتابعة المالية.	274	0	3.63	.082	4.00	1.364	-.603	.147	-.991	.293

توفر أنظمة الرقابة المالية معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب لدعم الإدارة.	274	0	3.61	.083	4.00	1.371	-558	.147	-1.026	.293
تسهم الرقابة المالية المستمرة في تحسين كفاءة استخدام الموارد المالية.	274	0	3.64	.087	4.00	1.436	-587	.147	-1.107	.293
يساعد نظام الرقابة المالية في تعزيز قيمة المنشأة وتحسين مؤشرات الأداء المالي.	274	0	3.35	.096	4.00	1.588	-306	.147	-1.514	.293
تسهم إدارة المخاطر المالية في تعظيم قيمة المنشأة وفقاً لمؤشرات الأداء المالي.	274	0	3.63	.081	4.00	1.337	-526	.147	-1.061	.293

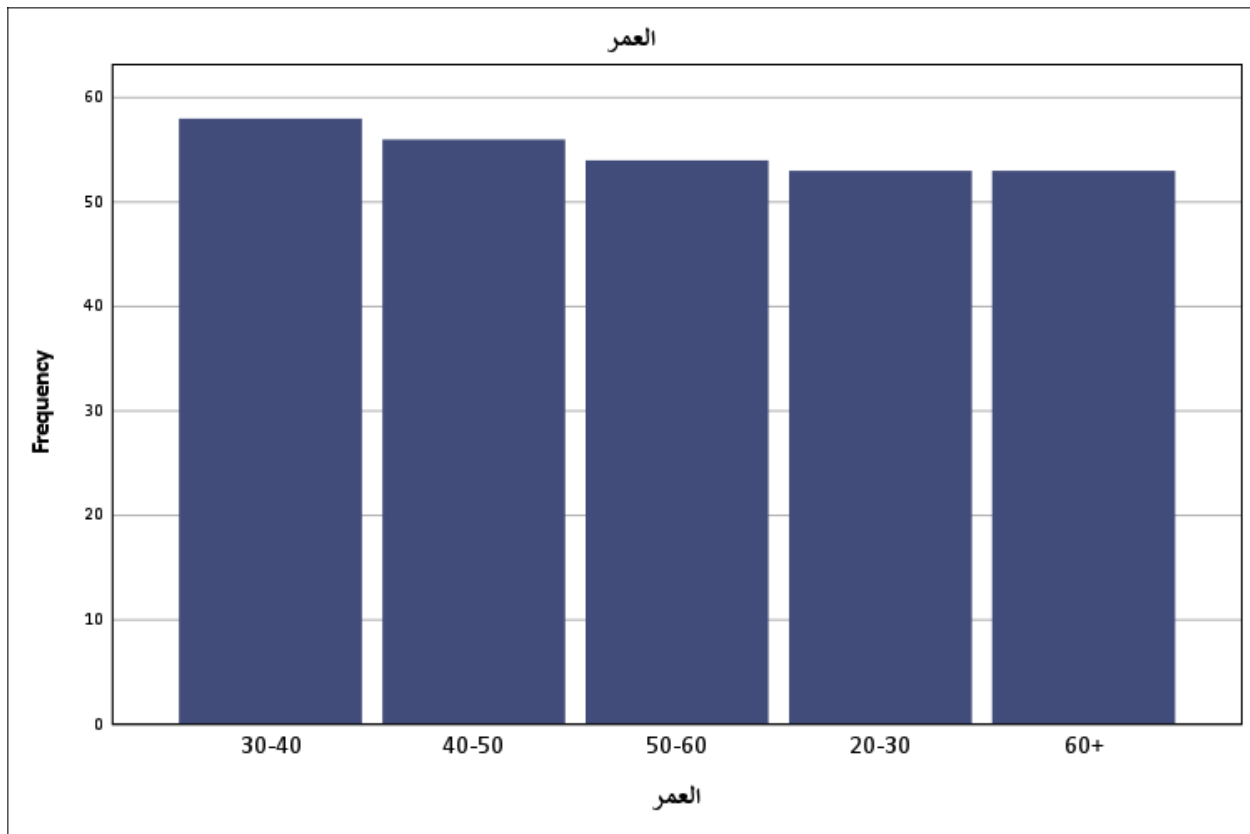
• العمر

يتضح من التوزيع التكراري والنسبي لمتغير العمر وجود توزيع متقارب للغاية بين الفئات العمرية المختلفة المكونة لعينة الدراسة البالغة مائتان وأربعة وسبعون موظفاً؛ فالفئة العمرية من ثلاثين إلى أربعين عاماً تأتي في المرتبة الأولى بتكرار قدره ثمانية وخمسون وبنسبة مئوية تبلغ 21.2%. تليها مباشرة الفئة العمرية من أربعين إلى خمسين عاماً بتكرار يبلغ ستة وخمسين وبنسبة تصل إلى 20.4%؛ بينما تأتي الفئة العمرية من خمسين إلى ستين عاماً بتكرار يبلغ أربعة وخمسين ونسبة مئوية تبلغ 19.7%. تسجل كل من الفئة الشبابية من عشرين إلى ثلاثين عاماً والفئة الأكبر سناً المتمثلة في أكثر من ستين عاماً التكرار نفسه بواقع ثلاثة وخمسين موظفاً لكل منهما وبنسبة مئوية متطابقة تبلغ 19.3%. هذا التقارب الهندسي في التوزيع الديموغرافي يعطي عمقاً تحليلياً كبيراً للدراسة؛ فوجود فئات شابة ضمن الحصول على رؤى تتماشى مع الحداثة التقنية والاندفاع نحو التطوير الفني؛ وفي المقابل فإن الفئات الأكبر سناً ترفد الدراسة بالخبرات التراكمية والحكمة المهنية اللازمة لتقييم المخاطر المعقدة. قد يسهم هذا المزيج المتوازن في إحداث نوع من التناغم الإداري الداخلي؛ فصناعة القرارات المالية في هذه المنشأة ربما لا تنفرد بها فئة

جيلية واحدة؛ بل يبدو أنها نتاج تفاعل مشترك بين الحماس والخبرة؛ مما يقلل من احتمالية التحيز العقلي المرتبط بالعمر ويجعل النتائج المستخلصة أكثر قابلية للتعميم على بيانات عمل شبيهة تنسم بالتنوع والاتساع.

جدول 2 : التحليل الإحصائي للعمر

العمر					
Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
21.2	21.2	21.2	58	30-40	Valid
41.6	20.4	20.4	56	40-50	
61.3	19.7	19.7	54	50-60	
80.7	19.3	19.3	53	20-30	
100.0	19.3	19.3	53	60+	
	100.0	100.0	274	Total	



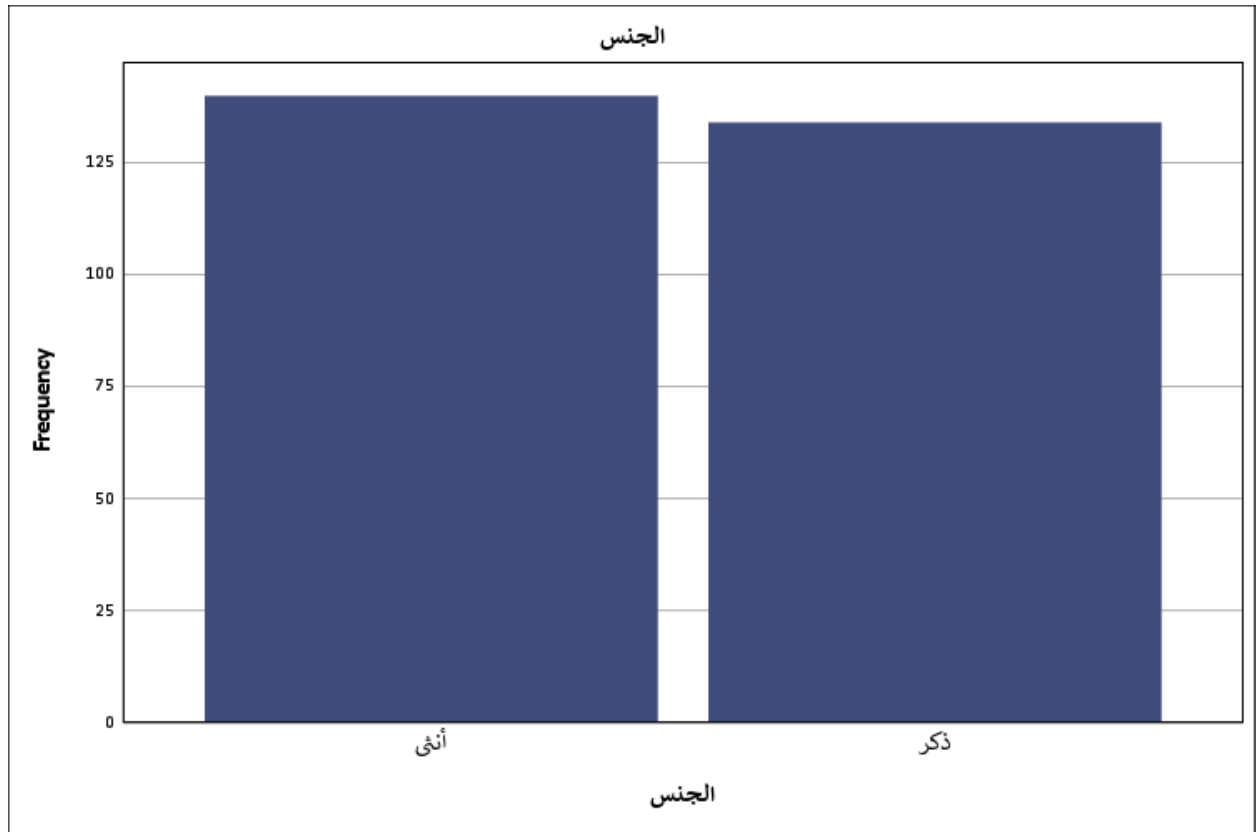
شكل توضيحي 1: التمثيل البياني للعمر

• الجنس

تكشف البيانات التكرارية لمتغير الجنس عن حالة من التوازن الكمي شبه المثالي بين الموظفين والموظفات المشاركين في الاستقصاء؛ إذ يبلغ تكرار فئة الإناث مائة وأربعين وبنسبة مئوية قدرها 51.1%. يبلغ تكرار فئة الذكور مائة وأربعة وثلاثين وبنسبة مئوية تصل إلى 48.9% من إجمالي العينة الخاضعة للتحليل؛ وفارق النسبة الضئيل الذي لا يتعدى 2.2% يبرز مدى التكافؤ والعدالة في توزيع الفرص الوظيفية أو الرغبة في المشاركة البحثية بين الجنسين داخل المؤسسة. يلقي هذا التوازن النوعي بظلال إيجابية على دقة التقييم الخاص بإدارة المخاطر والرقابة المتبعة؛ فالإدارة المالية ربما تستفيد من الخصائص السلوكية المتنوعة للجنسين في تقدير درجات الأمان والتحوط المالي. قد يميل أحد الجنسين غريزياً أو مهنيّاً إلى تبني سياسات أكثر تحفظاً وتدقيقاً في الموارد المالية؛ بينما قد يتجه الجنس الآخر نحو اتخاذ قرارات تندم بالمخاطرة المحسوبة والتوسع الاستثماري؛ مما يخلق بيئة رقابية متكاملة تحد من الثغرات التشغيلية. يقلل هذا التكافؤ من فرص التحيز المرتبط بالنوع الاجتماعي عند صياغة التوصيات؛ فالمنشأة تدار بنسب تمثيل متقاربة تسهم في بلورة رؤية مؤسسية موحدة تدمج المنظورين معاً لتطوير الأداء المالي وضمان استمرارية الأعمال بكفاءة.

جدول 3: التحليل الإحصائي للجنس

الجنس					
Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
51.1	51.1	51.1	140	أنثى	Valid
100.0	48.9	48.9	134	ذكر	
	100.0	100.0	274	Total	



شكل توضيحي 2: التمثيل البياني للجنس

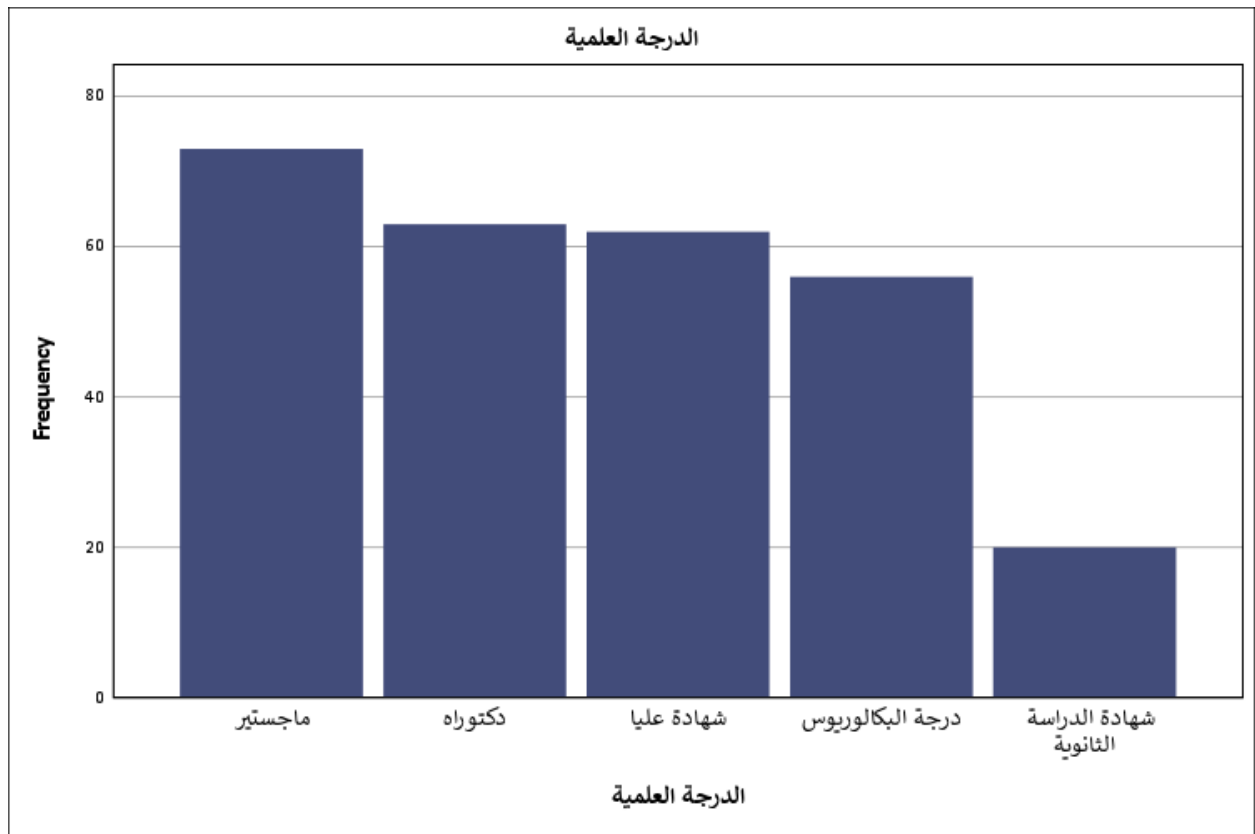
• الدرجة العلمية

يوضح توزيع المستويات التعليمية لعينة الدراسة هيمنة واضحة لحملة المؤهلات العليا والدراسات التخصصية المتقدمة؛ حيث يحتل حملة شهادة الماجستير المرتبة الأولى بتكرار يبلغ ثلاثة وسبعين ومعدل مثوي يصل إلى 26.6%. يليهم مباشرة حملة شهادة الدكتوراه بواقع ثلاثة وستين موظفاً وبنسبة مئوية تبلغ 23.0%؛ بينما يأتي حملة الدبلومات والشهادات العليا الأخرى بتكرار يبلغ اثنين وستين وبنسبة مئوية تقدر بـ 22.6%. تسجل درجة البكالوريوس حضوراً بتكرار يبلغ ستة وخمسين ومعدل مثوي

يصل إلى 20.4%؛ في حين تنخفض التكرارات بشكل حاد عند شهادة الدراسة الثانوية لتصل إلى عشرين تكراراً فقط وبنسبة مئوية منخفضة تبلغ 7.3%. هذه التوليفة الأكاديمية الرصينة تشير إلى أن المنشأة تعتمد في قوامها الوظيفي على كفاءات بشرية ذات خلفيات بحثية وعلمية معمقة؛ وهو مطلب أساسي في إدراك المفاهيم المعقدة المرتبطة بالمؤشرات المالية وصياغة الاستراتيجيات الوقائية للتحوط. قد يسهم هذا المستوى التعليمي الرفيع في تسهيل عملية تطبيق الأنظمة الرقابية الحديثة؛ فالموظفون المؤهلون أكاديمياً ربما يكونون أكثر قدرة على استيعاب النماذج الرياضية والإحصائية لتقييم المخاطر والتعامل مع التحليلات المتقدمة. يحتمل أن ينعكس هذا الثراء المعرفي إيجاباً على جودة التقارير المالية المرفوعة للإدارة العليا؛ مما يمنح المنشأة ميزة تنافسية مبنية على جودة رأس المال البشري وقدرته التطويرية.

جدول 4 : التحليل الإحصائي للدرجة العلمية

الدرجة العلمية					
Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
26.6	26.6	26.6	73	ماجستير	Valid
49.6	23.0	23.0	63	دكتوراه	
72.3	22.6	22.6	62	شهادة عليا	
92.7	20.4	20.4	56	درجة البكالوريوس	
100.0	7.3	7.3	20	شهادة الدراسة الثانوية	
	100.0	100.0	274	Total	



شكل توضيحي 3: التمثيل البياني للدرجة العلمية

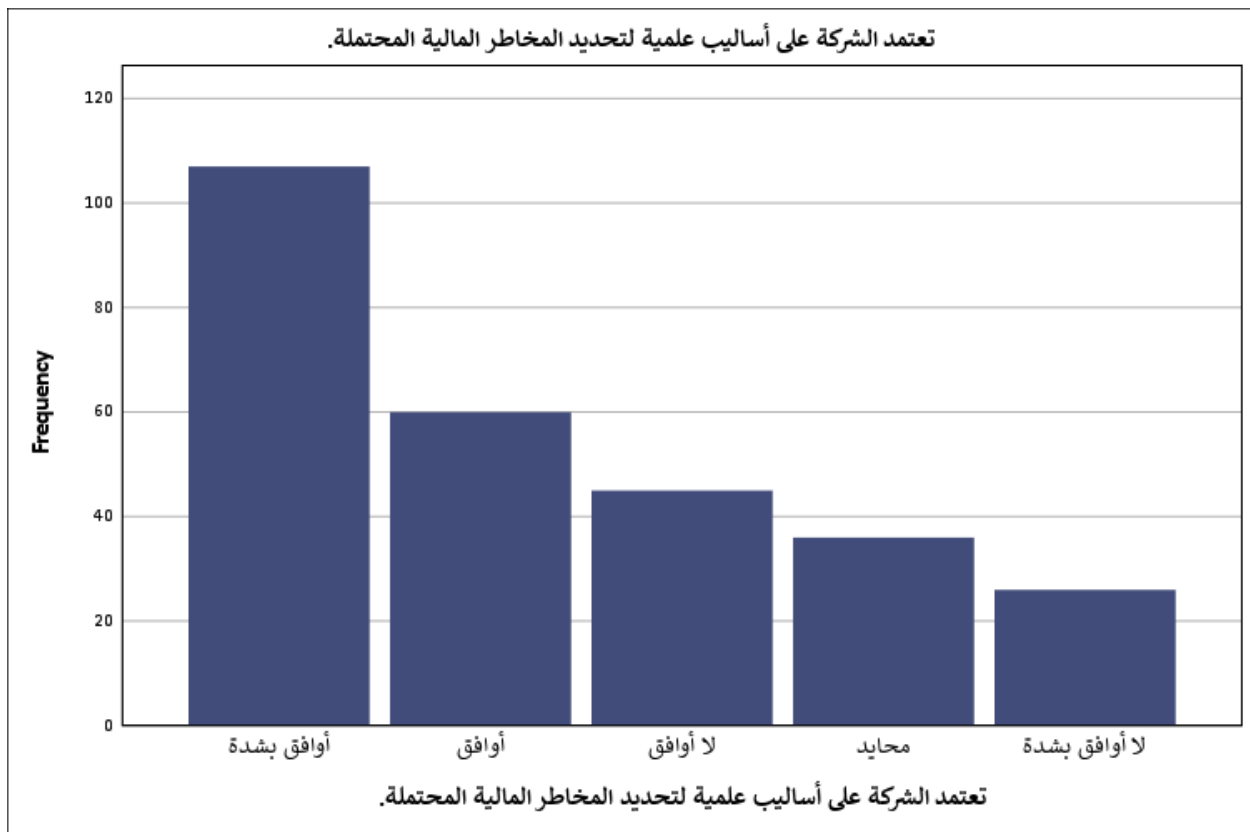
- تتعتمد الشركة على أساليب علمية لتحديد المخاطر المالية المحتملة.

تسفر النتائج التكرارية للعبارة الأولى عن توجه إيجابي عام نحو إقرار الاعتماد على المنهجية العلمية في رصد المهددات المادية؛ حيث تتركز النسبة الأكبر من الإجابات في خانة "أوافق بشدة" بتكرار يبلغ مائة وسبعة وبنسبة مئوية قدرها 39.1%. تليها فئة "أوافق" بتكرار يبلغ ستين وبنسبة مئوية تصل إلى 21.9%؛ مما يعني أن الغالبية المطلقة التي تتجاوز الستين بالمائة تؤيد هذا المنحى التنظيمي؛ بيد أن فئة "لا أوافق" نالت نصيباً ملموساً بواقع خمسة وأربعين تكراراً ونسبة مئوية قدرها 16.4%؛ في حين وقف ستة وثلاثون موظفاً في منطقة الحياد بنسبة 13.1%؛ وانخفضت فئة "لا أوافق بشدة" إلى ستة وعشرين تكراراً وبنسبة 9.5%. يعكس هذا التباين الملحوظ انقساماً ضمنياً أو تبايناً في مستويات الإدراك بين فئات العاملين؛ فالإدارات التنفيذية العليا قد تكون على دراية كاملة بالأساليب الرياضية والنماذج القياسية المستخدمة في التنبؤ بالآزمات؛ بينما قد تفتقر الفئات التشغيلية الدنيا لهذه المعرفة؛ مما يبرر وجود هذه النسب الراضية أو المحايدة. يحتمل أن يؤثر هذا الخلل التوعوي على التطبيق المتكامل للسياسات المالية؛ فالاعتماد الفعلي على النماذج العلمية يظل ناقصاً ما لم يستوعبه كافة الفاعلين في المؤسسة؛ مما يستدعي تعزيز قنوات الاتصال الداخلي لتوحيد الرؤى وتجنب الفجوات المعرفية التي قد تقود لتفسير خاطئ

للمؤشرات وتحجيم القدرة على الوقاية من الأزمات.

جدول 5 : التحليل الإحصائي لاعتماد الشركة على أساليب علمية لتحديد المخاطر المالية المحتملة.

تعتمد الشركة على أساليب علمية لتحديد المخاطر المالية المحتملة.					
	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent	
أوافق بشدة	107	39.1	39.1	39.1	Valid
أوافق	60	21.9	21.9	60.9	
لا أوافق	45	16.4	16.4	77.4	
محايد	36	13.1	13.1	90.5	
لا أوافق بشدة	26	9.5	9.5	100.0	
Total	274	100.0	100.0		



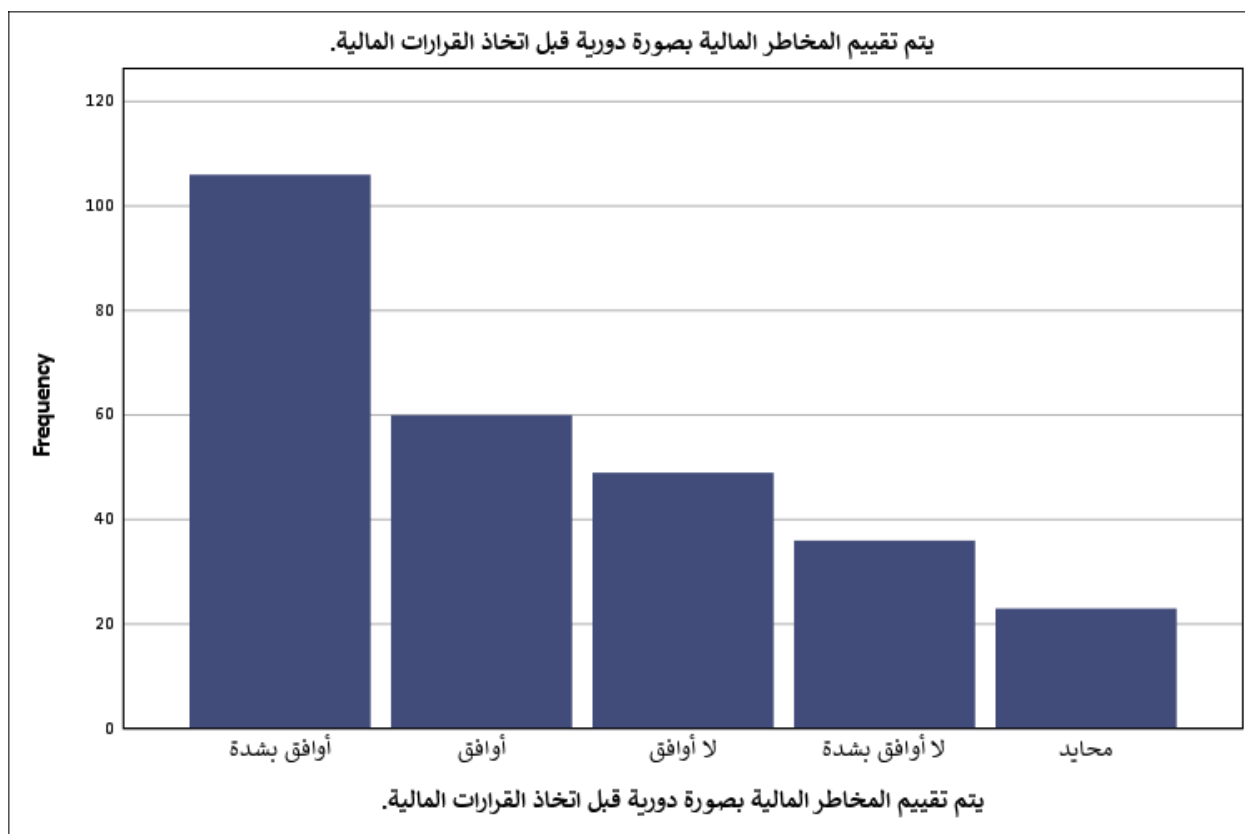
شكل توضيحي 4 : التمثيل البياني لاعتماد الشركة على أساليب علمية لتحديد المخاطر المالية المحتملة.

• يتم تقييم المخاطر المالية بصورة دورية قبل اتخاذ القرارات المالية.

تشير استجابات أفراد العينة حول دورية التقييم المالي المسبق لصناعة القرار إلى ممارسات مؤسسية تميل نحو التحوط والانتظام؛ إذ حصد خيار "أوافق بشدة" مائة وستة تكرارات بنسبة مئوية بلغت 38.7%. جاء خيار "أوافق" في المرتبة الثانية بتكرار يبلغ ستين ومعدل نسبي يبلغ 21.9%؛ لتبلغ نسبة التأييد الإجمالية 60.6% من قوام العينة الخاضعة للتحليل؛ ومع ذلك فإن المعارضة سجلت حضوراً لا يمكن إغفاله؛ ففئة "لا أوافق" حازت تسعة وأربعين تكراراً بنسبة 17.9%؛ وتلتها فئة "لا أوافق بشدة" بستة وثلاثين تكراراً ومعدل نسبي قدره 13.1%؛ بينما انحسرت فئة "محايد" عند ثلاثة وعشرين تكراراً فقط بنسبة 8.4%. تبدو هذه الأرقام مؤشراً على وجود تفاوت في آلية صنع القرار بين القطاعات الإدارية المختلفة داخل الشركة؛ فبعض الفروع أو الإدارات ربما تتخذ قراراتها الاستثمارية والتشغيلية بتسرع أو دون انتظار لتقارير التقييم الدورية الصادرة من الإدارة المالية المركزية. قد يتسبب هذا التباين الإجرائي في تعريض بعض الأصول المالية للخسائر الفجائية نتيجة عدم الالتزام بالجدول الزمني للتقييم المستمر؛ ومثل هذا التشتت في الرأي يبرز حاجة المنشأة الملحة لمأسسة عمليات التقييم وربطها برمجياً وإجرائياً بجميع مستويات صناعة القرار؛ لضمان عدم تمرير أي التزام مالي دون الخضوع المسبق لفحص المخاطر.

جدول 6: التحليل الإحصائي لتقييم المخاطر المالية بصورة دورية قبل اتخاذ القرارات المالية.

يتم تقييم المخاطر المالية بصورة دورية قبل اتخاذ القرارات المالية.					
	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent	
أوافق بشدة	106	38.7	38.7	38.7	Valid
أوافق	60	21.9	21.9	60.6	
لا أوافق	49	17.9	17.9	78.5	
لا أوافق بشدة	36	13.1	13.1	91.6	
محايد	23	8.4	8.4	100.0	
Total	274	100.0	100.0		



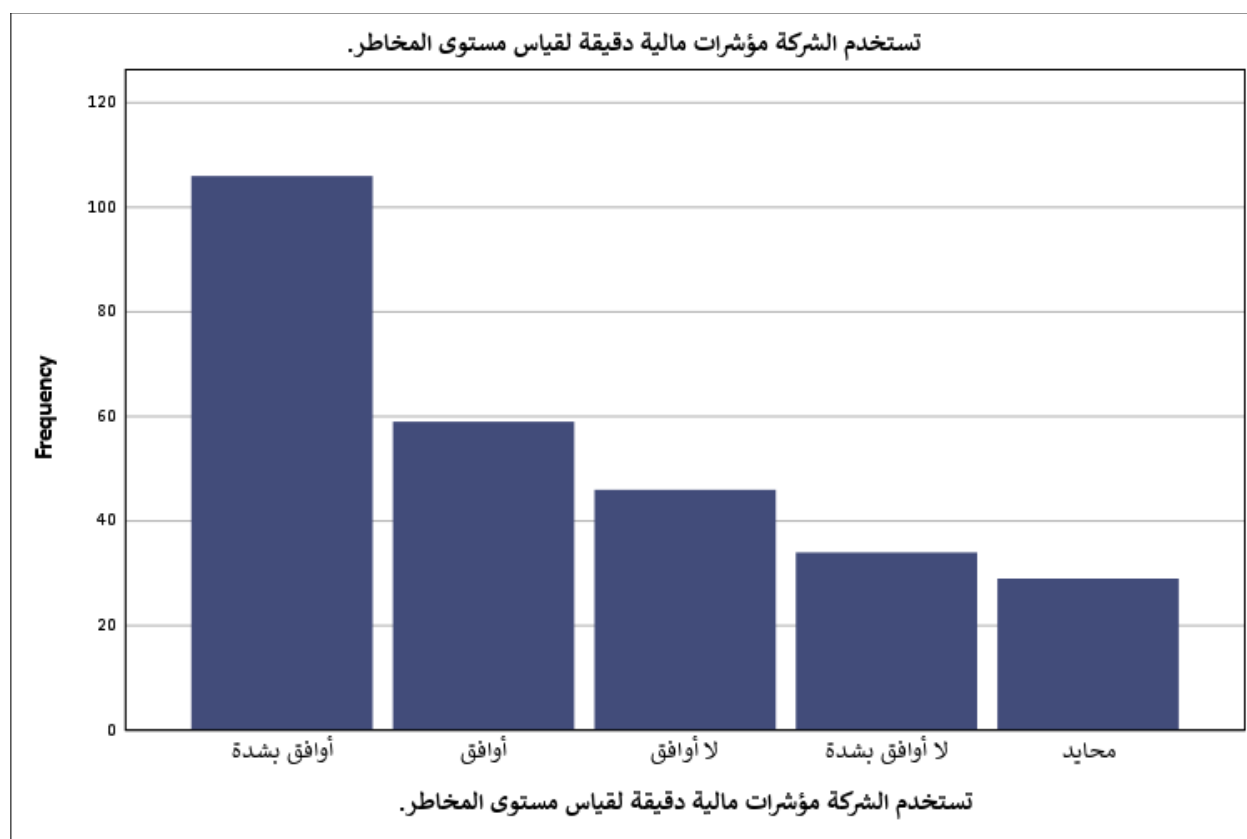
شكل توضيحي 5: التمثيل البياني لتقييم المخاطر المالية بصورة دورية قبل اتخاذ القرارات المالية.

• تستخدم الشركة مؤشرات مالية دقيقة لقياس مستوى المخاطر.

توضح البيانات الإحصائية الخاصة بمدى دقة المؤشرات المالية المستخدمة في قياس المهددات اتجاهاً يسير نحو الدعم والموافقة؛ فقد بلغت التكرارات في فئة "أوافق بشدة" مائة وستة استجابات بنسبة مئوية قدرها 38.7%. تلتها فئة "أوافق" بواقع تسعة وخمسين تكراراً ومعدل مثوي وصل إلى 21.5%؛ مما يرفع رصيد الاتجاه الإيجابي إلى أكثر من ستين بالمائة؛ بينما حظيت فئة "لا أوافق" بستة وأربعين تكراراً وبنسبة مئوية بلغت 16.8%؛ وجاءت فئة "لا أوافق بشدة" في مرتبة تالية بأربعة وثلاثين تكراراً ومعدل نسبي يبلغ 12.4%؛ في حين فضل تسعة وعشرون مستجيباً البقاء محايد بنسبة 10.6%. يبدو من قراءة هذه النسب أن المنظومة القياسية المتبعة تمتلك ركائز جيدة يثق بها غالبية الموظفين؛ بيد أن وجود المعارضين بنسبة تقارب الثلاثين بالمائة يسترعي الانتباه؛ فقد يعود ذلك إلى افتقار بعض المؤشرات للمرونة أو عدم ملاءمتها للمستجدات السوقية المعاصرة. يحتمل أن تواجه الشركة صعوبة في التنبؤ ببعض المخاطر الناشئة إذا كانت المؤشرات تعتمد فقط على البيانات التاريخية التقليدية دون دمج الأدوات الاستشرافية الحديثة؛ مما قد يؤدي إلى اتساع الفجوة بين القياس الدفترى والواقع الفعلي؛ وبالتالي فإن تطوير هذه الأدوات القياسية ورفع دقتها يصبح ضرورة حتمية لضمان سلامة المركز المالي للمؤسسة.

جدول 7: التحليل الإحصائي لاستخدام الشركة مؤشرات مالية دقيقة لقياس مستوى المخاطر.

تستخدم الشركة مؤشرات مالية دقيقة لقياس مستوى المخاطر.					
	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent	
أوافق بشدة	106	38.7	38.7	38.7	Valid
أوافق	59	21.5	21.5	60.2	
لا أوافق	46	16.8	16.8	77.0	
لا أوافق بشدة	34	12.4	12.4	89.4	
محايد	29	10.6	10.6	100.0	
Total	274	100.0	100.0		



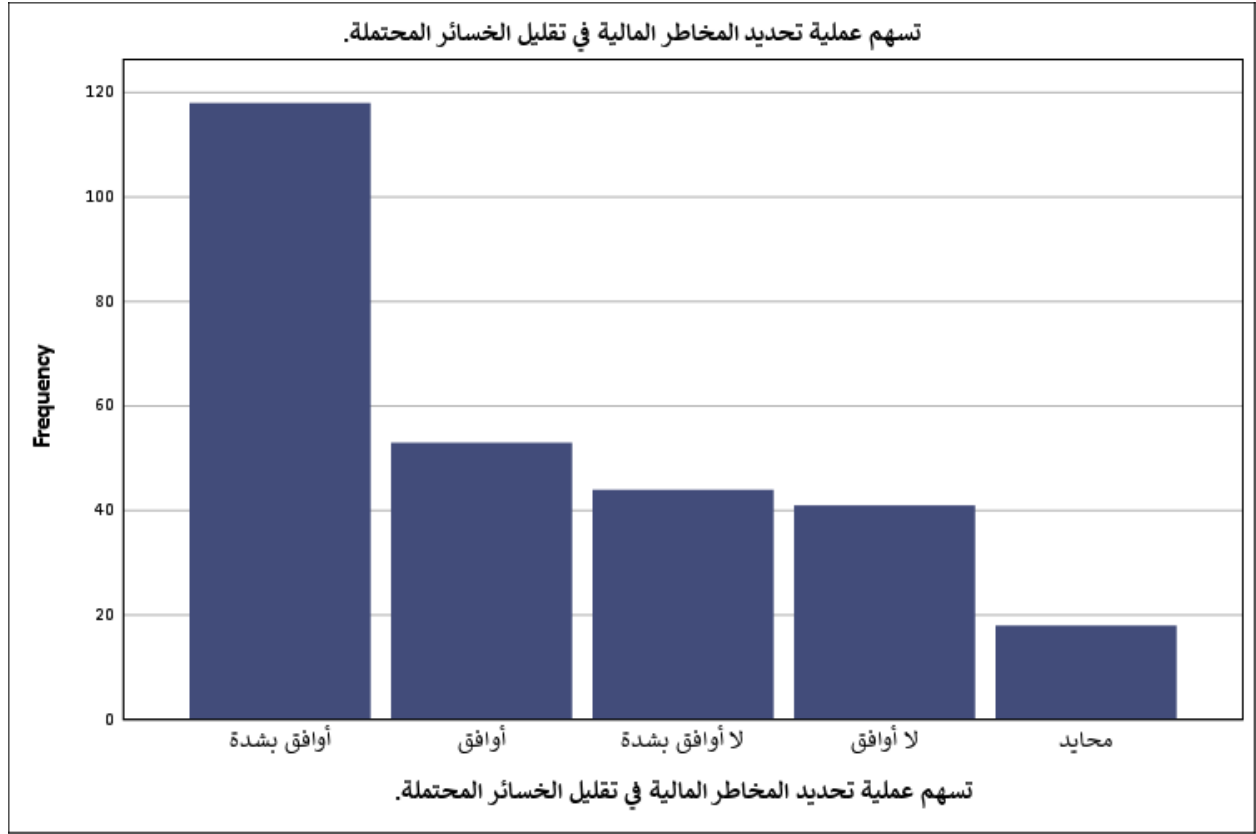
شكل توضيحي 6: التمثيل البياني لاستخدام الشركة مؤشرات مالية دقيقة لقياس مستوى المخاطر.

• تسهم عملية تحديد المخاطر المالية في تقليل الخسائر المحتملة.

تظهر النتائج المرتبطة بأثر تحديد المهددات في كبح الخسائر المادية وعياً مرتفعاً وموافقة صريحة من أفراد العينة؛ حيث تصدرت فئة "أوافق بشدة" المشهد بتكرار بلغ مائة وثمانية عشر وبنسبة مئوية مرتفعة بلغت 43.1%. تلتها فئة "أوافق" بتكرار يبلغ ثلاثة وخمسين ومعدل مئوي يبلغ 19.3%؛ وفي الجانب المقابل سجلت فئة "لا أوافق بشدة" أربعة وأربعين تكراراً بنسبة 16.1%؛ وواكبتها فئة "لا أوافق" بواقع واحد وأربعين تكراراً ومعدل نسبي قدره 15.0%؛ في حين تقلصت فئة "محايد" لتصل إلى ثمانية عشر تكراراً فقط بنسبة بلغت 6.6%. يبرهن هذا التوزيع على قناعة قوية لدى النواة الصلبة من العاملين بالأهمية الوظيفية للإنذار المبكر في حماية الأصول الرأسمالية؛ غير أن وجود تكتل معارض يناهز الواحد والثلاثين بالمائة يطرح تساؤلاً حول الفعالية التطبيقية لهذه العملية في الواقع العملي. ربما يرى المعارضون أن تحديد المخاطر يظل حبراً على ورق دون خطوات تنفيذية رادعة تمنع حدوث الأزمات؛ مما يفقد العملية قيمتها الوقائية ويحولها إلى عبء إداري تكراري؛ لذلك يحتمل أن تحتاج الشركة إلى ربط مخرجات تحديد المخاطر بخطط طوارئ مالية فورية ومرنة تترجم المعرفة النظرية إلى تدابير وقائية ملموسة تسهم فعلياً في تقليص النزيف المالي وحماية التدفقات النقدية.

جدول 8 : التحليل الإحصائي لمساهمة عملية تحديد المخاطر المالية في تقليل الخسائر المحتملة.

تسهم عملية تحديد المخاطر المالية في تقليل الخسائر المحتملة.					
	Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency	
Valid	43.1	43.1	43.1	118	أوافق بشدة
	62.4	19.3	19.3	53	أوافق
	78.5	16.1	16.1	44	لا أوافق بشدة
	93.4	15.0	15.0	41	لا أوافق
	100.0	6.6	6.6	18	محايد
		100.0	100.0	274	Total



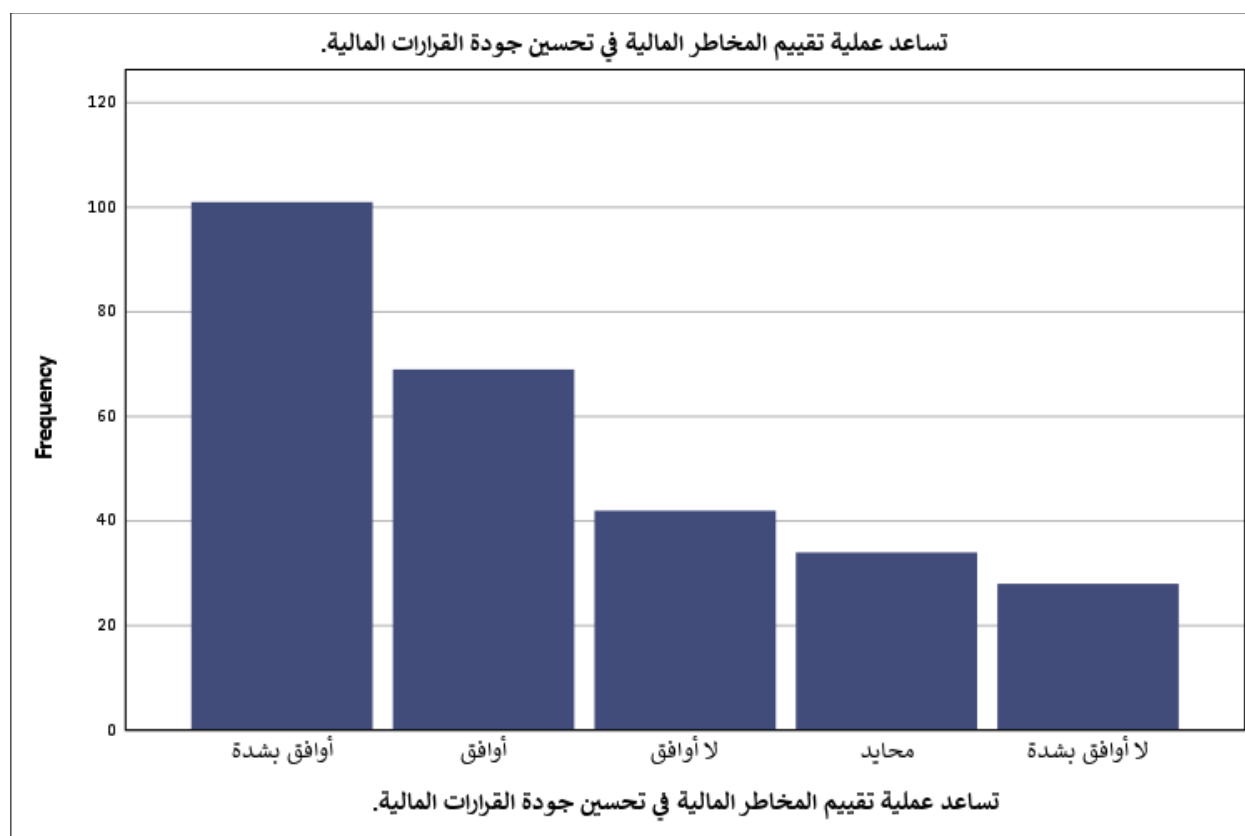
شكل توضيحي 7 : التمثيل البياني لمساهمة عملية تحديد المخاطر المالية في تقليل الخسائر المحتملة.

- تساعد عملية تقييم المخاطر المالية في تحسين جودة القرارات المالية.

تكشف الاستجابات المتعلقة بمدى مساهمة تقييم المخاطر في ترقية جودة القرارات التمويلية والاستثمارية عن تأييد واسع النطاق؛ حيث حازت فئة "أوافق بشدة" على مائة وواحد من التكرارات ومعدل نسبي بلغ 36.9%. سجلت فئة "أوافق" تسعة وستين تكراراً بنسبة مئوية بلغت 25.2%؛ مما يظهر أن إجمالي الموافقين يشكل ثلثي العينة تقريباً؛ بينما استقرت فئة "لا أوافق" عند اثنين وأربعين تكراراً بنسبة قدرها 15.3%؛ وتلتها فئة "محايد" بأربعة وثلاثين تكراراً ومعدل نسبي وصل إلى 12.4%؛ ليتراجع خيار "لا أوافق بشدة" إلى المرتبة الأخيرة بثمانية وعشرين تكراراً ونسبة مئوية بلغت 10.2%. تبرز هذه الأرقام الإدراك العام المرتفع للعلاقة السببية بين جودة المدخلات التحليلية وصواب المخرجات الاستراتيجية؛ فالتقييم المعمق للمخاطر يوفر مظلة أمان لمتخذي القرار تمنعهم من الانزلاق نحو خيارات استثمارية غير مأمونة العواقب. قد تسهم هذه النتيجة في تعزيز الثقافة الرقابية داخل المنشأة؛ بيد أن الحياد والمعارضة الملموسة يلمحان إلى أن بعض القرارات الحيوية قد تخضع أحياناً للحدس الشخصي أو الضغوط الزمنية؛ مما يهمل دور تقارير المخاطر ويقلل من نفوذها التنفيذي؛ الأمر الذي يستوجب إلزامية استطلاع آراء وحدات تقييم المخاطر وتضمين تقاريرها كشرط أساسي لاعتماد الموازنات والمشاريع التوسعية.

جدول 9: التحليل الإحصائي لمساعدة عملية تقييم المخاطر المالية في تحسين جودة القرارات المالية.

تساعد عملية تقييم المخاطر المالية في تحسين جودة القرارات المالية.					
	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent	
أوافق بشدة	101	36.9	36.9	36.9	Valid
أوافق	69	25.2	25.2	62.0	
لا أوافق	42	15.3	15.3	77.4	
محايد	34	12.4	12.4	89.8	
لا أوافق بشدة	28	10.2	10.2	100.0	
Total	274	100.0	100.0		



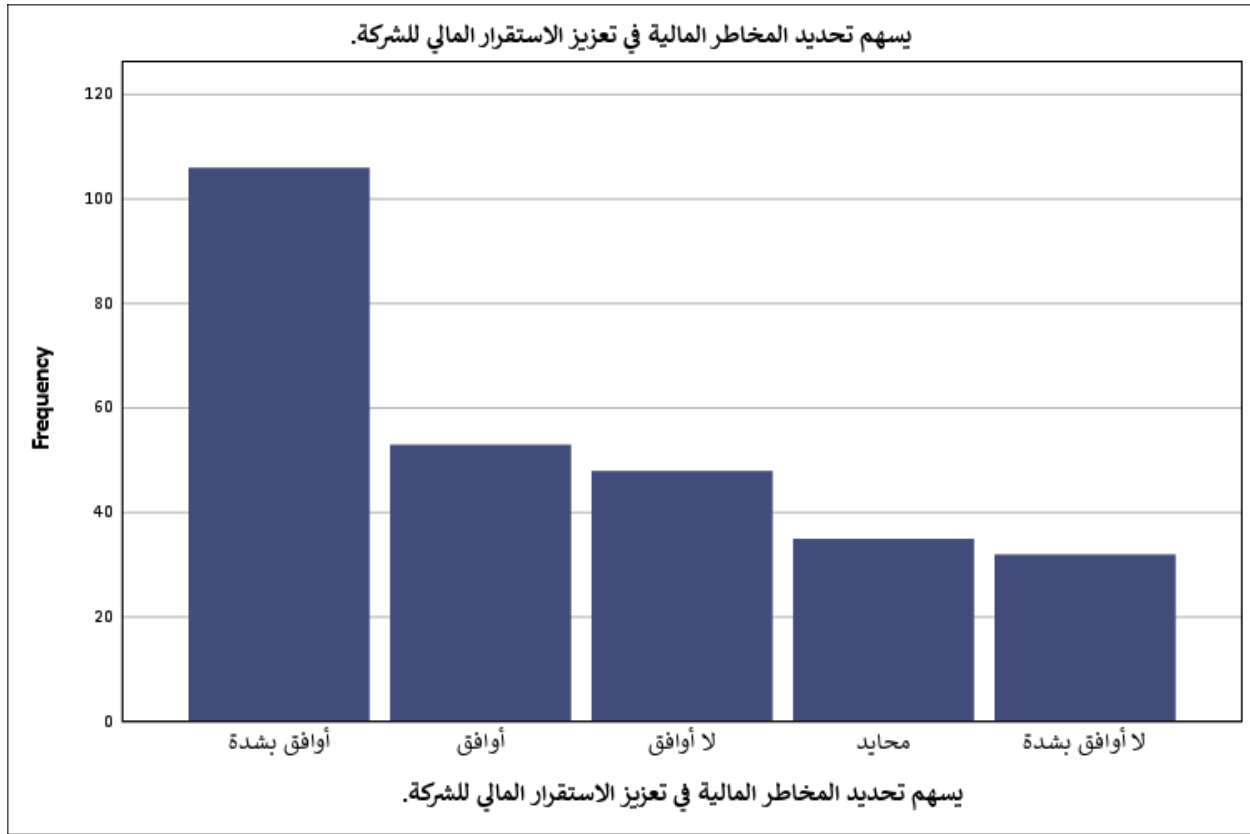
شكل توضيحي 8: التمثيل البياني لمساعدة عملية تقييم المخاطر المالية في تحسين جودة القرارات المالية.

• يسهم تحديد المخاطر المالية في تعزيز الاستقرار المالي للشركة.

تنم البيانات التكرارية الخاصة بانعكاس رصد المهددات على تدعيم الثبات المالي للمؤسسة عن نمط توزيع إيجابي؛ حيث نال خيار "أوافق بشدة" مائة وستة تكرارات ومعدل نسبي بلغ 38.7%. تلاه خيار "أوافق" بثلاثة وخمسين تكراراً ونسبة مئوية بلغت 19.3%؛ مما يثبت أن الرؤية السائدة تدعم الأثر الإيجابي لتحديد المخاطر؛ في حين سجلت فئة "لا أوافق" ثمانية وأربعين تكراراً بنسبة مئوية تقدر بـ 17.5%؛ ووقفت فئة "محايد" عند خمسة وثلاثين تكراراً بنسبة 12.8%؛ وانتهت التوزيعات عند فئة "لا أوافق بشدة" باثنين وثلاثين تكراراً ومعدل نسبي يبلغ 11.7%. يبدو من هذه المعطيات أن النسبة الأكبر من الموظفين يربطون بين الوقاية الاستباقية من المخاطر وتحقيق الصلابة المالية في وجه التقلبات الاقتصادية؛ ومع ذلك فإن اتساع شريحة الراضين والمحايدين يعكس وجود قلق داخلي من كفاءة الأدوات المستعملة في تحقيق هذا الاستقرار الفعلي. قد يرجع هذا التحفظ إلى مشاهدات عملية لتقلبات مالية مرت بها المنشأة رغم وجود إجراءات لتحديد المخاطر؛ مما يولد شعوراً بعدم جدوى هذه الآليات؛ ويحتمل أن يتطلب الأمر مراجعة شاملة للمنظومة الحماية وتحديث أدواتها القياسية لتصبح أكثر التزاماً بمتطلبات الاستقرار طويل الأجل وأكثر قدرة على مواجهة الصدمات النقدية غير المتوقعة.

جدول 10 : التحليل الإحصائي لمساهمة تحديد المخاطر المالية في تعزيز الاستقرار المالي للشركة.

يسهم تحديد المخاطر المالية في تعزيز الاستقرار المالي للشركة.					
Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
38.7	38.7	38.7	106	أوافق بشدة	Valid
58.0	19.3	19.3	53	أوافق	
75.5	17.5	17.5	48	لا أوافق	
88.3	12.8	12.8	35	محايد	
100.0	11.7	11.7	32	لا أوافق بشدة	
	100.0	100.0	274	Total	



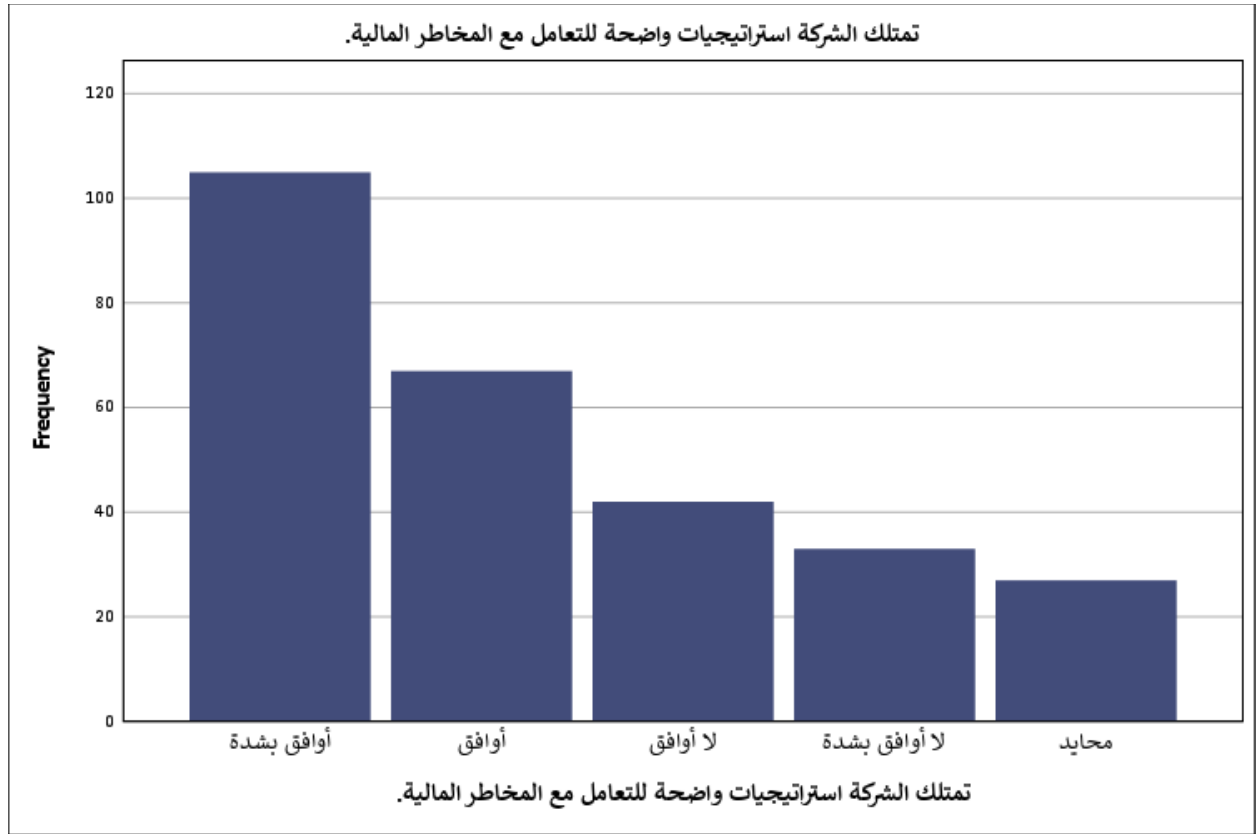
شكل توضيحي 9: التمثيل البياني لمساهمة تحديد المخاطر المالية في تعزيز الاستقرار المالي للشركة.

• تمتلك الشركة استراتيجيات واضحة للتعامل مع المخاطر المالية.

تسفر المؤشرات الخاصة بمدى وضوح السياسات الاستراتيجية المعتمدة لإدارة الأزمات المالية عن تأييد واضح من قبل الفئات المستهدفة؛ حيث حصدت خانة "أوافق بشدة" مائة وخمسة تكرارات ومعدل نسبي بلغ 38.3%. تلتها خانة "أوافق" بسبعة وستين تكراراً ونسبة مئوية بلغت 24.5%؛ لتتجاوز نسبة الاستجابة الإيجابية الكلية اثنين وستين بالمائة؛ بينما حازت فئة "لا أوافق" اثنين وأربعين تكراراً ونسبة بلغت 15.3%؛ وجاءت فئة "لا أوافق بشدة" بثلاثة وثلاثين تكراراً ومعدل نسبي قدره 12.0%؛ في حين سجلت فئة "محايد" التكرار الأقل بسبعة وعشرين استجابة ونسبة مئوية بلغت 9.9%. تبرهن هذه الهيكلية الرقمية على وجود إطار استراتيجي مرجعي تعتد به المنشأة في توجيه ممارساتها المالية؛ غير أن نسبة المعارضة المجمعة التي تقترب من سبعة وعشرين بالمائة تظهر فجوة تواصلية أو تشغيلية قد تعيق الفهم الموحد لهذه الاستراتيجيات. ربما تظل هذه الخطط محصورة في أدرج الإدارة العليا دون صياغتها في أدلة إجراءات واضحة وسهلة الوصول للموظفين التنفيذيين؛ ومثل هذا التباين الإدراكي قد يربك الأداء الميداني عند حدوث صدمات مالية مفاجئة؛ مما يتطلب عملاً مكثفاً لتبسيط الخطط ونشرها وتدريب الكوادر البشرية على آليات تفعيلها لضمان استجابة مؤسسية منسقة وسريعة.

جدول 11 : التحليل الإحصائي لامتلاك الشركة استراتيجيات واضحة للتعامل مع المخاطر المالية.

تمتلك الشركة استراتيجيات واضحة للتعامل مع المخاطر المالية.					
	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent	
أوافق بشدة	105	38.3	38.3	38.3	Valid
أوافق	67	24.5	24.5	62.8	
لا أوافق	42	15.3	15.3	78.1	
لا أوافق بشدة	33	12.0	12.0	90.1	
محايد	27	9.9	9.9	100.0	
Total	274	100.0	100.0		



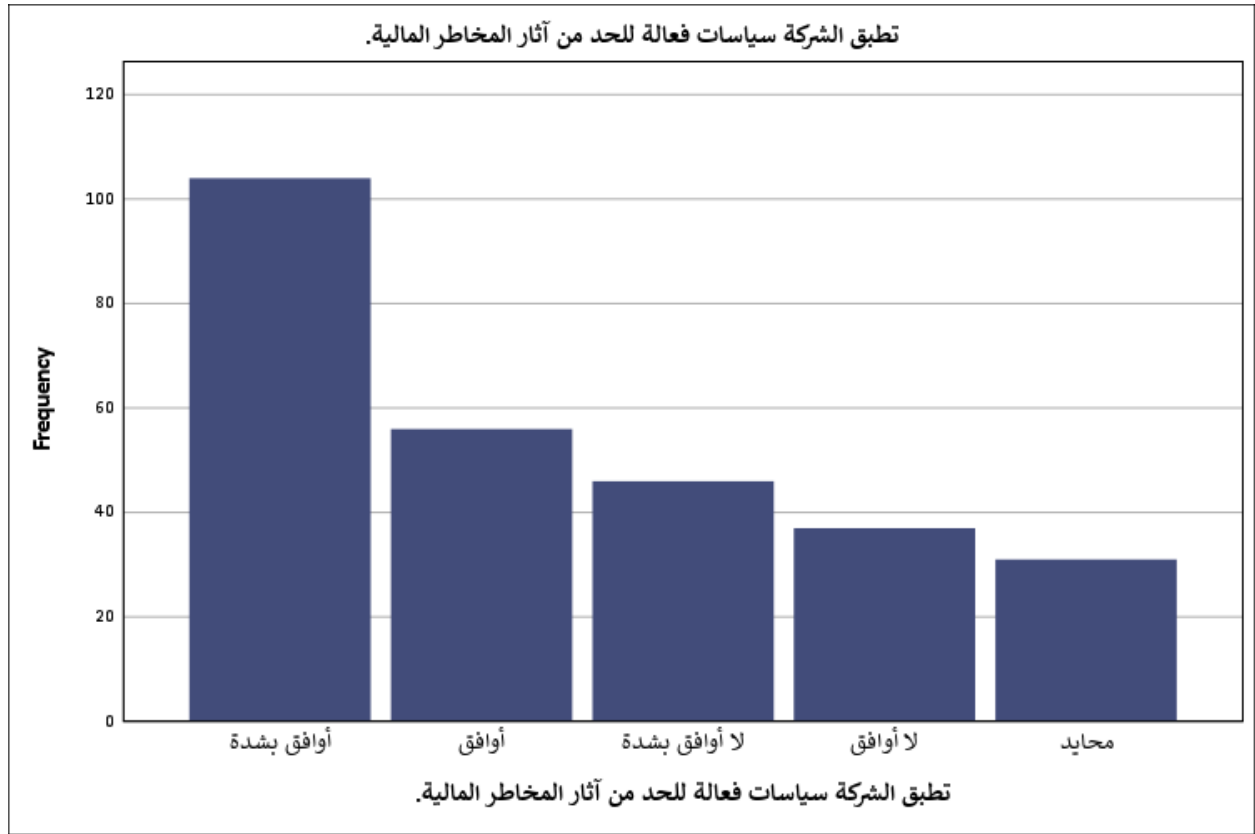
شكل توضيحي 10 : التمثيل البياني لامتلاك الشركة استراتيجيات واضحة للتعامل مع المخاطر المالية.

• تطبيق الشركة سياسات فعالة للحد من آثار المخاطر المالية.

تكشف المعطيات الإحصائية المرتبطة بمدى جودة وفعالية السياسات التطبيقية المتبعة لتخفيف وطأة الأزمات المادية عن نمط يميل نحو الإقرار والموافقة؛ إذ نال خيار "أوافق بشدة" مائة وأربعة تكرارات ومعدل مثوي قدره 38.0%. تلاه خيار "أوافق" بستة وخمسين تكراراً ونسبة مئوية بلغت 20.4%؛ بيد أن المعارضة الشديدة برزت كقوة تصويتية ثانية باحتلالها فئة "لا أوافق بشدة" عبر ستة وأربعين تكراراً ونسبة مئوية ملموسة بلغت 16.8%. سجلت فئة "لا أوافق" سبعة وثلاثين تكراراً بنسبة 13.5%؛ وحافظ واحد وثلاثون مستجيباً على موقف الحياد بنسبة بلغت 11.3%. يعكس هذا البروز القوي للمعارضة الشديدة إشكالية حقيقية في كفاءة السياسات على أرض الواقع؛ فالموظفون قد يلمسون تفاوتاً كبيراً بين الجانب النظري للسياسات ونتائجها الفعلية عند التطبيق في المعاملات اليومية. يحتمل أن تكون السياسات المتبعة تقليدية أو تفتقر للمرونة الكافية لمواجهة الأساليب الاستثمارية المعاصرة؛ مما يؤدي إلى حدوث خسائر أو تعطل في بعض العمليات؛ وهذا الأمر يحتم صياغة مؤشرات أداء نوعية تقيس الكفاءة الحقيقية للسياسات وتسمح بتعديل المسارات الإجرائية بشكل فوري يتواءم مع حجم المخاطر المحيطة بالمنشأة.

جدول 12 : التحليل الإحصائي لتطبيق الشركة سياسات فعالة للحد من آثار المخاطر المالية.

تطبيق الشركة سياسات فعالة للحد من آثار المخاطر المالية.					
	Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency	
Valid	38.0	38.0	38.0	104	أوافق بشدة
	58.4	20.4	20.4	56	أوافق
	75.2	16.8	16.8	46	لا أوافق بشدة
	88.7	13.5	13.5	37	لا أوافق
	100.0	11.3	11.3	31	محايد
		100.0	100.0	274	Total



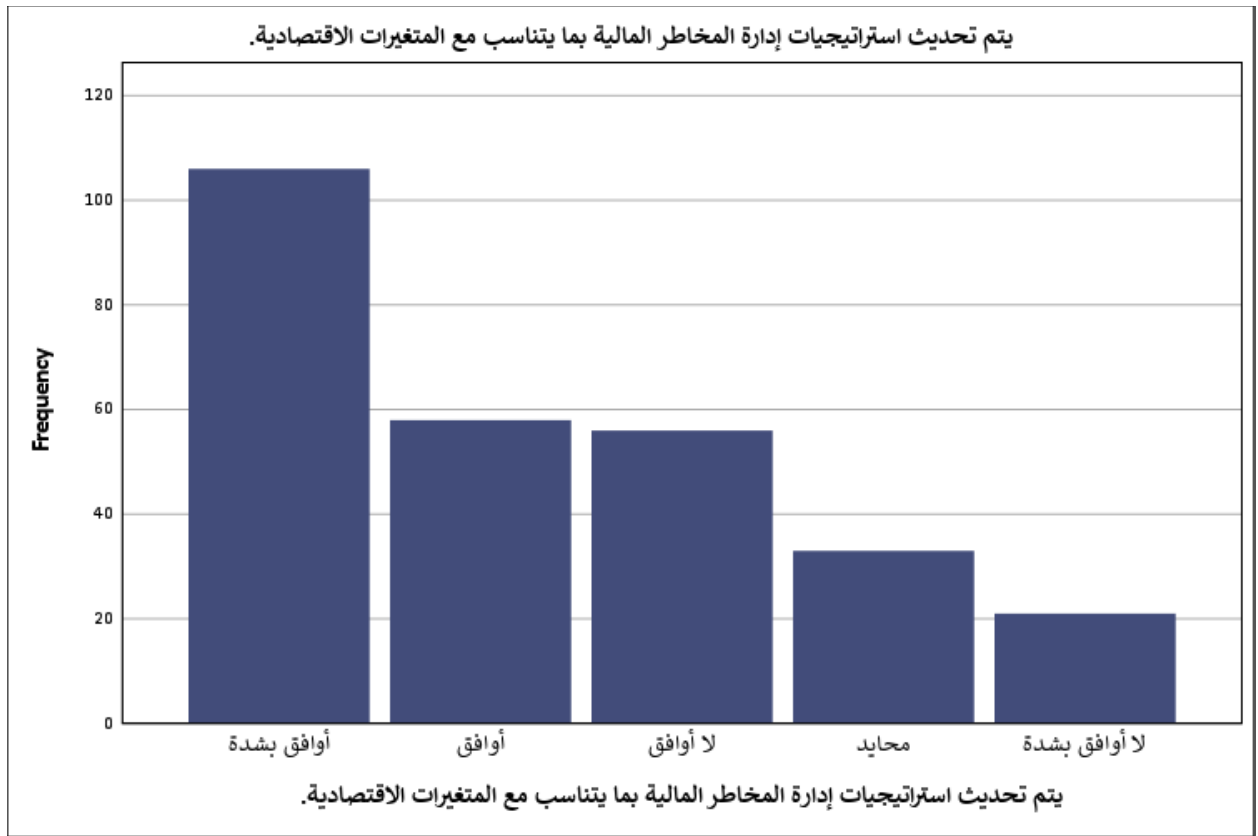
شكل توضيحي 11 : التمثيل البياني لتطبيق الشركة سياسات فعالة للحد من آثار المخاطر المالية.

• يتم تحديث استراتيجيات إدارة المخاطر المالية بما يتناسب مع المتغيرات الاقتصادية.

تشير الاستجابات المتركزة حول مدى مرونة الاستراتيجيات وقدرتها على مواكبة التحولات الاقتصادية الكلية إلى توجه يدعم وجود التحديث؛ حيث سجلت فئة "أوافق بشدة" مائة وستة تكرارات بنسبة مئوية بلغت 38.7%. تلتها فئة "أوافق" بثمانية وخمسين تكراراً ومعدل نسبي يبلغ 21.2%؛ وبالمقابل ظهرت فئة "لا أوافق" ككتلة واضحة بواقع ستة وخمسين تكراراً وبنسبة مئوية بلغت 20.4%؛ واستقرت فئة "محايد" عند ثلاثة وثلاثين تكراراً بنسبة 12.0%؛ في حين تراجعت فئة "لا أوافق بشدة" لتصل إلى واحد وعشرين تكراراً ومعدل نسبي قدره 7.7%. تبرز هذه الأرقام معضلة تنظيمية تتعلق بالتوقيت والاستجابة للمتغيرات الخارجية؛ فبينما يرى قطاع من العينة أن المنشأة تتفاعل مع محيطها الاقتصادي؛ يعتقد خمس الخاضعين للدراسة بعكس ذلك تماماً. قد يفسر هذا التحفظ ببطء الدورة البيروقراطية اللازمة لإقرار التعديلات الاستراتيجية؛ مما يجعل الخطط المحدثة تأتي متأخرة عن التغيرات المتسارعة في الأسواق مثل تقلبات أسعار الصرف أو معدلات الفائدة؛ وهذا التباطؤ المحتمل قد يعرض المؤسسة لمخاطر سوقية مرتفعة؛ مما يستدعي تبني نماذج تخطيط ديناميكية تتيح التعديل اللحظي للاستراتيجيات بناءً على المؤشرات الاقتصادية الفورية.

جدول 13 : التحليل الإحصائي لتحديث استراتيجيات إدارة المخاطر المالية بما يتناسب مع المتغيرات الاقتصادية.

يتم تحديث استراتيجيات إدارة المخاطر المالية بما يتناسب مع المتغيرات الاقتصادية.					
	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent	
أوافق بشدة	106	38.7	38.7	38.7	Valid
أوافق	58	21.2	21.2	59.9	
لا أوافق	56	20.4	20.4	80.3	
محايد	33	12.0	12.0	92.3	
لا أوافق بشدة	21	7.7	7.7	100.0	
Total	274	100.0	100.0		



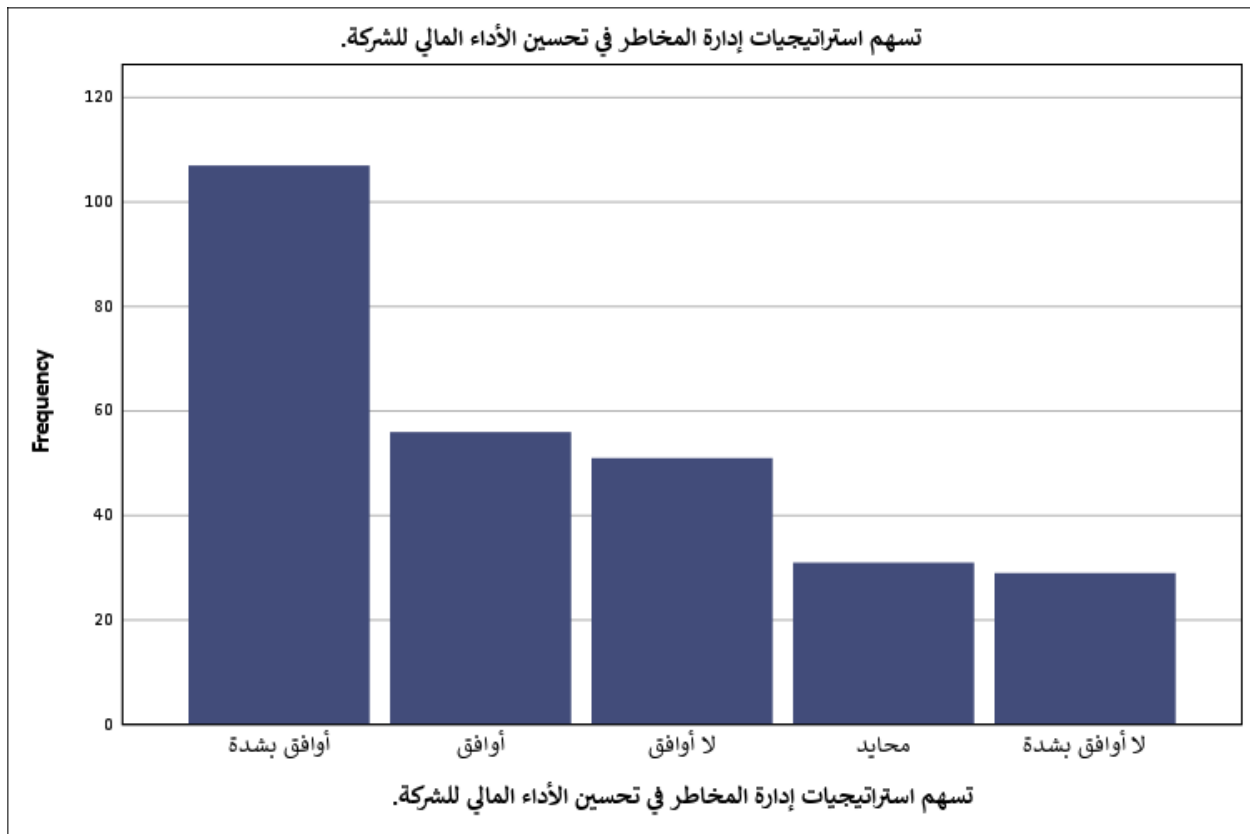
شكل توضيحي 12 : التمثيل البياني لتحديث استراتيجيات إدارة المخاطر المالية بما يتناسب مع المتغيرات الاقتصادية.

• تسهم استراتيجيات إدارة المخاطر في تحسين الأداء المالي للشركة.

توضح البيانات المتعلقة بالانعكاس الإيجابي لخطط إدارة المخاطر على ترقية المؤشرات المالية العامة وجود ميل واضح نحو التأييد؛ حيث تصدر خيار "أوافق بشدة" بتكرار بلغ مائة وسبعة وبنسبة مئوية قدرت بـ 39.1%. جاء خيار "أوافق" تالياً بستة وخمسين تكراراً ومعدل نسبي يبلغ 20.4%؛ ليتجاوز الدعم الكلي عتبة التسعة وخمسين بالمائة؛ بينما نال خيار "لا أوافق" واحداً وخمسين تكراراً ونسبة مئوية بلغت 18.6%؛ ووقف واحد وثلاثون موظفاً في مربع الحياد بنسبة 11.3%؛ وانحسر خيار "لا أوافق بشدة" عند تسعة وعشرين تكراراً بنسبة 10.6%. تظهر هذه النتائج وعياً وظيفياً بأهمية الإجراءات الحمائية كعنصر دفع مالي لا كعنصر تكلفة معطلة؛ فالإدارة الجيدة للمخاطر تضمن استقرار الأرباح وحماية حقوق المساهمين؛ بيد أن المعارضة التي تقترب من ثلاثين بالمائة توجي بأن الممارسات الحالية ربما يرافقها هدر مالي أو تعقيدات إدارية تحد من ربحية المنشأة وتؤثر على كفاءتها التشغيلية. يحتمل أن يحتاج الأمر إلى دمج معايير العائد والتكلفة في تقييم خطط المخاطر؛ لضمان أن تؤدي هذه الخطط رسالتها الحمائية دون التضحية بالفرص الاستثمارية الواعدة أو تحميل الموازنة نفقات إدارية غير مبررة.

جدول 14 : التحليل الإحصائي لمساهمة استراتيجيات إدارة المخاطر في تحسين الأداء المالي للشركة.

تسهم استراتيجيات إدارة المخاطر في تحسين الأداء المالي للشركة.					
	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent	
أوافق بشدة	107	39.1	39.1	39.1	Valid
أوافق	56	20.4	20.4	59.5	
لا أوافق	51	18.6	18.6	78.1	
محايد	31	11.3	11.3	89.4	
لا أوافق بشدة	29	10.6	10.6	100.0	
Total	274	100.0	100.0		



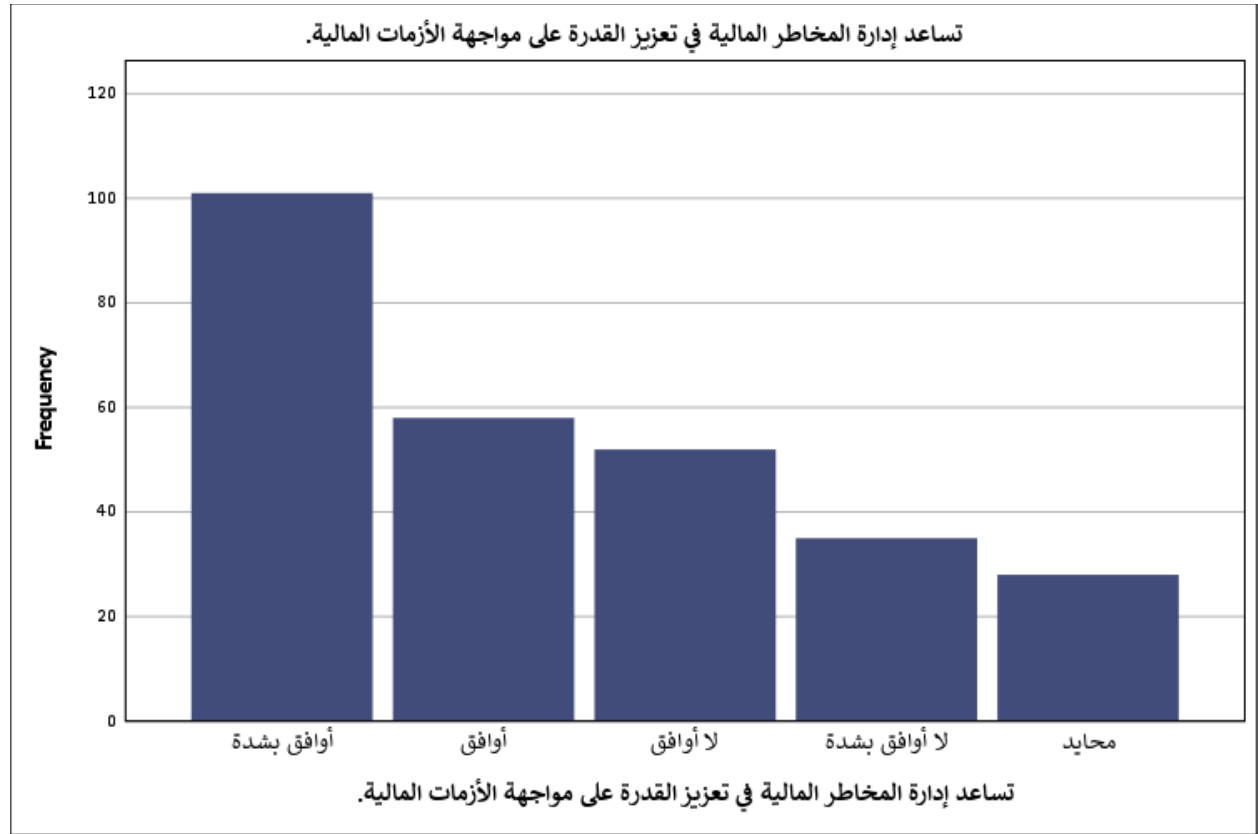
شكل توضيحي 13 : التمثيل البياني لمساهمة استراتيجيات إدارة المخاطر في تحسين الأداء المالي للشركة.

• تساعد إدارة المخاطر المالية في تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات المالية.

تكشف الاستجابات الخاصة بدور إدارة المهددات المادية في تمكين المنشأة من الصمود أمام الصدمات التمويلية العنيفة عن نمط موافقة مرتفع؛ إذ حصدت فئة "أوافق بشدة" مائة وواحد من التكرارات وبنسبة مئوية بلغت 36.9%. سجلت فئة "أوافق" ثمانية وخمسين تكراراً ومعدل نسبي يبلغ 21.2%؛ وفي المقابل نالت فئة "لا أوافق" اثنين وخمسين تكراراً بنسبة مئوية قدرت بـ 19.0%؛ وحازت فئة "لا أوافق بشدة" خمسة وثلاثين تكراراً ومعدل نسبي يبلغ 12.8%؛ وظل ثمانية وعشرون مستجيباً في فئة الحياد بنسبة 10.2%. تؤكد هذه البيانات القناعة السائدة بدور المصدات الرقابية في بناء خطوط دفاعية تحمي المنشأة من الإفلاس أو نقص السيولة الحاد أثناء فترات الركود؛ ومع ذلك فإن اعتراض ما يقرب من ثلث العينة يثير شكوكاً حول الجاهزية الفعلية لخطط الطوارئ المعمول بها. قد يعتقد المعارضون أن الآليات الحالية غير قادرة على التعامل مع أزمات حقيقية واسعة النطاق؛ مما يجعلها مجرد إجراءات شكلية؛ ومن ثم يحتمل أن تفاجأ المنشأة بثورات تمويلية عند حدوث هزات سوقية حادة؛ مما يفرض عليها ضرورة إجراء اختبارات ضغط مالي دورية ومحاكاة للأزمات للتحقق من متانة المنظومة وقدرتها العملية على امتصاص الصدمات.

جدول 15 : التحليل الإحصائي لمساعدة إدارة المخاطر المالية في تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات المالية.

تساعد إدارة المخاطر المالية في تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات المالية.					
	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent	
Valid	أوافق بشدة	101	36.9	36.9	
	أوافق	58	21.2	58.0	
	لا أوافق	52	19.0	77.0	
	لا أوافق بشدة	35	12.8	89.8	
	محايد	28	10.2	100.0	
	Total	274	100.0		



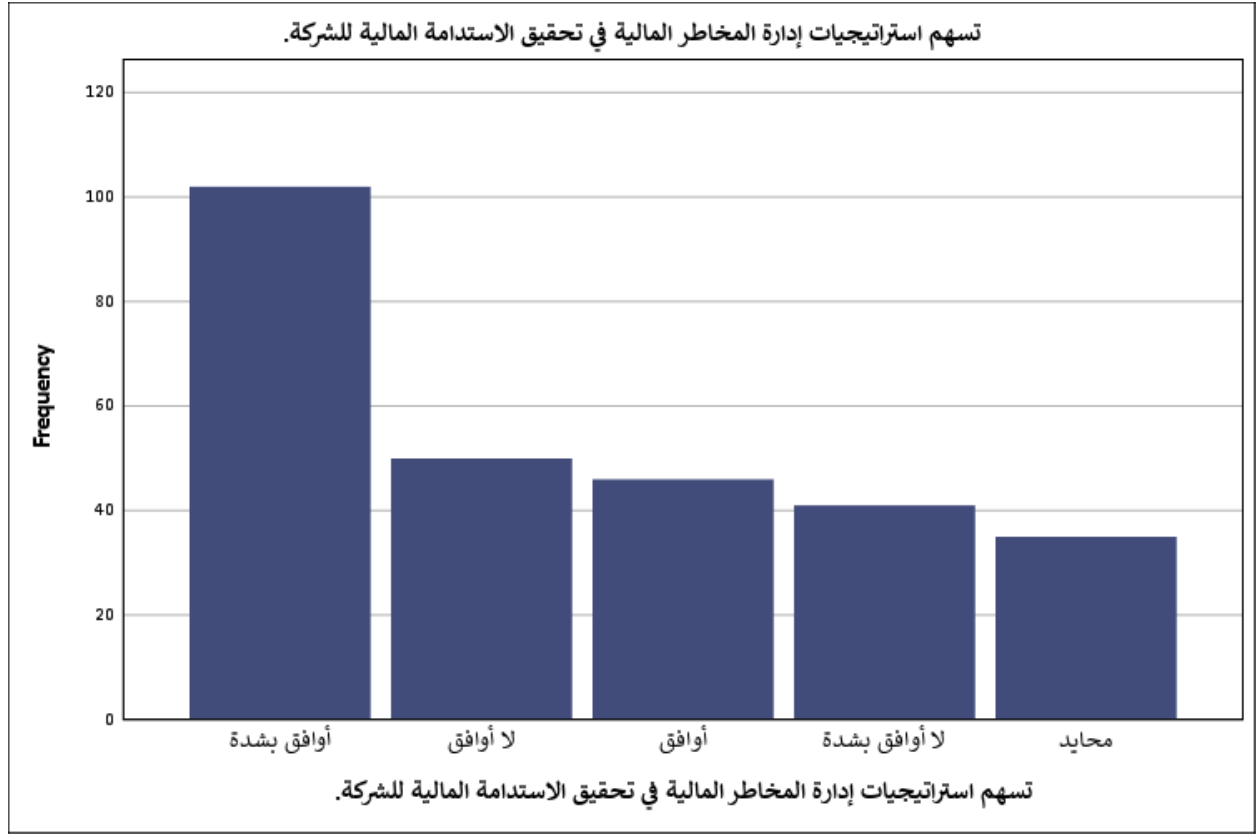
شكل توضيحي 14 : التمثيل البياني لمساعدة إدارة المخاطر المالية في تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات المالية.

• تسهم استراتيجيات إدارة المخاطر المالية في تحقيق الاستدامة المالية للشركة.

تظهر البيانات التكرارية مدى مساهمة خطط التحوط في ضمان البقاء والنمو المالي على المدى الطويل توزيعاً يتسم بالتباين؛ فرغم تصدر فئة "أوافق بشدة" بواقع مائة واثنين من التكرارات ونسبة مئوية بلغت 37.2%؛ حلت فئة "لا أوافق" في المرتبة الثانية بتكرار يبلغ خمسين وبنسبة مئوية تصل إلى 18.2%. حازت فئة "أوافق" ستة وأربعين تكراراً بنسبة 16.8%؛ تلتها فئة "لا أوافق بشدة" بواقع واحد وأربعين تكراراً ومعدل نسبي قدره 15.0%؛ بينما اختار خمسة وثلاثون موظفاً جانب الحياد بنسبة بلغت 12.8%. يبرز هذا الحلول المتقدم لخيارات الرفض في الترتيب التكراري وجود أزمة ثقة حقيقية بين قطاع عريض من العاملين والمستقبل المالي للمؤسسة في ظل الاستراتيجيات القائمة؛ فالاستدامة تتطلب توازناً دقيقاً بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة وحماية الأصول من التآكل. قد يرى المعارضون أن الخطط الحالية تركز على المكتسبات قصيرة الأجل وتغفل التهديدات الاستراتيجية بعيدة المدى؛ مما يهدد الاستمرارية التشغيلية؛ ويحتمل أن يتطلب ذلك إعادة صياغة الرؤية المالية للشركة لتتضمن أهدافاً تنموية مستدامة تعتمد على تنوع مصادر الدخل وبناء احتياطات رأسمالية قوية قادرة على تلبية الالتزامات المستقبلية.

جدول 16 : التحليل الإحصائي لمساهمة استراتيجيات إدارة المخاطر المالية في تحقيق الاستدامة المالية للشركة.

تسهم استراتيجيات إدارة المخاطر المالية في تحقيق الاستدامة المالية للشركة.					
	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent	
أوافق بشدة	102	37.2	37.2	37.2	Valid
لا أوافق	50	18.2	18.2	55.5	
أوافق	46	16.8	16.8	72.3	
لا أوافق بشدة	41	15.0	15.0	87.2	
محايد	35	12.8	12.8	100.0	
Total	274	100.0	100.0		



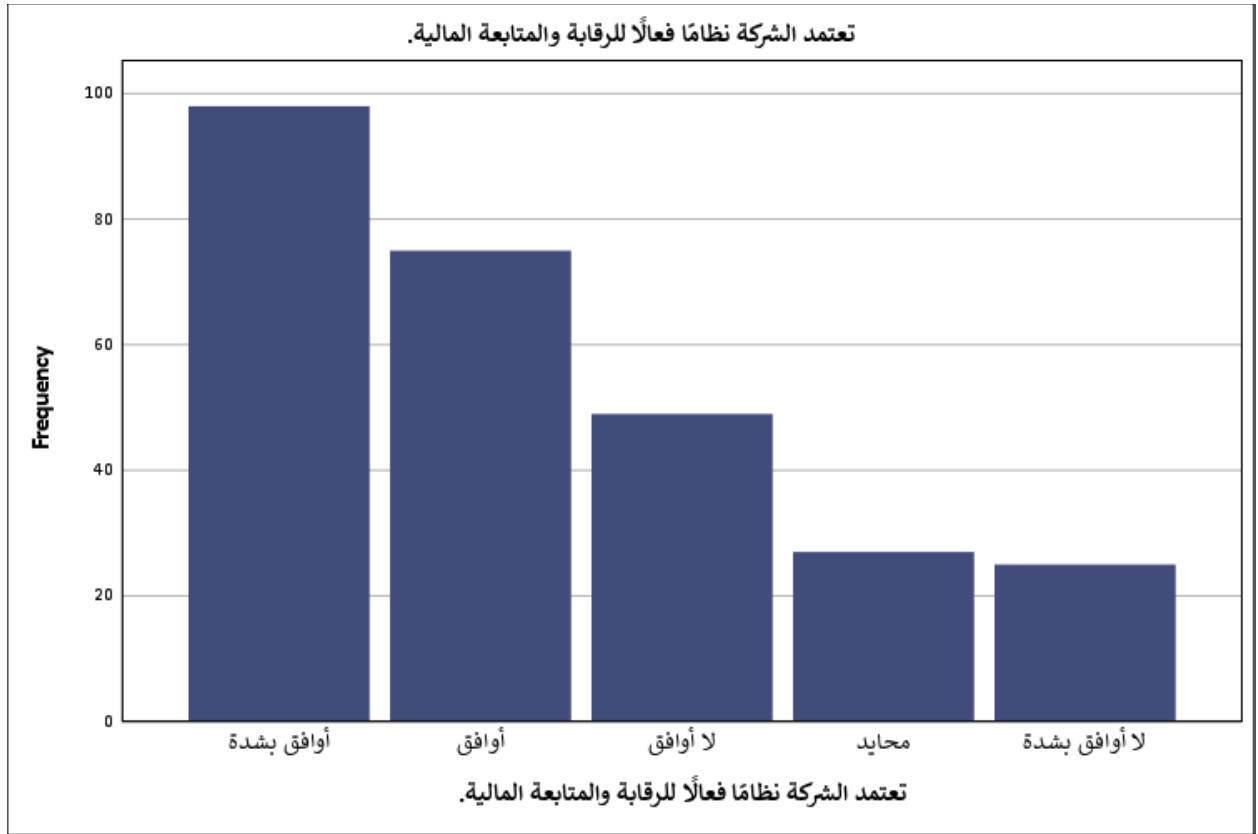
شكل توضيحي 15 : التمثيل البياني لمساهمة استراتيجيات إدارة المخاطر المالية في تحقيق الاستدامة المالية للشركة.

• تعتمد الشركة نظامًا فعالًا للرقابة والمتابعة المالية.

تسفر آراء المبحوثين حول مدى توفر منظومة رقابية ومتابعة مالية جيدة عن توجه عام نحو القبول والتأييد؛ حيث حلت فئة "أوافق بشدة" في صدارة التوزيع بثمانية وتسعين تكراراً ومعدل نسبي قدره 35.8%. تلتها فئة "أوافق" بخمسة وسبعين تكراراً ونسبة مئوية بلغت 27.4%؛ مما يمنح الموقف الإيجابي أغلبية واضحة تتخطى ثلاثة وستين بالمائة؛ بينما سجلت فئة "لا أوافق" تسعة وأربعين تكراراً بنسبة 17.9%؛ واستقرت فئة "محايد" عند سبعة وعشرين تكراراً بنسبة 9.9%؛ وحازت فئة "لا أوافق بشدة" خمسة وعشرين تكراراً بمعدل نسبي يبلغ 9.1%. تبرز هذه الهيكلية الرقمية اعترافاً بوجود أدوات ضبط ومراجعة داخلية تسهم في حماية الموارد النقدية من الهدر أو الاختلاس؛ بيد أن بقاء شريحة رافضة تقترب من سبعة وعشرين بالمائة يشير إلى نقاط ضعف تشغيلية في المنظومة الرقابية. ربما تعاني آليات الرقابة من البطء في الكشف عن التجاوزات أو تفتقر لتقنيات المراجعة اللحظية؛ مما يسمح بحدوث أخطاء محاسبية لا تكتشف إلا متأخراً؛ وهذا التشتت يتطلب تفعيل نظم الرقابة الذكية والتدقيق المستمر لتقليل التدخل البشري وضمان كشف الانحرافات المالية في مهدها لحماية المصالح الرأسمالية للمنشأة.

جدول 17 : التحليل الإحصائي لاعتماد الشركة نظاماً فعالاً للرقابة والمتابعة المالية.

تعتمد الشركة نظامًا فعالًا للرقابة والمتابعة المالية.					
	Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency	
Valid	35.8	35.8	35.8	98	أوافق بشدة
	63.1	27.4	27.4	75	أوافق
	81.0	17.9	17.9	49	لا أوافق
	90.9	9.9	9.9	27	محايد
	100.0	9.1	9.1	25	لا أوافق بشدة
		100.0	100.0	274	Total



شكل توضيحي 16: التمثيل البياني لاعتماد الشركة نظامًا فعالًا للرقابة والمتابعة المالية.

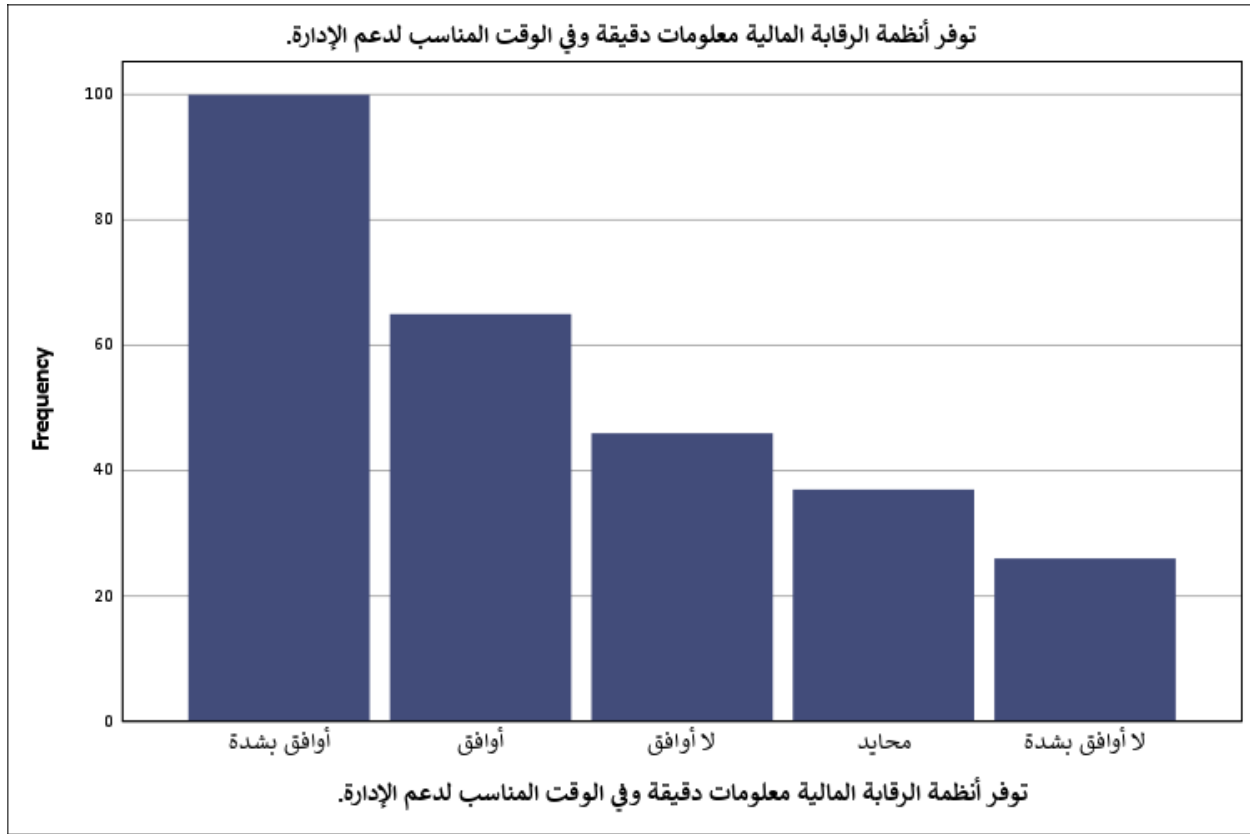
- توفر أنظمة الرقابة المالية معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب لدعم الإدارة.

تكشف النتائج الإحصائية المتعلقة بجودة التدفقات المعلوماتية الصادرة عن نظم الرقابة وقدرتها الزمنية على إسناد القرارات

الإدارية عن نمط موافقة سائد؛ إذ حظيت فئة "أوافق بشدة" بمائة تكرار وبنسبة مئوية بلغت 36.5%. جاءت فئة "أوافق" تالياً بخمسة وستين تكراراً ومعدل مثوي وصل إلى 23.7%؛ لتبلغ نسبة الرضا الإجمالية حوالي ستين بالمائة؛ وفي المقابل نالت فئة "لا أوافق" ستة وأربعين تكراراً بنسبة 16.8%؛ وتلتها فئة "محايد" بسبعة وثلاثين تكراراً وبنسبة 13.5%؛ في حين حصد خيار "لا أوافق بشدة" ستة وعشرين تكراراً بنسبة مئوية بلغت 9.5%. توضح هذه النسب الأهمية الوظيفية للمعلومة المالية الدقيقة كمحرك أساسي للتخطيط الاستراتيجي؛ غير أن المعارضة والحياد يثبتان وجود مشكلات في توقيتات صدور التقارير أو في دقتها الرقمية لبعض القطاعات. قد يعزى هذا الخلل إلى اعتماد بعض الوحدات على أنظمة معالجة بيانات بطيئة أو تقليدية تؤخر وصول التقارير المالية لمتخذي القرار؛ ومثل هذا التأخير يحتمل أن يضيع على الشركة فرصاً استثمارية ثمينة أو يؤخر التدخل العلاجي لحل المشكلات التمويلية؛ مما يفرض الإسراع في رقمنة الدورة المستندية وتكامل النظم البرمجية لضمان التدفق الفوري للمعلومات.

جدول 18 : التحليل الإحصائي لتوفير أنظمة الرقابة المالية معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب لدعم الإدارة.

توفر أنظمة الرقابة المالية معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب لدعم الإدارة.					
Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
36.5	36.5	36.5	100	أوافق بشدة	Valid
60.2	23.7	23.7	65	أوافق	
77.0	16.8	16.8	46	لا أوافق	
90.5	13.5	13.5	37	محايد	
100.0	9.5	9.5	26	لا أوافق بشدة	
	100.0	100.0	274	Total	



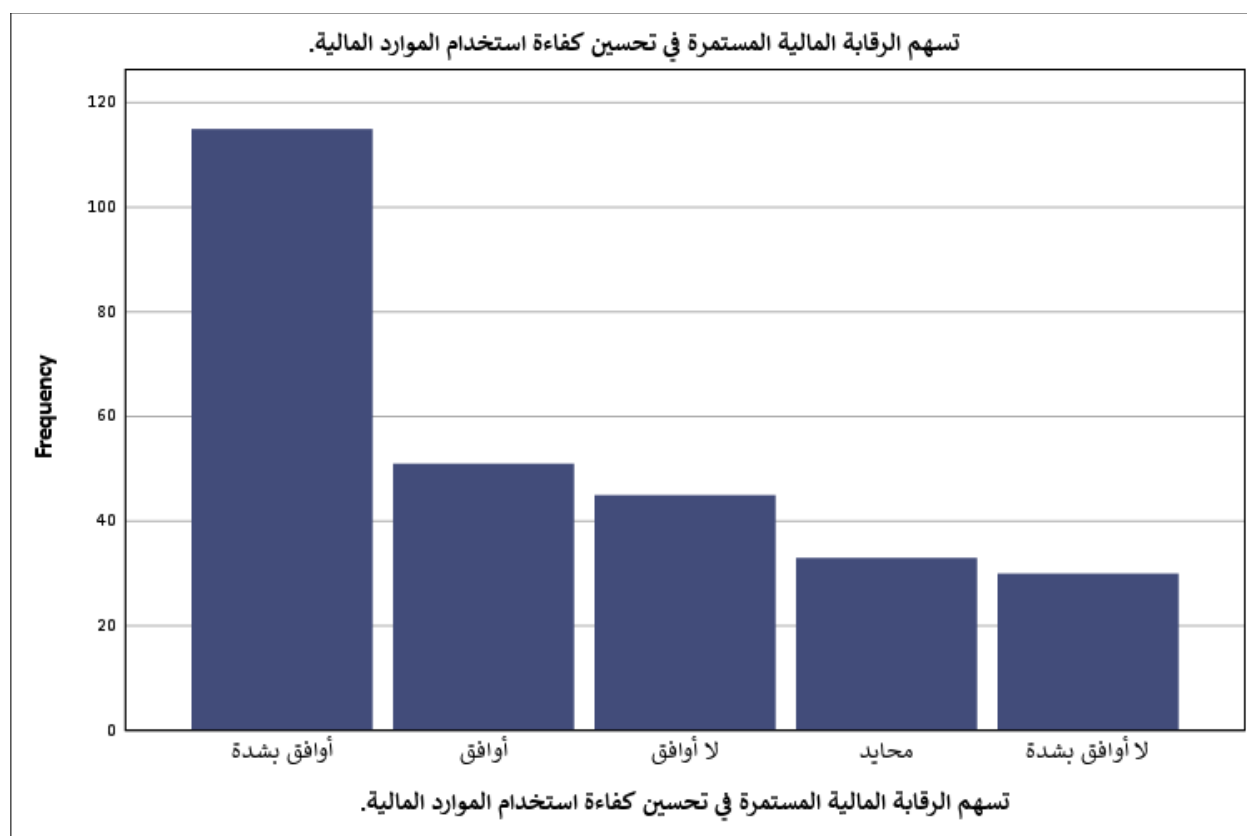
شكل توضيحي 17 : التمثيل البياني لتوفير أنظمة الرقابة المالية معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب لدعم الإدارة.

• تسهم الرقابة المالية المستمرة في تحسين كفاءة استخدام الموارد المالية.

تشير استجابات أفراد العينة حول أثر المتابعة المستمرة في ترشيد الإنفاق وتعظيم الاستفادة من الأصول النقدية إلى موافقة قوية؛ حيث نال خيار "أوافق بشدة" التكرار الأعلى بواقع مائة وخمسة عشر ونسبة مئوية مرتفعة بلغت 42.0%. تلاه خيار "أوافق" بواقع واحد وخمسين تكراراً ومعدل نسبي قدره 18.6%؛ بينما حاز خيار "لا أوافق" خمسة وأربعين تكراراً بنسبة مئوية بلغت 16.4%؛ ووقف ثلاثة وثلاثون مستجيباً في منطقة الحياد بنسبة 12.0%؛ وتراجع خيار "لا أوافق بشدة" إلى المرتبة الأخيرة بثلاثين تكراراً ونسبة مئوية قدرت بـ 10.9%. تعكس هذه الأرقام وعياً مؤسسياً عميقاً بكون الرقابة أداة تطويرية تمنع الإسراف وتوجه الموارد نحو القنوات الاستثمارية الأكثر عائداً؛ بيد أن اعتراض ما يقارب سبعة وعشرين بالمائة يلمح إلى أن الرقابة المستمرة قد تتحول أحياناً إلى وسيلة تضيق بيروقراطي تعيق مرونة العمليات التشغيلية. ربما يرى المعارضون أن كثرة إجراءات الموافقة والتدقيق تعطل التنفيذ الفعلي للمشاريع؛ مما يؤدي لخسارة الميزة التنافسية؛ لذا يحتمل أن تحتاج الشركة إلى إيجاد صيغة متوازنة تضمن الضبط المالي دون الإخلال بالمرونة والسرعة اللازمتين لإنجاز الأعمال.

جدول 19 : التحليل الإحصائي لمساهمة الرقابة المالية المستمرة في تحسين كفاءة استخدام الموارد المالية.

تسهم الرقابة المالية المستمرة في تحسين كفاءة استخدام الموارد المالية.					
	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent	
أوافق بشدة	115	42.0	42.0	42.0	Valid
أوافق	51	18.6	18.6	60.6	
لا أوافق	45	16.4	16.4	77.0	
محايد	33	12.0	12.0	89.1	
لا أوافق بشدة	30	10.9	10.9	100.0	
Total	274	100.0	100.0		



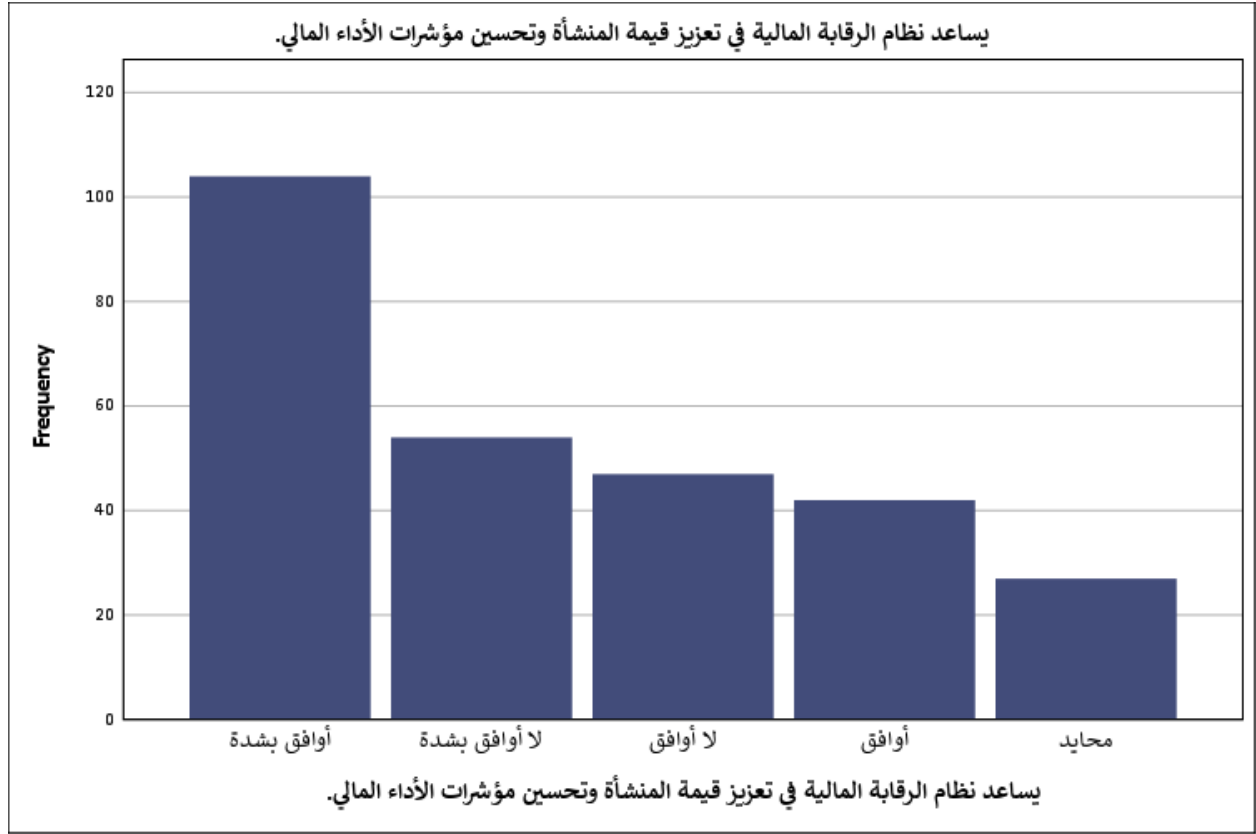
شكل توضيحي 18 : التمثيل البياني لمساهمة الرقابة المالية المستمرة في تحسين كفاءة استخدام الموارد المالية.

• يساعد نظام الرقابة المالية في تعزيز قيمة المنشأة وتحسين مؤشرات الأداء المالي.

تسفر نتائج التحليل الإحصائي للعبارة المرتبطة بدور الرقابة في رفع القيمة السوقية وترقية مؤشرات الأداء عن هيكلية غير معتادة وتشئت حاد في الاستجابات؛ فرغم تصدر فئة "أوافق بشدة" بمائة وأربعة تكرارات ونسبة مئوية بلغت 38.0%؛ صعدت فئة "لا أوافق بشدة" لتصبح القوة الثانية في التوزيع بأربعة وخمسين تكراراً ومعدل نسبي قدره 19.7%. نالت فئة "لا أوافق" سبعة وأربعين تكراراً بنسبة 17.2%؛ وجاءت فئة "أوافق" تالياً باثنين وأربعين تكراراً بنسبة 15.3%؛ وانحصر الحياد عند سبعة وعشرين تكراراً بنسبة 9.9%. هذا الاستقطاب الثنائي الحاد وارتفاع نسب الرفض الكلي إلى حوالي سبعة وثلاثين بالمائة يبرهن على انقسام عميق في الرأي؛ فالرقابة ربما تنجح في تحسين المؤشرات الدفترية المحاسبية لكنها قد تفشل في ترقية القيمة الحقيقية للمنشأة إذا كانت تتصف بالجمود وتمنع الابتكار الاستثماري. قد يرى المعارضون أن التشدد الرقابي يحجم المبادرات التوسعية التي ترفع القيمة السوقية للمنظمة؛ ومثل هذا التشتت يفرض على الإدارة إعادة تقييم الفلسفة الرقابية وتحويلها من رقابة مانعة ومقيدة إلى رقابة داعمة وموجهة تهدف لتطوير الأداء العام وزيادة الثروة الرأسمالية للملاك والمستثمرين.

جدول 20 : التحليل الإحصائي لمساعدة نظام الرقابة المالية في تعزيز قيمة المنشأة وتحسين مؤشرات الأداء المالي.

يساعد نظام الرقابة المالية في تعزيز قيمة المنشأة وتحسين مؤشرات الأداء المالي.					
	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent	
أوافق بشدة	104	38.0	38.0	38.0	Valid
لا أوافق بشدة	54	19.7	19.7	57.7	
لا أوافق	47	17.2	17.2	74.8	
أوافق	42	15.3	15.3	90.1	
محايد	27	9.9	9.9	100.0	
Total	274	100.0	100.0		



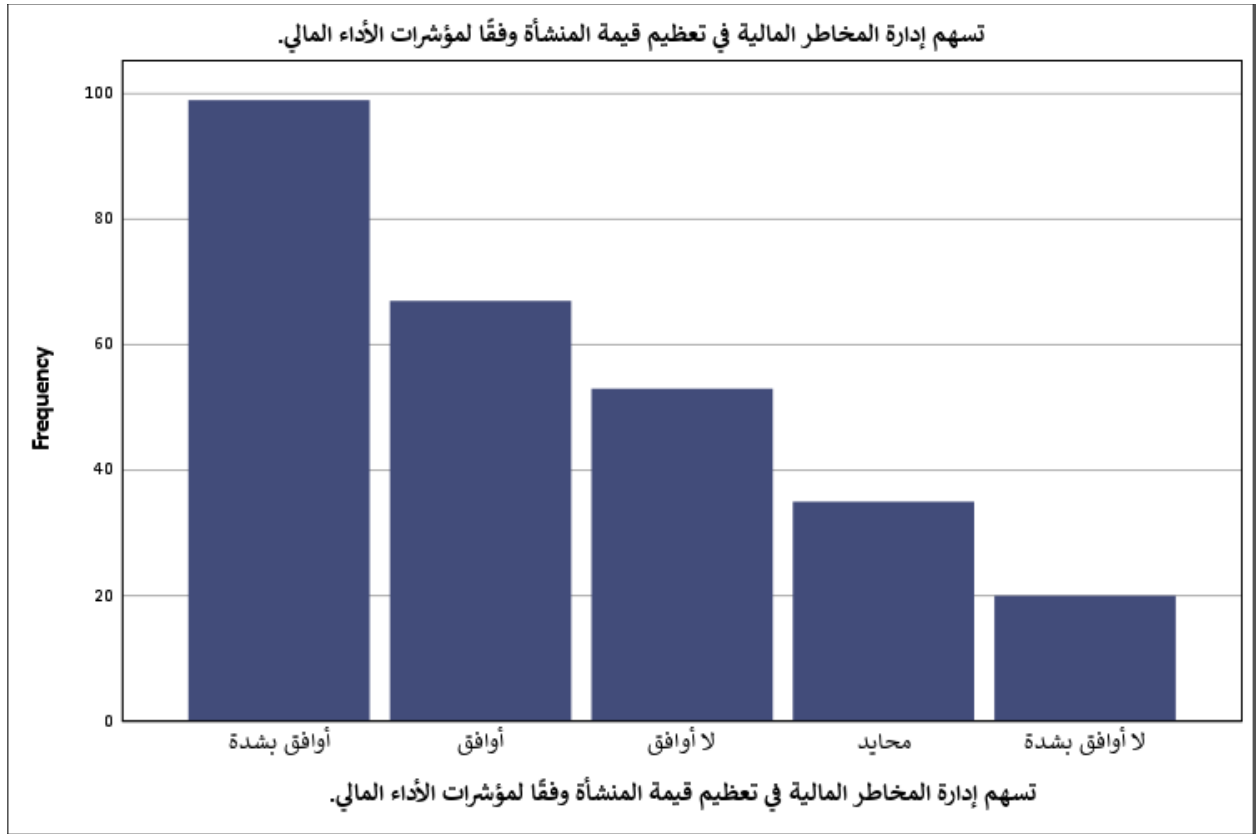
شكل توضيحي 19 : التمثيل البياني لمساعدة نظام الرقابة المالية في تعزيز قيمة المنشأة وتحسين مؤشرات الأداء المالي.

• تسهم إدارة المخاطر المالية في تعظيم قيمة المنشأة وفقاً لمؤشرات الأداء المالي.

تظهر البيانات المتعلقة بانعكاس إدارة المهددات المادية على تعظيم القيمة الكلية للمنظمة توافقاً نسبياً يميل نحو الإيجابية؛ حيث حصص خيار "أوافق بشدة" تسعة وتسعين تكراراً ونسبة مئوية بلغت 36.1%. تلاه خيار "أوافق" بسبعة وستين تكراراً ومعدل نسبي قدره 24.5%؛ لتبلغ نسبة التأييد الإجمالية حوالي ستين بالمائة؛ في حين سجل خيار "لا أوافق" ثلاثة وخمسين تكراراً بنسبة مئوية بلغت 19.3%؛ ووقف خمسة وثلاثون مستجيباً في مربع الحياد بنسبة 12.8%؛ وتذيّل خيار "لا أوافق بشدة" القائمة بعشرين تكراراً ونسبة بلغت 7.3%. توحى هذه المعطيات الرقمية بوجود إدراك لأثر الإدارة الوقائية في حماية السمعة المالية للمنشأة وضمان استقرار عوائدها؛ مما ينعكس إيجاباً على تقييمها الاستثماري؛ ومع ذلك فإن معارضة ما يقرب من سبعة وعشرين بالمائة تشير إلى أن آليات إدارة المخاطر قد لا تنعكس بشكل مباشر أو واضح على مؤشرات الأداء الفعلي من وجهة نظر بعض الموظفين. ربما تعود هذه الرؤية إلى تركيز وحدات المخاطر على تجنب التهديدات دون التنسيق مع الوحدات الربحية للاستفادة من الفرص المتاحة؛ مما يستدعي بناء إطار عمل تكاملي يربط بين إدارة المخاطر وتحقيق المستهدفات المالية لضمان النمو الحقيقي لقيمة المنشأة.

جدول 21 : التحليل الإحصائي لمساهمة إدارة المخاطر المالية في تعظيم قيمة المنشأة وفقًا لمؤشرات الأداء المالي.

تسهم إدارة المخاطر المالية في تعظيم قيمة المنشأة وفقًا لمؤشرات الأداء المالي.					
	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent	
أوافق بشدة	99	36.1	36.1	36.1	Valid
أوافق	67	24.5	24.5	60.6	
لا أوافق	53	19.3	19.3	79.9	
محايد	35	12.8	12.8	92.7	
لا أوافق بشدة	20	7.3	7.3	100.0	
Total	274	100.0	100.0		



شكل توضيحي 20 : التمثيل البياني لمساهمة إدارة المخاطر المالية في تعظيم قيمة المنشأة وفقًا لمؤشرات الأداء المالي.

• اختبار المصداقية والموثوقية

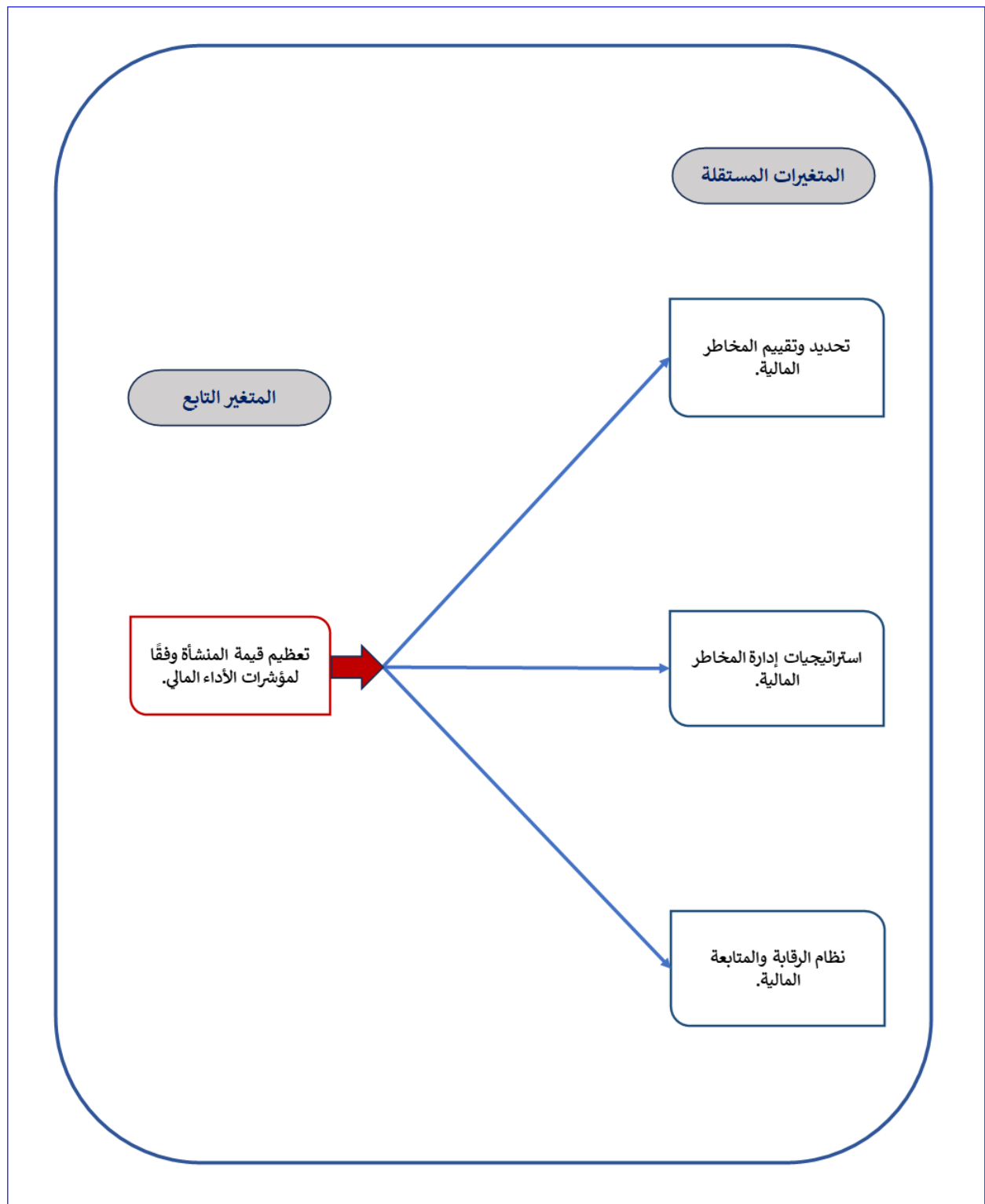
تثبت المعالجة الإحصائية لمخلص الحالات وصلاحيه المتغيرات كفاءة تامة في جمع البيانات؛ حيث بلغت الحالات الصحيحة الخاضعة للتحليل مائة بالمائة بواقع مائتان وأربعة وسبعون مفردة دون وجود أي قيم مفقودة أو مستبعدة؛ مما يؤكد دقة عملية الاستقصاء الميداني واكتمال استمارات المقابلة. يسجل اختبار معامل ألفا كرونباخ للموثوقية والثبات قيمة مرتفعة وممتازة بلغت 0.901 لعدد عبارات إجمالي يبلغ عشرين عبارة موضوعية؛ وهذه القيمة المتقدمة التي تتجاوز بكثير الحد الأدنى المقبول علمياً (0.70) تبرهن على التجانس الداخلي العالي والتناسق الشديد بين أسئلة الأداة البحثية المستعملة. يوضح هذا الثبات المتميز أن المقياس قادر على تقديم نتائج مستقرة ومتطابقة إذا ما تم إعادة تطبيقه على العينة ذاتها في ظروف مشابهة؛ مما يمنح الباحث طمأنينة أكاديمية كاملة حول صدق الأدوات وصلاحيته للاستخدام في اختبار الفرضيات واستخلاص النتائج القياسية. قد تسهم هذه النتيجة في تعزيز مصداقية التفسيرات الواقعية المستنبطة من الدراسة؛ فالبيانات تعبر بصدق عن آراء العينة ومواقفها الفعلية تجاه آليات إدارة المخاطر والرقابة؛ مما يجعل التوصيات المبنية عليها ذات ركيزة علمية صلبة وقابلة للتطبيق العملي في التطوير التنظيمي للمنشأة الخاضعة للفحص.

جدول 22 : ملخص التحليلات الإحصائية

Case Processing Summary			
%	N		
100.0	274	Valid	Cases
.0	0	Excluded ^a	
100.0	274	Total	
a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.			

جدول 23 : اختبار الثبات والموثوقية

Reliability Statistics	
N of Items	Cronbach's Alpha
20	.901



شكل توضيحي 21: متغيرات الدراسة التابعة والمستقلة

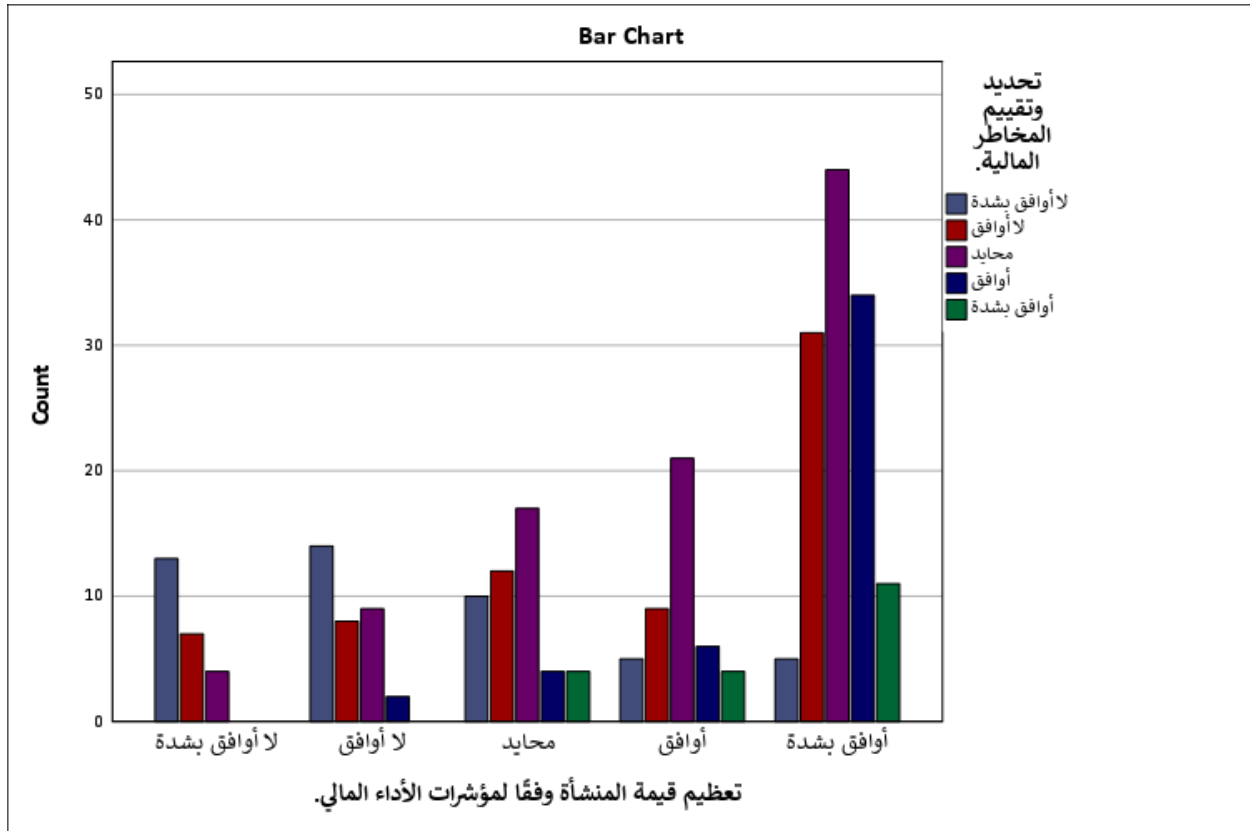
• تحليل الجداول المتقاطعة لمتغيرات الدراسة:

1. اختبار كاي اسكوير للعلاقة بين تعظيم قيمة المنشأة وفقاً لمؤشرات الأداء المالي. وتحديد وتقييم المخاطر المالية.

تكشف نتائج اختبار مربع كاي للاستقلال المطبق على الجداول المتقاطعة وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية قوية بين تعظيم القيمة الكلية للمنظمة وعمليات رصد وتقييم المخاطر المادية؛ حيث بلغت قيمة بيرسون لمربع كاي 72.368 عند مستوى درجات حرية يبلغ 16 وبمستوى دلالة احتمالية بلغت 0.000. تؤكد هذه القيمة الصفرية رفض فرضية الاستقلال العشوائي وقبول العلاقة الارتباطية النظامية؛ إذ يظهر من التوزيع التكراري للشكل البياني المرفق تداخل واضح بين مستويات الموافقة والرفض في المتغيرين؛ فالأفراد الذين أقروا بوجود كفاءة عالية في رصد المخاطر يميلون بقوة للإقرار بارتفاع القيمة المالية للمنشأة. تشير الملاحظة الفنية إلى أن أربعاً وعشرين بالمائة من الخلايا تملك تكراراً متوقعاً أقل من خمسة بقيمة دنيا بلغت 1.66؛ وهو أمر طبيعي ومقبول في الاستبيانات ذات الخيارات المتعددة ولا يؤثر على معنوية الاختبار نظراً للمعدل المرتفع لقيمة كاي اسكوير الكلية ونسبة الدلالة المصاحبة لاختبار النسبة الاحتمالية البالغة 75.754. يبدو من واقع هذه المؤشرات أن الجهد المبذول في صياغة الأنظمة الحمائية المسبقة يمثل حجر زاوية في صعود المؤشرات الاستثمارية للمؤسسة؛ فالتحكم في تقلبات التدفقات النقدية يساهم في كسب ثقة المستثمرين؛ مما ينعكس طردياً على رفع القيمة السوقية للأصول وتأمين المركز المالي ضد الهزات الفجائية.

جدول 24 : اختبار كاي اسكوير للعلاقة بين تعظيم قيمة المنشأة وفقاً لمؤشرات الأداء المالي. وتحديد وتقييم المخاطر المالية.

Chi-Square Tests			
Asymptotic Significance (2-sided)	df	Value	
.000	16	72.368 ^a	Pearson Chi-Square
.000	16	75.754	Likelihood Ratio
.000	1	51.951	Linear-by-Linear Association
		274	N of Valid Cases
a. 6 cells (24.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 1.66.			



شكل توضيحي 22: المقاييس المتماثلة لتحليل الجداول المتقاطعة للعلاقة بين تعزيز قيمة المنشأة وفقاً لمؤشرات الأداء المالي. وتحديد وتقييم المخاطر المالية.

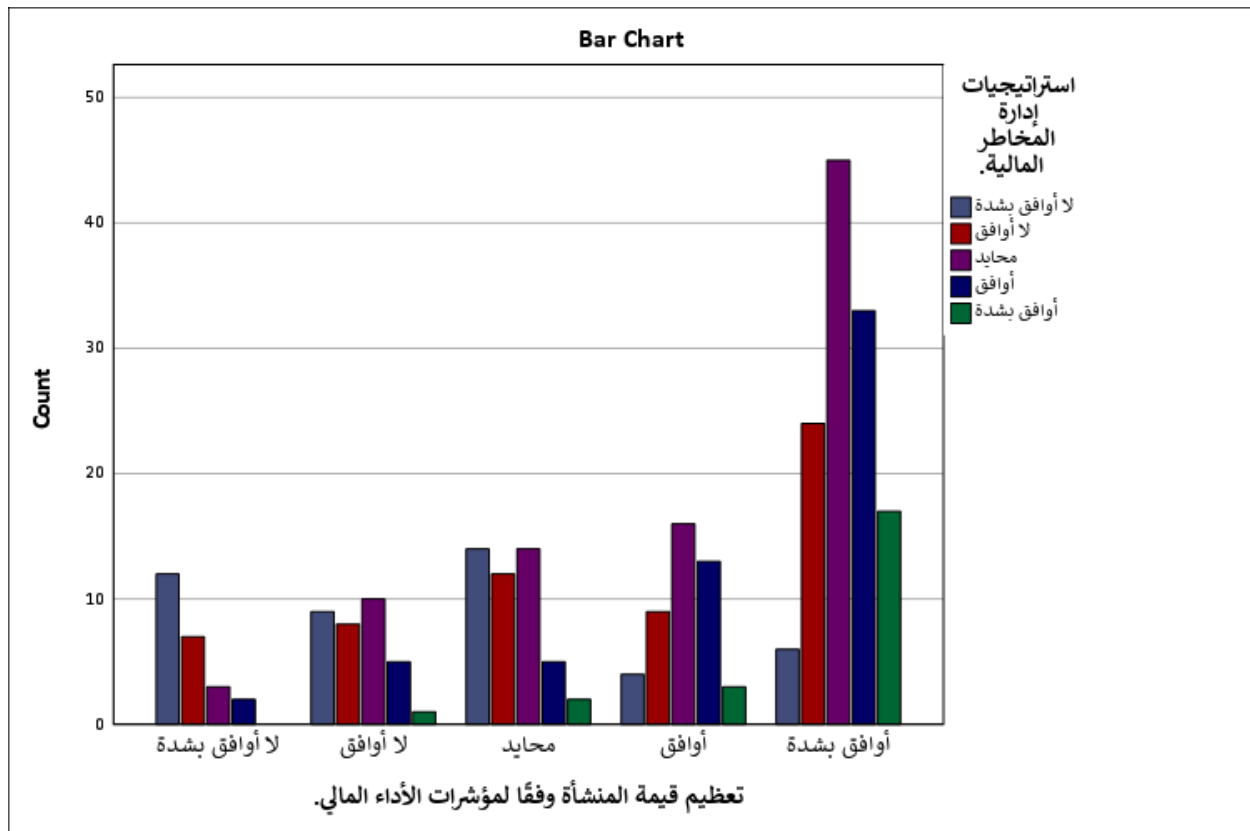
2. اختبار كاي اسكوير للعلاقة بين تعزيز قيمة المنشأة وفقاً لمؤشرات الأداء المالي. واستراتيجيات إدارة المخاطر المالية.

تسفر النتائج الرياضية لاختبار كاي اسكوير المخصص لفحص التداخل بين القيمة الاقتصادية للمنشأة والخطط الاستراتيجية المتبعة لمواجهة الأزمات عن وجود ارتباط معنوي وثيق؛ إذ سجلت قيمة بيرسون المحسوبة 57.044 عند مستوى درجات حرية يبلغ 16 وبمستوى معنوية احتمالي قيمته 0.000. تبرهن هذه النتيجة الدالة إحصائياً على عدم عشوائية التوزيع التكراري المشترك بين المتغيرين؛ فالشكل التوضيحي المتقاطع يظهر تركيز الاستجابات المؤيدة للتعزيز في المربعات التي تشهد التزاماً استراتيجياً واضحاً بإدارة المهددات المادية. يوضح ملخص المعطيات أن عشرين بالمائة من الخلايا حوت تكرارات متوقعة دون الخمسة وبحد أدنى بلغ 2.01؛ وهذه النسبة تقع تماماً ضمن الحدود المسموح بها علمياً لضمان سلامة الاستدلال الإحصائي؛ وتدعمها القيمة المرتفعة لاختبار النسبة الاحتمالية البالغة 57.803 بمستوى دلالة صفيرية. يحتمل أن تشير هذه العلاقة التبادلية إلى أن تبني خطط طوارئ مالية مرنة ومحدثة يمنح المنشأة قدرة أكبر على تحقيق مستهدفاتها الربحية من خلال تقليل كلفة معالجة الأزمات؛ ومثل هذا الترابط يؤكد أن الرؤية الاستراتيجية الشاملة للمخاطر لا تعمل فقط كأداة وقائية بل كعنصر

دفع استثماري يرفع من الكفاءة الرأسمالية ويسهم في تحسين الصورة الذهنية للمؤسسة أمام المقرضين والمساهمين.

جدول 25: اختبار كاي اسكوير للعلاقة بين تعظيم قيمة المنشأة وفقاً لمؤشرات الأداء المالي. واستراتيجيات إدارة المخاطر المالية.

Chi-Square Tests			
Asymptotic Significance (2-sided)	df	Value	
.000	16	57.044 ^a	Pearson Chi-Square
.000	16	57.803	Likelihood Ratio
.000	1	44.105	Linear-by-Linear Association
		274	N of Valid Cases
a. 5 cells (20.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 2.01.			



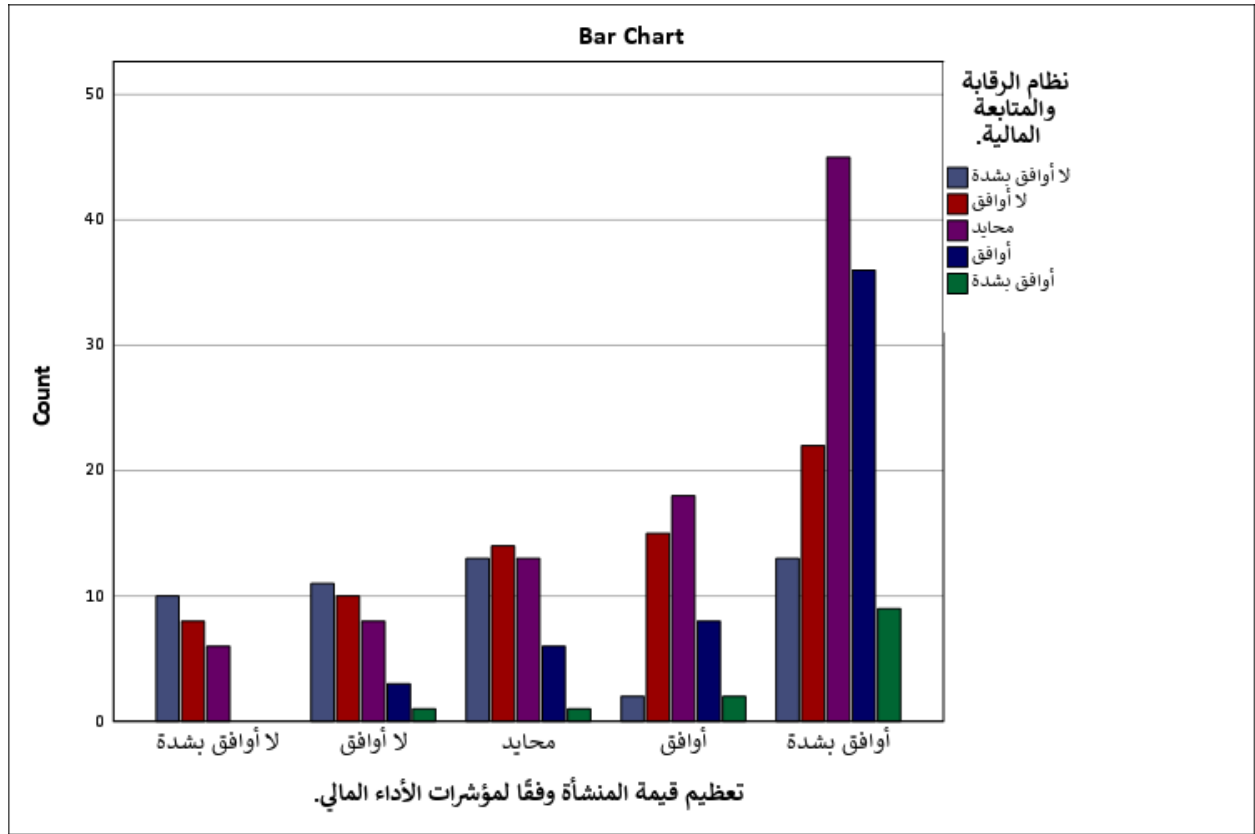
شكل توضيحي 23: المقاييس المتماثلة لتحليل الجداول المتقاطعة للعلاقة بين تعظيم قيمة المنشأة وفقاً لمؤشرات الأداء المالي. واستراتيجيات إدارة المخاطر المالية.

3. اختبار كاي اسكوير للعلاقة بين تعظيم قيمة المنشأة وفقاً لمؤشرات الأداء المالي. ونظام الرقابة والمتابعة المالية.

تظهر مخرجات الفحص القياسي للعلاقة بين آليات الضبط والمتابعة الداخلية وتحسين القيمة الرأسمالية للمؤسسة ارتباطاً دالاً ومؤثراً من الناحية الإحصائية؛ حيث بلغت قيمة مربع كاي لبيرسون 47.980 عند درجات حرية تساوي 16 وبمستوى دلالة احتمالية سجل 0.000. يقود هذا المؤشر الصخري إلى تأكيد وجود تلازم نسقي بين قوة المنظومة الرقابية وصعود مؤشرات الأداء المالي؛ فالمخطط البياني المرفق يعكس تكتلاً واضحاً للمستجيبين في خانات الموافقة المشتركة؛ مما يثبت أن الضبط المالي الصارم يرافقه نمو متوازن في قيمة المنشأة. تسجل المعطيات وجود أربع وعشرين بالمائة من الخلايا بتكرار متوقع أقل من خمسة وبقيمة دنيا بلغت 1.14؛ وهو توزيع لا يقدر في سلامة القرار الإحصائي مدعوماً باختبار النسبة الاحتمالية الذي حقق 53.109 بمستوى معنوية صفيرية كاملة. يبدو من القراءة الواقعية لهذه الأرقام أن إرساء نظام رقابي متكامل يقلل من فرص التلاعب المالي والهدر التشغيلي؛ مما يسهم مباشرة في توجيه النفقات نحو الأنشطة المنتجة؛ وهذا الانضباط المؤسسي يحتمل أن يدعم الثقة الائتمانية للمنشأة ويسهل حصولها على التمويل بكلفة منخفضة؛ مما ينعكس في النهاية على زيادة الثروة الصافية للكيان الاقتصادي وتطوير أدائه التنافسي.

جدول 26 : اختبار كاي اسكوير للعلاقة بين تعظيم قيمة المنشأة وفقاً لمؤشرات الأداء المالي. ونظام الرقابة والمتابعة المالية.

Chi-Square Tests			
Asymptotic Significance (2-sided)	df	Value	
.000	16	47.980 ^a	Pearson Chi-Square
.000	16	53.109	Likelihood Ratio
.000	1	38.716	Linear-by-Linear Association
		274	N of Valid Cases
a. 6 cells (24.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 1.14.			



شكل توضيحي 24 : المقاييس المتمثلة لتحليل الجداول المتقاطعة للعلاقة بين تعزيز قيمة المنشأة وفقاً لمؤشرات الأداء المالي. ونظام الرقابة والمتابعة المالية.

• اختبار الانحدار المتعدد لمتغيرات الدراسة

تكشف مخرجات نموذج الانحدار المتعدد لمتغيرات الدراسة عن قدرة تفسيرية جيدة للمتغيرات المستقلة المجتمعة في التنبؤ بالتغيرات الحاصلة في المتغير التابع المتمثل في تعزيز قيمة المنشأة وفقاً لمؤشرات الأداء المالي؛ حيث بلغت قيمة معامل الارتباط المتعدد 0.560؛ مما يشير إلى وجود علاقة ارتباطية إيجابية متوسطة القوة فوق طردية بين منظومة إدارة المخاطر والرقابة وبين القيمة المالية الإجمالية. يسجل معامل التحديد قيمة قدرها 0.314؛ بينما يبلغ معامل التحديد المعدل 0.306؛ وهذا يعني إحصائياً أن المتغيرات المستقلة المتمثلة في نظام الرقابة والمتابعة المالية واستراتيجيات إدارة المخاطر المالية وتحديد وتقييم المخاطر المالية تفسر مجتمعة ما نسبته 31.4% من التباين الحاصل في تعزيز قيمة المنشأة؛ في حين تعود النسبة المتبقية لعوامل أخرى خارج نطاق النموذج الحالي. يبلغ الخطأ المعياري للتقدير 1.135؛ وهو معدل تشتت منخفض يوحي بدقة معقولة للنموذج القياسي المطبق وصلاحيته للتنبؤ؛ وتظهر مصفوفة شكل الانتشار للبواقي المرفقة توزيعاً منسقاً للنقاط دون وجود ملامح واضحة لعدم ثبات التباين أو وجود قيم شاذة متطرفة قد تفسد كفاءة التقدير. يبدو من واقع هذه المؤشرات الكلية أن التدخلات التنظيمية المرتبطة بالحماية المالية والضبط الداخلي تمتلك وزناً تفسيرياً ملموساً في صياغة النجاح المالي للمؤسسة؛

غير أن بقاء ما يقرب من سبعين بالمائة من التباين غير مفسر يحتمل وجود متغيرات حيوية أخرى تؤثر في القيمة مثل كفاءة الإدارة البشرية أو الظروف السوقية العامة والتنافسية المحيطة بالمنشأة؛ مما يتطلب نظرة شمولية عند صياغة السياسات التطويرية المستقبلية.

تسفر نتائج اختبار تحليل التباين للنموذج المقدر عن صلاحية وجودة عالية للمسار الخطي العام من الناحية الإحصائية؛ حيث بلغت القيمة المحسوبة للاختبار الفائي 41.176 وبمستوى دلالة احتمالية صفرية كاملة سجلت 0.000؛ وهي قيمة أقل بكثير من مستوى المعنوية القياسي المقبول علمياً البالغ خمسة بالمائة. يوضح هذا التميز الإحصائي القاطع رفض الفرضية الصفرية التي تدعي انعدام الأثر؛ ويؤكد أن النموذج المستخدم يمتلك قدرة حقيقية على صياغة التنبؤ وأن هناك متغيراً مستقلاً واحداً على الأقل يؤثر معنوياً في تعظيم قيمة المنشأة. يظهر التقسيم الرياضي لمجموع المربعات تمايزاً واضحاً؛ إذ بلغ مجموع مربعات الانحدار 159.104 عند درجات حرية تساوي 3 وبمتوسط مربعات قيمته 53.035؛ في حين سجل مجموع مربعات البواقي (الخطأ) 347.757 عند درجات حرية بلغت 270 وبمتوسط مربعات قدره 1.288؛ ليرسو إجمالي مجموع المربعات عند 506.861 لدرجات حرية كلية بلغت 273. تبرهن هذه الأرقام على أن التباين المفسر بواسطة النموذج يمتلك وزناً رياضياً معنوياً كبيراً يفوق التباين العشوائي غير المفسر؛ مما يعطي ركيزة أكاديمية صلبة لتفسير المعاملات التفصيلية للانحدار؛ ويحتمل أن يعني ذلك أن التوجه المؤسسي نحو دمج الرقابة والمخاطر في قالب تنظيمي موحد ليس مجرد ترف إداري بل مسار هيكلي سليم يؤثر بشكل حقيقي ومنظم في كفاءة المخرجات المالية للمؤسسة.

تكشف المؤشرات التفصيلية لمعاملات الانحدار عن الأوزان النسبية والمساهمات الفرعية لكل متغير مستقل في بناء القيمة المالية للمنشأة مع ثبوت معنوية جميع المعلمات المقدرة عند مستوى دلالة احتمالي 0.000؛ حيث سجل الحد الثابت للنموذج قيمة بلغت 1.271 بقيمة تائية بلغت 5.363. يحتل متغير تحديد وتقييم المخاطر المالية المرتبة الأولى في التأثير؛ إذ بلغت قيمة المعامل غير المعياري الخاص به 0.347 والمعامل المعياري بيتا 0.291 عند قيمة تائية بلغت 5.324؛ مما يعني إحصائياً أن زيادة هذا المتغير بمقدار وحدة واحدة تترتب عليها زيادة في تعظيم قيمة المنشأة بمقدار 0.347 مع ثبات باقي العوامل. يأتي متغير استراتيجيات إدارة المخاطر المالية في المرتبة الثانية بتأثير متطابق في المعامل غير المعياري البالغ 0.284 ومعامل بيتا المعياري البالغ 0.247 وبقيمة تائية بلغت 4.550؛ مما يؤكد دوره التكميلي الحاسم؛ بينما حل متغير نظام الرقابة والمتابعة المالية في المرتبة الثالثة بمعامل غير معياري قدره 0.284 ومعامل بيتا المعياري 0.233 وبقيمة تائية بلغت 4.374. تبين هذه الأرقام التكاملية أن جميع الأنشطة الحمائية والضبطية تعمل معاً كمنظومة دفع واحدة؛ بيد أن الصدارة الممنوحة للتحديد والتقييم تبرز أهمية الرصد الاستباقي كعنصر حاسم في تجنب الخسائر؛ ويحتمل أن يستوجب ذلك من المنشأة تركيز استثماراتها الإدارية

والبرمجية في تطوير أدوات الإنذار المبكر أولاً؛ تليها صياغة الخطط الاستراتيجية ثم تفعيل آليات الرقابة اليومية لضمان تحقيق الاستفادة القصوى من الموارد ورفع القيمة السوقية للكيان.

جدول 27: ملخص النموذج

Model Summary ^b				
Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	Model
1.135	.306	.314	.560 ^a	1
a. Predictors: (Constant), نظام الرقابة والمتابعة المالية, استراتيجيات إدارة المخاطر المالية, تحديد وتقييم المخاطر المالية.				
b. Dependent Variable: تعظيم قيمة المنشأة وفقاً لمؤشرات الأداء المالي.				

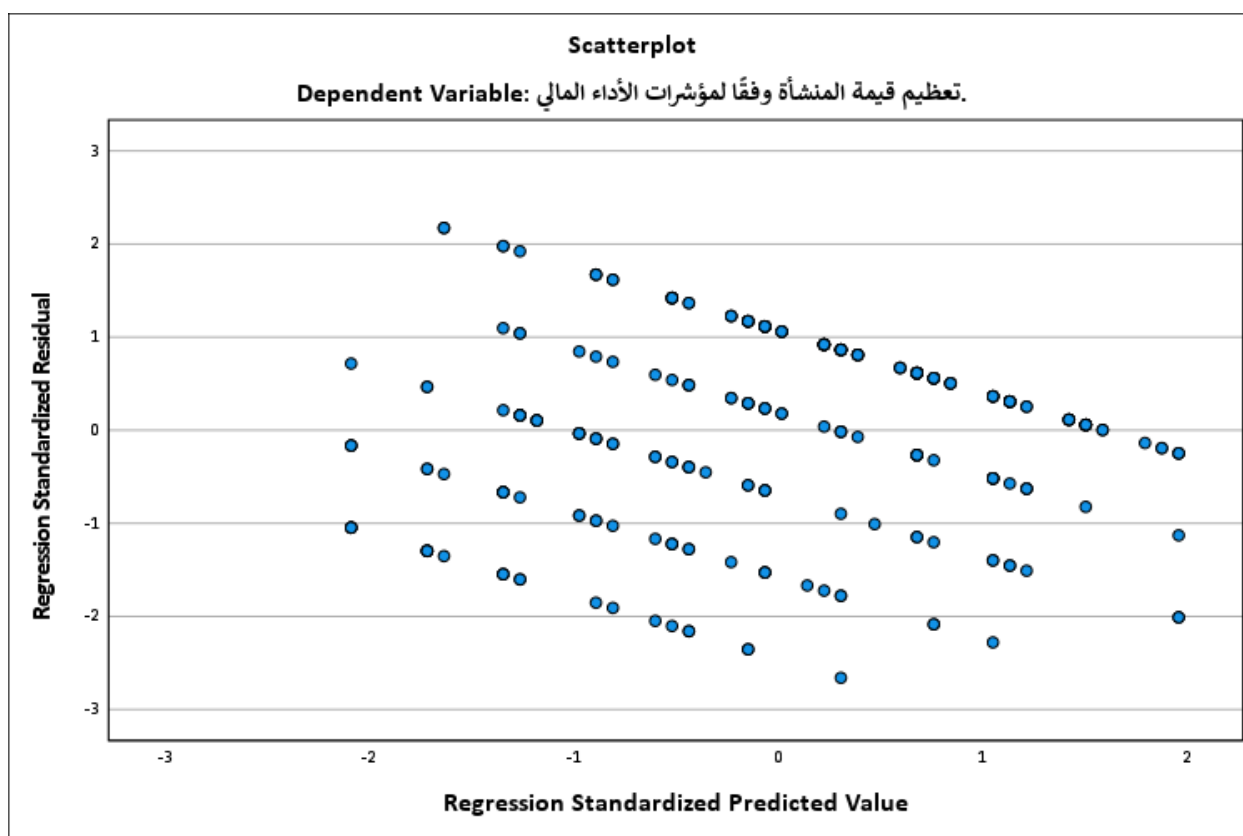
جدول 28: تحليل التباين

ANOVA ^a						
Sig.	F	Mean Square	df	Sum of Squares	Model	
.000 ^b	41.176	53.035	3	159.104	Regression	1
		1.288	270	347.757	Residual	
			273	506.861	Total	
a. Dependent Variable: تعظيم قيمة المنشأة وفقاً لمؤشرات الأداء المالي.						
b. Predictors: (Constant), نظام الرقابة والمتابعة المالية, استراتيجيات إدارة المخاطر المالية, تحديد وتقييم المخاطر المالية.						

جدول 29: معاملات تحليل الانحدار المتعدد

Coefficients ^a					
Sig.	t	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Model
		Beta	Std. Error	B	
.000	5.363		.237	1.271	(Constant)
.000	5.324	.291	.065	.347	تحديد وتقييم المخاطر المالية.
					1

.000	4.550	.247	.062	.284	استراتيجيات إدارة المخاطر المالية.
.000	4.374	.233	.065	.284	نظام الرقابة والمتابعة المالية.
Dependent Variable: تعظيم قيمة المنشأة وفقاً لمؤشرات الأداء المالي.					



شكل توضيحي 25: شكل الانتشار للبقايا

تعزيز قيمة المنشأة وفقاً لمؤشرات الأداء المالية			
تحديد وتقييم المخاطر المالية			
استراتيجيات إدارة المخاطر المالية			
نظام الرقابة والامتثال المالية			
	تعزيز قيمة المنشأة وفقاً لمؤشرات الأداء المالية	تحديد وتقييم المخاطر المالية	استراتيجيات إدارة المخاطر المالية
	نظام الرقابة والامتثال المالية		

شكل توضيحي 26 : مصفوفة شكل الانتشار

• اختبار التباين الأحادي لمتغيرات الدراسة

تسفر نتائج اختبار التباين الأحادي المطبق للتحقق من التأثيرات المشتركة والتفاعلية للمكونات الهيكلية عن تأكيد جودة وصلاحية النموذج المقدر كلياً؛ حيث حققت القيمة الفائية المحسوبة معدلاً بلغ 12.311 وبمستوى دلالة احتمالية صفرية كاملة سجلت 0.000؛ وهي قيمة تقع تماماً دون العتبة الحرجة المقبولة أكاديمياً؛ مما يبرهن على المعنوية الإجمالية العالية للتأثيرات المفحوصة. يوضح التوزيع الرياضي لمجموع المربعات نجاح النموذج في تفسير جانب ملموس من التباين؛ إذ بلغ مجموع مربعات الانحدار (النموذج) 183.203 عند درجات حرية بلغت 12 وبمتوسط مربعات قيمته 15.267؛ بينما سجل مجموع مربعات البواقي (الخطأ) 323.658 عند درجات حرية بلغت 261 وبمتوسط مربعات قدره 1.240؛ ليستقر إجمالي مجموع المربعات عند 506.861 لدرجات حرية كلية بلغت 273. يشير هذا التباين المفسر إلى أن دمج المتغيرات المستقلة وتداخلاتها يحقق قيمة مضافة في فهم آليات تعظيم الثروة المالية للمؤسسة؛ فالأدوات الحماائية والرقابية لا تعمل في معزل عن بعضها البعض بل تتقاطع تشغيلياً لتكوين بيئة آمنة تقلل من الهدر النقدي وتدعم جودة الأداء التشغيلي؛ ومثل هذا الترابط الهيكلي يحتمل أن يفرض على الإدارة تجنب النظرة الجزئية للوحدات المالية؛ والاتجاه بدلاً من ذلك نحو صياغة

سياسات موحدة تجمع بين المراقبة اللصيقة والتحوط الاستراتيجي لضمان النمو المستدام لقيمة المنشأة.

تكشف المخرجات الرياضية لتحليل بايز المتقدم والمستعمل كأداة حديثة لتأكيد الفرضيات ومقارنتها بالنموذج الصفري عن دعم برهاني قطعي فائق القوة لصالح النموذج البديل الذي يثبت وجود الأثر؛ حيث سجلت قيمة معامل بايز المحسوبة رقماً فلكياً مرتفعاً للغاية بلغ 483373358154374.900. تبرهن هذه القيمة الضخمة التي تتجاوز بكثير الحدود التقليدية لمعايير الدعم البايزي على أن احتمالية صحة النموذج الذي يدمج منظومة المخاطر والرقابة في التنبؤ بالقيمة المالية للمنشأة تفوق ملايين المرات احتمالية صحة النموذج الصفري القائم على المصادفة؛ مما يمنح النتائج يقيناً إحصائياً كبيراً يعزز التحليلات الكلاسيكية السابقة. يوضح الملخص المصاحب أن معامل الارتباط المتعدد في هذا السياق بلغ 0.601 وسجل معامل التحديد 0.361؛ بينما استقر معامل التحديد المعدل عند 0.332 وبخطأ معياري للتقدير قدره 1.11؛ وهي مؤشرات تدعم الكفاءة التنبؤية العالية للصيغة المقدرة باستخدام منهجية (JZS) المعتمدة. يبدو من القراءة الواقعية لهذه الأرقام الرصينة أن المنشأة تمتلك ركائز حقيقية وغير عشوائية في إدارة ملفاتها المالية؛ فالترابط بين الرقابة وتحديد المخاطر وتعظيم القيمة ليس وليد الصدفة أو نتاج تقلبات إحصائية عابرة؛ بل هو نتاج ممارسات مؤسسية منظمة ذات أثر مستقر؛ مما يجعل الاستثمار في ترقية هذه المنظومة خياراً آمناً ويحتمل أن يحقق عوائد استراتيجية ملموسة تضمن استدامة النمو وتفوق المؤسسة في محيطها التنافسي.

جدول 30 : اختبار التباين الأحادي

ANOVA ^{a,b}					
Sig.	F	Mean Square	df	Sum of Squares	Source
.000	12.311	15.267	12	183.203	Regression
		1.240	261	323.658	Residual
			273	506.861	Total
a. Dependent Variable: تعظيم قيمة المنشأة وفقاً لمؤشرات الأداء المالي					
b. Model: (Intercept), تحديد وتقييم المخاطر المالية، نظام الرقابة والمتابعة المالية، استراتيجيات إدارة المخاطر المالية					

جدول 31 : ملخص نموذج معامل بايز

Bayes Factor Model Summary ^{a,b}				
Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	Bayes Factor ^c
1.11	.332	.361	.601	483373358154374.900
a. Method: JZS				
b. Model: (Intercept), تحديد وتقييم المخاطر المالية, نظام الرقابة والمتابعة المالية, استراتيجيات إدارة المخاطر المالية				
c. Bayes factor: Testing model versus null model (Intercept).				

المناقشة

أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لإدارة المخاطر المالية في تعظيم قيمة المنشأة وفقًا لمؤشرات الأداء المالي، وهو ما يؤكد أن تطبيق ممارسات فعالة لإدارة المخاطر يسهم بصورة مباشرة في تحسين الأداء المالي للشركات الخاصة، وتعزيز قدرتها على تحقيق قيمة مستدامة للملاك والمستثمرين. وتعكس هذه النتيجة الأهمية المتزايدة لإدارة المخاطر المالية في بيئة الأعمال الحديثة، حيث أصبحت التقلبات الاقتصادية والمالية تتطلب من الشركات تبني أساليب استباقية للتعامل مع المخاطر بدلاً من الاكتفاء بردود الفعل بعد وقوعها.

كما أوضحت النتائج أن تحديد وتقييم المخاطر المالية يمثل الأساس الذي تُبنى عليه جميع ممارسات إدارة المخاطر، إذ يساعد الإدارة على التعرف المبكر على مصادر المخاطر المحتملة وتحليل أثارها المالية وترتيب أولويات التعامل معها. وقد أظهرت النتائج أن الشركات التي تعتمد إجراءات منهجية في تحديد المخاطر وتحليلها تحقق مستويات أفضل من الاستقرار المالي، وتكون أكثر قدرة على اتخاذ قرارات استثمارية وتمويلية رشيدة، مما ينعكس إيجابًا على مؤشرات الربحية والسيولة والكفاءة التشغيلية، ويعزز قيمة المنشأة على المدى الطويل.

وأشارت النتائج كذلك إلى أن استراتيجيات إدارة المخاطر المالية تؤدي دورًا محوريًا في تحسين الأداء المالي، حيث تساعد على الحد من الخسائر المحتملة، وتقليل تأثير التقلبات الاقتصادية، وتحقيق التوازن بين العائد والمخاطرة. كما بينت النتائج أن الشركات التي تطبق استراتيجيات واضحة لإدارة المخاطر تتمتع بقدرة أكبر على المحافظة على استقرار التدفقات النقدية، وتحسين كفاءة استغلال الموارد المالية، وزيادة ثقة المستثمرين والدائنين، الأمر الذي يسهم في رفع القيمة الاقتصادية والسوقية للمنشأة.

كما بينت الدراسة أن نظام الرقابة والمتابعة المالية يعد أحد العناصر الأساسية التي تعزز نجاح إدارة المخاطر المالية، حيث يسهم في متابعة تنفيذ السياسات المالية، والكشف المبكر عن الانحرافات، وضمان الالتزام باللوائح والإجراءات المالية المعتمدة. وأظهرت النتائج أن وجود نظام رقابة مالية فعال يساعد في تحسين جودة التقارير المالية، وتقليل الأخطاء، وتعزيز الشفافية والمساءلة، وهو ما يؤدي إلى تحسين جودة القرارات الإدارية والمالية، ويرفع مستوى الثقة لدى المستثمرين وأصحاب المصلحة.

وأوضحت النتائج أيضًا أن تعظيم قيمة المنشأة لا يتحقق من خلال التركيز على تحقيق الأرباح قصيرة الأجل فقط، وإنما يعتمد على بناء منظومة مالية متكاملة تقوم على الإدارة الفعالة للمخاطر، والرقابة المستمرة، والتخطيط المالي السليم، والاستخدام الأمثل للموارد. ويؤدي هذا التكامل إلى تعزيز قدرة الشركات على مواجهة المتغيرات الاقتصادية، والمحافظة على استقرارها المالي، وتحقيق نمو مستدام ينعكس في تحسن مؤشرات الأداء المالي وزيادة قيمة المنشأة.

وتتفق هذه النتائج مع المبادئ التي تطرحها نظرية إدارة المخاطر المؤسسية (Enterprise Risk Management Theory) ، والتي تؤكد أن إدارة المخاطر تمثل جزءاً أساسياً من عملية التخطيط الإستراتيجي، وأن المؤسسات التي تطبق أنظمة متكاملة لإدارة المخاطر تكون أكثر قدرة على تحسين الأداء المالي وتعظيم القيمة للمساهمين وأصحاب المصلحة. كما تتوافق النتائج مع الاتجاهات الحديثة في الإدارة المالية التي تؤكد أن إدارة المخاطر لم تعد وظيفة رقابية فقط، بل أصبحت أداة إستراتيجية لدعم الاستدامة والميزة التنافسية.

الخاتمة

خلصت الدراسة إلى أن إدارة المخاطر المالية تمثل ركيزة أساسية في تحقيق الاستقرار المالي وتعظيم قيمة المنشأة داخل الشركات الخاصة، حيث تسهم بصورة مباشرة في تحسين جودة القرارات المالية، وتعزيز كفاءة استخدام الموارد، وتقليل الآثار السلبية للمخاطر المالية المحتملة. وقد أكدت النتائج أن الشركات التي تتبنى ممارسات متقدمة في إدارة المخاطر تكون أكثر قدرة على تحسين مؤشرات الأداء المالي، وتحقيق معدلات نمو مستقرة، وتعزيز قدرتها على المنافسة في بيئة الأعمال المتغيرة.

كما أوضحت الدراسة أن نجاح إدارة المخاطر المالية يعتمد على تكامل مجموعة من العناصر تشمل التحديد الدقيق للمخاطر، وتقييمها بصورة مستمرة، واختيار الاستراتيجيات المناسبة للتعامل معها، إضافة إلى وجود أنظمة رقابة ومتابعة مالية فعالة تضمن الالتزام بالسياسات والإجراءات، وتوفير معلومات مالية دقيقة تساعد الإدارة في اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب.

وأكدت الدراسة أيضًا أن تحسين مؤشرات الأداء المالي يمثل أحد أهم المسارات المؤدية إلى تعظيم قيمة المنشأة، حيث يؤدي ارتفاع مستويات الربحية، وتحسن السيولة، وكفاءة استخدام الأصول، واستقرار التدفقات النقدية، إلى تعزيز ثقة المستثمرين، وزيادة القدرة على جذب التمويل، ورفع القيمة الاقتصادية والسوقية للشركات. كما أظهرت النتائج أن الاستثمار في تطوير أنظمة إدارة المخاطر والرقابة المالية يعد استثمارًا طويل الأجل ينعكس إيجابًا على استدامة الشركات وتحقيق أهدافها الإستراتيجية.

وفي ضوء ما توصلت إليه الدراسة، يمكن التأكيد على أن إدارة المخاطر المالية لم تعد تقتصر على الحد من الخسائر، بل أصبحت أداة إستراتيجية لتعزيز الأداء المالي وخلق القيمة وتحقيق الاستدامة المؤسسية. كما تفتح نتائج الدراسة المجال أمام المزيد من الأبحاث التي تتناول التكامل بين إدارة المخاطر والحوكمة المؤسسية، والتحول الرقمي، والذكاء الاصطناعي، والاستدامة المالية، بما يسهم في تطوير المعرفة العلمية وتحسين الممارسات المالية داخل الشركات الخاصة في المملكة العربية السعودية.

التوصيات

بناءً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة، توصي بما يأتي:

1. تعزيز تطبيق أنظمة إدارة المخاطر المالية بصورة متكاملة داخل الشركات الخاصة، وربطها بالخطط الإستراتيجية لضمان تحقيق الاستدامة المالية وتعظيم قيمة المنشأة .
2. تطوير آليات تحديد وتقييم المخاطر المالية باستخدام أساليب تحليل حديثة تعتمد على البيانات المالية والمؤشرات التنبؤية، بما يساهم في تحسين جودة القرارات المالية .
3. تبني استراتيجيات مرنة لإدارة المخاطر المالية تتناسب مع طبيعة نشاط الشركات الخاصة، وتساعد على مواجهة التقلبات الاقتصادية وتقليل أثارها السلبية .
4. تعزيز كفاءة أنظمة الرقابة والمتابعة المالية من خلال تطبيق نظم رقابة داخلية فعالة واستخدام التقنيات الرقمية في متابعة الأداء المالي بصورة مستمرة .
5. الاستثمار في تدريب وتأهيل القيادات المالية والعاملين في إدارات المخاطر والمراجعة الداخلية على أفضل الممارسات الدولية في إدارة المخاطر المالية والحوكمة .
6. تطوير نظم المعلومات المالية بما يضمن توفير بيانات دقيقة وحديثة تساعد الإدارة في التنبؤ بالمخاطر واتخاذ القرارات المالية في الوقت المناسب .
7. تعزيز التكامل بين إدارات المخاطر، والإدارة المالية، والمراجعة الداخلية، والإدارة التنفيذية لضمان سرعة تبادل المعلومات وتحسين الاستجابة للمخاطر .
8. الاعتماد على مؤشرات الأداء المالي بصورة دورية لتقييم أثر ممارسات إدارة المخاطر على الأداء المالي وقيمة المنشأة، واستخدام نتائج التقييم في تطوير السياسات المالية .
9. تشجيع الشركات الخاصة على تبني ثقافة تنظيمية قائمة على إدارة المخاطر الاستباقية، بما يعزز المرونة المؤسسية والقدرة على مواجهة الأزمات المالية .
10. إجراء دراسات مستقبلية تناول أثر متغيرات أخرى مثل الحوكمة المؤسسية، والذكاء الاصطناعي، والتحول الرقمي، وهيكّل رأس المال، والاستدامة المالية، في تعظيم قيمة المنشأة داخل الشركات السعودية .

المراجع

أولاً: المراجع العربية

- أبو دية، محمد محمود علي. (2024). أثر إدارة مخاطر الشركات على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين. *مجلة الأبحاث المالية والتجارية*، جامعة القدس.
- بازهير، أيمن حسن سعيد. (2021). تقييم دور إدارة المخاطر المالية في تحسين فاعلية الأداء المالي بالمصارف السعودية: دراسة تطبيقية. *مجلة البحوث التجارية المعاصرة*، 35(1)، 1-42.
- البغدادي، زهير، والجميلي، أحمد. (2021). أثر جودة الإبلاغ المالي في قيمة المنشأة: دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. *مجلة الجامعة المستنصرية للعلوم الإدارية والاقتصادية*، 27(2)، 145-170.
- التميمي، عباس حميد، والجبوري، نصيف جاسم. (2021). أثر إدارة المخاطر المالية في قيمة المنشأة: دراسة تطبيقية في عينة من الشركات الصناعية المختارة. *مجلة الإدارة والاقتصاد*، 44(128)، 215-238.
- عويس، حسام، والمصري، ريم. (2022). دور إدارة المخاطر المالية في تعظيم قيمة الشركات: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة بسوق رأس المال بالمملكة العربية السعودية. *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير*، 15(4)، 77-99.
- الفارس، القرمازي، ووعد، سارة الشمراني. (2022). دور إدارة المخاطر المالية في تعظيم قيمة الشركات: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة بسوق رأس المال بالمملكة العربية السعودية. *مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة*، 7(2)، 675-687.
- محمد، مجاهد الصديق، ومحمود، محمد علي. (2025). إدارة المخاطر وأثرها في رفع كفاءة الأداء (بالتطبيق على شركة سوداتل للاتصالات). *مجلة جامعة البيضاء*، 6(4).
- الهمداني، محمد، والحاج، صالح. (2024). أثر المخاطر المالية على الأداء المالي في البنوك الإسلامية اليمنية. *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية*، 14(2)، 311-338.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Akgün, A. İ., & Karataş, M. (2022). Effective risk management and sustainable corporate performance integrating innovation and intellectual capital: An application on Istanbul Exchange market. *Sustainability*, 14(18), 11532.
- Al-Nimer, M., Abbadi, S. S., Al-Omush, A., & Ahmad, H. (2021). Risk management practices and firm performance with a mediating role of business model innovation: Observations from Jordan. *Journal of Risk and Financial Management*, 14(3), 113.
- Anton, S. G., & Nucu, A. E. A. (2020). The impact of enterprise risk management on firm value: Empirical evidence from Polish listed companies. *International Journal of Financial Studies*, 8(2), 25.
- Devian, C., & Ekadjaja, A. (2025). The effect of risk management, intellectual capital disclosure, and leverage on firm value. *Jurnal Akuntansi, Keuangan, dan Manajemen*, 7(1), 357–374.
- Hussain, I., Alwi, S. F. S., & Anwar, M. (2021). Relationship between financial risks and firm value: Evidence from Pakistan. *Investment Management and Financial Innovations*, 20(1), 72–87.
- Jagirani, T. S., Lim, C. C., & Kosim, Z. B. (2023). Relationship between financial risks and firm value: A moderating role of capital adequacy. *Investment Management and Financial Innovations*, 20(1), 293–303.
- Liu, S., Bernardi, C., & Stark, A. W. (2024). The value relevance of US firms' mandated financial risk disclosures attributable to the impact of climate change. *Journal of Sustainable Finance and Accounting*, 1, 100002.
- Maulana, H., Asmarani, M., Astuti, R. Y., Hastuti, E. W., & Harahap, S. A. R. (2024). Firm value in the financial sector: Enterprise risk management, Islamic social reporting, and profitability disclosure. *AFRE (Accounting and Financial Review)*, 7(2), 166–173.

- Panda, B., & Nanda, S. (2022). Does enterprise risk management enhance firm value? Evidence from India. *Journal of Management and Governance*, 26, 1195–1226.
- Rahman, R. A., & Ismail, S. (2022). The relationship between enterprise risk management and cost of capital: Evidence from Malaysian firms. *Asian Academy of Management Journal*, 27(1), 95–118.
- Saeed, A., Isa, M., & Nor, F. M. (2022). Development of risk management mechanism and the system of risk metrics to evaluate and enhance the long-term orientation of the strategies of non-financial companies. *Risks*, 10(9), 182.
- Ting, I. W. K., Azizan, N. A., Bhaskaran, R. K., & Sukumaran, S. K. (2021). Enterprise risk management and firm value: The role of board of directors. *Journal of Risk and Financial Management*, 14(10), 497.

الملاحق

الموضوع: طلب تحكيم استبيان بحثي

الدكتور/.....المحترم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

أتمنى أن تكونوا بخير وبأفضل حال.

أود إبلاغكم بأنني طالب في جامعة ميدأوشن - كلية الإدارة - تخصص ماجستير في إدارة المشاريع، وأعمل حالياً على بحث بعنوان "أثر آليات الرقابة والامتثال على أداء فرق المشاريع في البيئات الديناميكية في ظل وضوح الأدوار والمسؤوليات"، وذلك كجزء من متطلبات درجة الماجستير في إدارة المشاريع.

أتوجه إليكم بهذا الطلب لأستفيد من خبراتكم القيمة في تحكيم الاستبيان الخاص ببحثي. أرفق لكم نسخة من الاستبيان، وأرجو منكم التكرم بمراجعتها وإبداء ملاحظاتكم واقتراحاتكم حول مدى دقة وملاءمة العبارات المطروحة لقياس الأهداف المرجوة من الدراسة كما أرجو منكم اقتراح أي تعديلات ترونها مناسبة سواء بإعادة صياغة العبارات، أو حذفها، أو إضافة عبارات جديدة. أشكركم جزيل الشكر على وقتكم وجهودكم، وأتطلع إلى تلقي ملاحظاتكم القيمة.

مع خالص التقدير والاحترام..

اسم الباحث

طالب ماجستير إدارة مشاريع

كلية الإدارة، جامعة ميدأوشن

الاستبيان

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد/.....المحترم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

أود إبلاغكم بأنني طالب في جامعة ميدأوشن - كلية الإدارة - تخصص ماجستير في إدارة المشاريع، وأعمل حالياً على بحث بعنوان "أثر آليات الرقابة والامتنال على أداء فرق المشاريع في البيئات الديناميكية في ظل وضوح الأدوار والمسؤوليات"، كجزء من متطلبات درجة الماجستير في إدارة المشاريع. ونظراً لأهمية آرائكم القيمة، أرجو منكم التفضل بالإجابة على هذا الاستبيان وأكد لكم أن إجاباتكم ستكون محل تقدير كبير وستعامل بسرية تامة، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي. لذا أرجو أن تكون إجاباتكم دقيقة وصادقة قدر الإمكان للمساهمة في تحقيق نتائج دقيقة.

شاكر لكم حسن تعاونكم

اسم الباحث

طالب ماجستير إدارة مشاريع

كلية الإدارة جامعة ميدأوشن

المشرفين

أ.د. الفيصل عبد الحميد محمد

أ.د. فايز علي جراد

كلية الإدارة، جامعة ميدأوشن

الاستبانة

الإجابة					الأسئلة
					1- الاسئلة العامة
60+	50-60	40-50	30-40	20-30	العمر
			أنثى	ذكر	الجنس
دكتوراه	ماجستير	شهادة عليا	درجة البكالوريوس	شهادة الدراسة الثانوية	الدرجة العلمية
					2- أسئلة الإستبيان
أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	تعتمد الشركة على أساليب علمية لتحديد المخاطر المالية المحتملة.
أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	يتم تقييم المخاطر المالية بصورة دورية قبل اتخاذ القرارات المالية.
أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	تستخدم الشركة مؤشرات مالية دقيقة لقياس مستوى المخاطر.
أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	تسهم عملية تحديد المخاطر المالية في تقليل الخسائر المحتملة.
أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	تساعد عملية تقييم المخاطر المالية في تحسين جودة القرارات المالية.
أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	يسهم تحديد المخاطر المالية في تعزيز الاستقرار المالي للشركة.
أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	تمتلك الشركة استراتيجيات واضحة للتعامل مع المخاطر المالية.
أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	تطبق الشركة سياسات فعالة للحد من آثار المخاطر المالية.
أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	يتم تحديث استراتيجيات إدارة المخاطر المالية بما يتناسب مع المتغيرات الاقتصادية.
أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	تسهم استراتيجيات إدارة المخاطر في تحسين الأداء المالي للشركة.
أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	تساعد إدارة المخاطر المالية في تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات المالية.
أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	تسهم استراتيجيات إدارة المخاطر المالية في تحقيق الاستدامة المالية للشركة.
أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	تعتمد الشركة نظاماً فعالاً للرقابة والمتابعة المالية.

أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	توفر أنظمة الرقابة المالية معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب لدعم الإدارة.
أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	تسهم الرقابة المالية المستمرة في تحسين كفاءة استخدام الموارد المالية.
أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	يساعد نظام الرقابة المالية في تعزيز قيمة المنشأة وتحسين مؤشرات الأداء المالي.
أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	تسهم إدارة المخاطر المالية في تعظيم قيمة المنشأة وفقًا لمؤشرات الأداء المالي.

- <https://forms.gle/fyKS3DiJGC2MUsl3A>

Abstract

This study aimed to identify the role of financial risk management in maximizing firm value according to financial performance indicators. It focused on private companies in Makkah, measuring the impact of identifying and assessing financial risks, financial risk management strategies, and the financial control and monitoring system on maximizing firm value based on financial performance indicators. The study employed a descriptive-analytical approach using quantitative methodology. Data was collected through a questionnaire distributed to a sample of 274 participants, including financial managers, risk management managers, internal audit managers, heads of finance departments, accountants, financial analysts, and employees in the finance departments of private companies in Makkah. The data were analyzed using SPSS software, employing a range of appropriate descriptive and inferential statistical methods. The study results demonstrated a statistically significant positive impact of financial risk management on maximizing firm value. It showed that identifying and assessing financial risks contributes to improving the quality of financial decisions, and that implementing effective risk management strategies helps reduce losses and enhance financial stability. Furthermore, the financial monitoring and control system contributed to improving the quality of financial reports, enhancing transparency, and increasing the efficiency of financial performance, which positively impacted financial performance indicators and firm value. The study recommended developing financial risk management systems, strengthening financial oversight, investing in training financial personnel, updating financial information systems, and linking risk management to strategic planning. These measures aim to enhance financial performance and achieve sustainable growth for private companies.

Keywords: Financial Risk Management - Firm Value - Financial Performance Indicators - Private Companies - Financial Oversight - Enterprise Risk Management - Makkah

Midocean University
College of Management
Master of Business Administration



**The Role of Financial Risk Management in Maximizing Firm Value Based on Financial Performance
Indicators: A Field Study on Private Companies in Mecca**

**Prepared by the student/
Ghadeer Tariq Al-Sulaimani**

**University ID/
253000271**

**Supervisor/
Dr. Faisal Abdul Hamid Mohammed Hassan
Dr. Fayez Jarad**

**Year
2026**